المشهد الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٤/٥/٦م الموافق ٧ رجب ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٢ السنة الثانية عشرة

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الخلفية الحقيقية لجرائم «جباية الثمن» ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر...

صفحـ(٣)ـة

عقب اتفاق المصالحة الفلسطينية

تحليلات إسرائيلية: عباس خلط الأوراق في إسرائيل!

صفحـ(٦)ـة

نتنياهو يعتبر قرار حكومته بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين القدامى يصطدم بقيم العدالة!

* ليبرمان يهدد برد لائق على أي تهديد فلسطيني أو إيراني * بينيت: العالم فقد منذ وقت طويل الحق في تقديم المواعظ لنا في الشؤون الأخلاقية * غانتس: نعلم أن الهدوء الأمني النسبي الذي نشهده في السنوات الأخيرة هو وهم مضلل *

اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمس الاثنين، خلال مراسم تخليد ذكرى الجنود الإسرائيليين الذين قتلوا في الحروب، أنه لولا الجيش الإسرائيلي وشجاعة جنوده لكان مصير إسرائيل مشابه لمصير سورية، فيما هدد وزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، برد لائق على أي تهديد فلسطيني أو إيراني.

وقال نتنياهو خلال المراسم التي أقيمت في القدس إنه «على بعد مئات الكيلومترات إلى الشمال من القدس تجري مذبحة رهيبة، مذبحة يومية، حصدت أرواح الكثيرين حتى اليوم. هل يوجد شك لدى أحد بأن هذا كان سيكون مصيرنا لولا قوة الجيش الإسرائيلي وجرأة روح مقاتلينا؟». وأضاف أن «الجيش الإسرائيلي وأذرع الأمن هي الأمر الوحيد الذي يفصل بين ذبح شعبنا في الماضي وشعبنا اليوم، وإسرائيل هي دولة بإمكانها الدفاع عن نفسها أمام أي تهديد، بيد أن هذا الأمن تم اقتناؤه بثمن أثقل مما يمكن تحمله بفقدان أعزائنا».

وقاطع خطاب نتنياهو عدد من المحتجين، من ذوي الإسرائيليين الذين قتلوا في عمليات مسلحة، احتجاجا على قرار الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين القدامى، الذين امتنعت الحكومة عن إطلاق سراح الدفعة الرابعة والأخيرة منهم. ورفع المحتجون خرقا من القماش باللون الأحمر. ورد نتنياهو عليهم بالقول «لقد توقعت احتجاجكم. وقرأت رسالتكم وعرفت أنني سألتقي بكم هنا، لكني رأيت أنه من مسؤوليتي المجيء والوقوف سوية معكم في يوم الذكرى لأعزائكم. والإرهاب ضدنا مستمر منذ مئة عام». واعتبر نتنياهو بشأن قرار الإفراج عن الأسرى القدامى، أن «القرار الذي تم اتخاذه يصطدم مع قيم العدالة. والواقع المعقد في منطقتنا تسبب خلال العقود الأربعة الأخيرة بأن تتخذ حكومات إسرائيل مرة تلو الأخرى قرارات أصعب مما يمكن تحمله».

وتطرق ليبرمان إلى الموضوع الفلسطيني، خلال خطاب ألقاه في مراسم مشابهة أقيمت في بلدة «كريات غات»، وقال إن «الطموحات بالتوصل إلى سلام مع جيراننا ما زالت كما كانت، وكانت حكومات إسرائيل مستعدة للتوصل إلى تسويات، ولكن عندما لا يكون هناك استعداد لدى الجانب الآخر، فإن هذا الأمر بمثابة مستحيل».

وأضاف ليبرمان أن الالتزام الأول لحكومة إسرائيل هو الاهتمام بأمن مواطنيها وأنها لن تساوم على ذلك «حتى على ضوء تهديدات الفلسطينيين بانتفاضة ثالثة أو حل السلطة الفلسطينية وما إلى ذلك من محاولات التخويف». وهدد بأنه «سنعطي ردا لائقا ومؤلما على أي تهديد أو استفزاز من جانب الفلسطينيين أو من يرعونهم، أي إيران».

من جانبه، قال رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، في المراسم التي جرت في مدينة حولون إنه «من هذا المكان بالذات نقول بصوت صافٍ أن لا أحد في العالم بإمكانه أبدا أن ينتقد أخلاقياتنا، لا الصامتين عن المذبحة في سورية، أو الصامتين عن الصواريخ التي يتم إطلاقها على أولادنا في جنوب البلاد منذ سنوات». واعتبر بينيت أن «العالم فقد منذ وقت طويل الحق في تقديم المواعظ لنا في الشؤون الأخلاقية».

بدوره قال وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، إن «الذين يريدون السوء لنا، القريبين والبعيدين، يواصلون محاولاتهم من أجل تشويش حياتنا، ويرفضون الاعتراف بحقنا في بيت قومي يهودي بأي حدود كانت. وتستمر دول ومنظمات في التمويل والتدريب والتسليح من أجل تحقيق هدف واحد: قتل اليهود فقط لأنهم يهود».

وكان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، قال خلال افتتاح المراسم، مساء أول من أمس، «إننا نعلم أن الهدوء الأمني النسبي الذي نشهده في السنوات الأخيرة هو وهم مضلل، وبإمكان أي شرارة أن تؤدي إلى حريق كبير. ونتعهد بأننا سنقف متأهبين ومستعدين للرد على أي اشتعال وسننفذ أي مهمة تتطلب منا حماية أمن إسرائيل. وهذا هو الأمر الأسمى الذي نطلبه من قواتنا. ولن نتمكن من ضمان عودة جميع قواتنا بسلام. وسوف نعزز ونحصن حدودنا ونردع أعداءنا وسنعمل على تكتل الصفوف والأخوة في وطننا».

نتنياهو يتوسط بيريس ويعلون قبل خطابه التحريضي. (إب.أ)

من جانبه قال الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، إنه «قبل ٦٧ عاما قررت الأمم المتحدة قيام دولة يهودية، لكن ليس هذا الإعلان هو الذي أقام هذه الدولة الرائعة، وإنما قامت بدماء أبنائها وعرق طلائعها ورؤيا أنبيائها. وكل كلمة بقيت وراءهم كانت وصية تقول لنا أن نكون أخلاقيين مثل الوصايا العشر، وأن نكون شجعانا وأبطالا، وأن نكون مجتمعا متنورا يبني، وأن نكون دولة ديمقراطية وحرة، وأن نكون شعبا ينشد السلام. ونحن نقترح على جيراننا شراكة حقيقية وحياة جديدة، تحل فيها الأشجار المثمرة مكان السهام التي تزرع الأسى. وأنا واثق من أننا جميعا سنحظى بأن نرى هذه الأيام».

نتنياهو عازم على سن قانون يكرس يهودية إسرائيل

وأعلن نتنياهو أنه عازم على سن «قانون أساس:القومية»، الذي يعرف إسرائيل بأنها الدولة القومية لليهود، واعتبر أن عدم سنه سيجعل إسرائيل دولة ثنائية القومية. وقال لدى افتتاحه اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس، أنه «لا يوجد تعبير كافٍ عن دولة إسرائيل، وهذا ما يقترحه ويوفره 'قانون أساس: القومية'، الذي سيعرّف الحق القومي للشعب في دولة إسرائيل من دون المس بحقوق الفرد».

وأضاف أن هذا القانون «سيحصن مكانة قانون العودة (لليهود) بقانون أساس، وكذلك الرموز الوطنية وعناصر أخرى للصيرورة القومية، وأساس وجود دولة إسرائيل نابع من كونها الوطن القومي للشعب اليهودي».

وقال نتنياهو ملمحا إلى معارضة وزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني للقانون، إن «ثمة من يريدون دولة فلسطينية إلى جانب دولة ثنائية القومية في إسرائيل وفي أراضينا المقلصة. وأنا أقول إنه لا يمكن إمساك العصا من طرفيها القوميين – الانفصال (عن الفلسطينيين) من أجل منع دولة ثنائية القومية وبالمقابل تقديس دولة ثنائية القومية داخل الدولة». وتابع أن القانون «ستتم صياغته من خلال حوار مع جميع مركبات الائتلاف. وهذا ليس شأنا سياسيا، وقد أعلنت أني سأدعم القانون عندما طرحت المعارضة مشروع القانون هذا في الماضي».

ويشار إلى أن «قانون أساس: القومية» الذي يطرحه نتنياهو الآن يقضي بتفضيل يهودية الدولة وما يترتب عن ذلك على القوانين الديمقراطية، فيما أكدت ليفني أنها تعارض مشروع القانون بسبب طبيعته غير الديمقراطية. كما أعلنت أحزاب المعارضة عن معارضتها لمشروع القانون هذا. رغم ذلك قال نتنياهو إن «دولة إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية، وقوانينها الأساس تعطي تعبيرا كاملا للجانب الديمقراطي للدولة بواسطة منح المساواة الكاملة لأي مواطن في إسرائيل وذلك من خلال قانونين أساس: كرامة الإنسان وحرية العمل».

عدد سكان إسرائيل يقترب من ٨,٢ مليون

«المشهد الاسرائيلي»: أفادت معطيات جديدة نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٦٦ لتأسيس إسرائيل، التي يحتفل بها الإسرائيليون اليوم الثلاثاء بموجب التقويم العبري، أن عدد السكان بلغ ثمانية ملايين و١٨٠ ألف نسمة، بينما كان عدد السكان لدى تأسيسها، في العام ١٩٤٨ حوالي ٨٠٦ آلاف نسمة، وذلك بعد ترحيل قرابة ٨٠٠ ألف فلسطيني.

ووفقا للمعطيات الإسرائيلية، فإن عدد اليهود في إسرائيل يبلغ ٦ ملايين و١٣٥ ألف نسمة، ويشكلون نسبة ٧٥٪، بينما عدد العرب مليون و٦٩٤ ألف نسمة، يشكلون نسبة ٢٠,٧٪، لكن هذه المعطيات تشمل حوالي ٣٠٠ ألف فلسطيني في القدس الشرقية المحتلة، وأكثر من عشرين ألفا من سكان القرى العربية الدرزية في مرتفعات الجولان السورية المحتلة. وهناك ٣٥١ ألف مواطن إسرائيلي، يشكلون ٤,٣٪ من السكان، يفتقرون لتصنيف ديني، وغالبيتهم الساحقة من المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق وليسوا يهودا، لكنهم هاجروا إلى إسرائيل مع أزواجهم اليهود. ويعيش في إسرائيل، قرابة ٢٠٠ ألف عامل أجنبي ونحو ٥٦ ألف لاجئ أفريقي تسللوا عبر الحدود مع مصر لا تشملهم معطيات السجل السكاني .

وازداد عدد سكان إسرائيل منذ العام الماضي بحوالي ١٥٧ ألف نسمة، وهي زيادة بنسبة ٢٪ تقريبا. وولد خلال هذه الفترة قرابة ١٧٨ ألف طفل وتوفي ٤٢ ألف مواطن. كما وصل إلى إسرائيل خلال هذه الفترة ٢٤ ألف مهاجر بموجب «قانون العودة» لليهود. وأضافت المعطيات أن حوالي ٧٥٪ من مواطني إسرائيل ولدوا فيها.

وتوجد في إسرائيل ١٤ مدينة يزيد عدد سكانها عن المائة ألف، بينها ست مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف، أكبرها القدس المحتلة وتليها تل أبيب ثم حيفا وريشون لتسيون وأشدود وبيتاح تيكفا.

وذكرت صحيفة «إسرائيل اليوم»، أمس الاثنين، بأن معطيات نشرتها الحكومة اعتمادا على أبحاث الخبير الديمغرافي الإسرائيلي، البروفسور سيرجيو ديلا فيرغولا، تدل على أن عدد السكان اليهود في الولايات المتحدة مستمر في الانخفاض بشكل متواصل وأن عددهم الآن يبلغ خمسة ملايين و٤٢٥ ألفا.

وتبين من هذه المعطيات أن ميتروبولين تل أبيب، أي منطقة «غوش دان» في وسط إسرائيل، أصبح أكبر ميتروبولين في العالم يسكنه اليهود ويبلغ عددهم فيه ثلاثة ملايين و١٢٠ ألف يهودي، بينما ثاني أكبر تجمع لليهود في العالم موجود في مدينة نيويورك التي يسكنها مليونان و١٠٠ ألف يهودي. وأضافت المعطيات أن القدس وضواحيها هي ثالث أكبر تجمع يهودي في العالم، وعدد اليهود فيها ٨٦١ ألفا و٤٠٠ يهودي، تليها منطقة حيفا ويسكنها ٦٩٢ ألفا و١٠٠ يهودي، ثم مدينة لوس أنجليس الأميركية ويسكنها ٦٨٨ ألفا و٦٠٠ يهودي.

مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب

البروفسور شاؤول ميشعال لـ «المشهد الإسرائيلي»: نتنياهو يعلم أن عدم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين لن يمرّ دون ثمن

كتب بلال ضاهر:

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن وقف المفاوضات مع الفلسطينيين في أعقاب توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وهدد بفرض عقوبات اقتصادية شديدة على السلطة الفلسطينية، وفي مقدمتها تجميد تحويل أموال الضرائب والجمارك، التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة. وشدد نتنياهو على عزمه سن «قانون أساس: القومية» وسط معارضة أحزاب المعارضة ووزيرة العدل، تسيبي ليفني لهذا القانون ووصفه بأنه غير ديمقراطي. وكشف النقاب، الأسبوع الماضي، عن أن إسرائيل بنت قرابة ١٥ ألف وحدة سكنية في المستوطنات خلال التسعة شهور الماضية التي جرت فيها مفاوضات بين الجانبين.

حول هذه المواضيع أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحاضر في قسم العلوم السياسية والباحث في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، البروفسور شاؤول ميشعال.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى المصالحة الوطنية الفلسطينية، بين حركتي فتح وحماس، وكيف تنظر إلى رد فعل الحكومة الإسرائيلية عليها؟

ميشعال: «يوجد احتمال لنجاح هذه المصالحة أكبر من المرتين السابقتين، في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢، لأنه توجد هذه المرة إرادة وحاجة لدى الجانبين للتوصل إلى توافق معين من خلال رؤية ذكية للواقع الذي يصفع كليهما. فقد وصلت حماس إلى حضيض، واستمرار الوضع القائم من شأنه أن يشكل خطرا على وجودها كحركة، لأنه توجد، على ما يبدو، جهات أكثر شبابا وتطرفا وتتشكل كمعارضة خطيرة بالنسبة لحماس. وغياب شرعية دولية لحماس يجعل استمرار تأثيرها، أو قدرتها على بلورة الواقع في غزة أكثر إشكالية، خاصة على ضوء الأزمة في العلاقات بينها وبين مصر والسعودية. ولكن بصورة متناقضة، ومهما بدا ذلك غريبا، فإن الجهة الوحيدة التي ما زالت تتحاور مع حماس هي إسرائيل. ومن هذه الناحية فإن حماس تواجه مشكلة تتعاظم وتتزايد خطورتها حيال مجرد قدرتها على السيطرة على الواقع. ولذلك فإن البحث عن مخرج كان بواسطة إبداء الاستعداد للحوار مع السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس أبو مازن (محمود عباس).

ومن ناحية أبو مازن، فإن رغبته في دفع حل سياسي للصراع، لن يكون ممكنا، على ما يبدو، من دون هذا التقارب. ويكاد السبب هنا يكون معاكسا، وهو أنه تواجه حماس مشكلة في الحصول على شرعية دولية، فإن لدى عباس مشكلة في الحصول على شرعية داخلية. ويصعب القول إلى أي مدى يدعمه السكان الفلسطينيون وبشكل خاص في الضفة الغربية، في الإقدام على تنفيذ خطوات بعيدة المدى، مثل التوقيع على اتفاق مع إسرائيل أو التقدم نحو تسوية معها. وعلينا أن نتذكر أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين هم من الشباب، ومتوسط الأعمار هو ١٥ عاما، ومن الصعب معرفة كم هي النسبة التي تدعمه من بينهم. وإذا ربطت بين هذين الأمرين، عدم وجود شرعية دولية لحماس وضعف شرعية أبو مازن الداخلية، فإنه بإمكاننا أن نفهم سبب سعي الجانبين إلى المصالحة، بحيث سيحصل الأول على شرعية دولية والثاني على شرعية داخلية، وربما يكون بإمكان كليهما معا الخروج إلى طريق جديدة. رغم ذلك فإنه توجد صعوبة هائلة في تطبيق هذا الاتفاق لدى الدخول إلى تفاصيله، لكني أعتقد أن الجمهور الفلسطيني سيدفع من أجل تحقيق المصالحة هذه المرة. لكني لست مؤمنا أن الأمور ستصل إلى وحدة وطنية تدوم لأمد طويل لأن الخصومة بينهما كبيرة جدا».

(*) إذا كان الوضع بهذا الشكل، وإسرائيل هي الجهة الوحيدة التي تتحدث مع حماس، فلماذا كان رد الفعل الإسرائيلي على المصالحة بهذه الشدة وأوقفت المفاوضات وقررت فرض عقوبات اقتصادية على السلطة الفلسطينية؟

ميشعال: «لا أعتقد أنه توجد علاقة بين التعامل مع حماس والتعامل مع السلطة الفلسطينية. وحكومة إسرائيل الحالية ولاعتباراتها الخاصة، وبالأساس بسبب اعتبارات داخلية، تطبق مقولة وزير الخارجية الأميركي الأسبق، هنري كيسنجر، بأنه لا توجد لدى إسرائيل سياسة خارجية وإنما سياسة داخلية فقط. بمعنى أن تركيبة الحكومة الحالية أوصلت رئيس حكومة إسرائيل إلى الاستنتاج بأنه لا يوجد احتمال كبير بأن يبقى في الحكم بعد تطبيق مبادرة وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، لإجراء تغيير بعيد المدى في الوجود الإسرائيلي في الضفة، وهو أمر سيؤدي إلى حل الحكومة والذهاب إلى انتخابات جديدة.

وقد رفض نتنياهو، أو واجه صعوبة، في تقديم تنازلات من أجل تطبيق اتفاق كهذا. ولست متأكدا من أنه فعل ذلك بارتياح، ولا شك لديّ أنه يعلم بأنه سيكون هناك ثمن لعدم الموافقة هذه، وأن النتيجة قد تكون انعدام السيطرة على ما سيحدث ميدانيا. وهذا يعني أنه يعلم أن عدم وجود اتفاق سيصعد الوضع ميدانيا، وأن السلطة الفلسطينية ستضعف بنظر الجمهور الفلسطيني ولن تتمكن من السيطرة على الأوضاع عندها، وسيكون هذا وضعا غير مريح لإسرائيل. وفي تقديري فإنه حتى لو أعلنت إسرائيل عن فرض عقوبات فإنه من الجائز جدا أنها لن تسمح بحدوث أزمة اقتصادية كبيرة، وستجد طرقا غير رسمية وخفية من أجل مواصلة تقديم المساعدة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية. وإذا لم تفعل إسرائيل ذلك فستفعل ذلك الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي» على الأرجح.

(*) تم الكشف، الأسبوع الماضي، أن إسرائيل بنت قرابة ١٥ ألف وحدة سكنية في المستوطنات خلال الأشهر التسعة الماضية التي جرت فيها المفاوضات مع الفلسطينيين. كذلك بعد توقيع اتفاق أوسلو بنت إسرائيل بشكل مكثف في المستوطنات. كيف تفسر ذلك؟

ميشعال: «أعتقد أن هذه القرارات تسعى إلى ضمان أمر واحد، وهو الحفاظ على الأماكن التي قررت إسرائيل عدم الانسحاب منها بأي حال من الأحوال، ولا أستبعد أنها ستعطي مقابل البناء في هذه الأماكن المهمة بالنسبة لأمنها أراضي تقع داخل الخط الأخضر. أي أن هذا البناء لا يتناقض مع إمكانية تبادل الأراضي. ومعظم أعمال البناء هذه، حسبما فهمت، تجري بصورة مثابرة ومنتظمة في المناطق التي قررت حكومة إسرائيل، وفقا لاعتباراتها ومفاهيمها، أنه يجدر أن تتواجد دولة إسرائيل فيها. ولا شك في أن أعمال البناء هذه تعيق المفاوضات، لكنها لا تناقض إمكانية إجراء مفاوضات والتوصل إلى تسوية. لأنه لم يتم القول أبدا أن هذا الأمر ليس بالإمكان حله».

(*) فيما يتعلق بمشروع «قانون القومية» الذي أكد نتنياهو عزمه على سنه. إذا أبرمت إسرائيل سلاما وقامت دولة فلسطينية في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وستكون إسرائيل ذات أغلبية يهودية بنسبة ٧٥٪ تقريبا، فما هي الحاجة إلى تعريفها على أنها «دولة الشعب اليهودي» ومطالبة الفلسطينيين فقط بالاعتراف بذلك؟

ميشعال: «لأن الموجود في الحكم الآن هو ذلك التيار السياسي الذي يعتبر أن المفهوم القومي للشعب اليهودي في أعلى سلم أولوياته. ولو كان موجودا في الحكم اليوم من صنع أوسلو، أو من وقع الاتفاق مع مصر أو مع ياسر عرفات أو مع الأردن، فإني واثق أن هذا الأمر لن يكون موجودا. لكن لدينا في الحكم الآن حزب أو حركة جلّ اهتمامها هو التشديد على الأمور الأكثر قومية والأكثر يهودية والأقل ديمقراطية. في نهاية الأمر سيتم سن هذا القانون، لكن لن يكون له تأثير فعلي على تعايش مستقبلي بين إسرائيل ودولة فلسطينية».

(*) كيف تنظر إلى التوتر الحاصل في الحرم القدسي؟

ميشعال: «الوضع خطير جدا. ودعنا نذكر أن الانتفاضة الثانية بدأت من أحداث وقعت في جبل الهيكل [أي الحرم القدسي]. وقسم كبير من النزاعات العربية – اليهودية التي وقعت في التاريخ كانت تدور حول جبل الهيكل. وهذا موضوع حساس ليس للفلسطينيين فقط وإنما لجميع المسلمين في العالم وكذلك لجميع اليهود في العالم. وقد يحدث هنا صدام بين الإسلام واليهودية. وعندها سيكون صعبا جدا السيطرة على الوضع. وينبغي بذل كل جهد كي لا يحدث أمرا كهذا، لأنه إذا حدث فإنه يمكن أن تتدهور الأمور إلى أماكن لا أحد يرغب بالوصول إليها، مثل حرب دينية».

لن نكون شعبا حرا أبدا ما دمنا ننتهك حقوق جيراننا

بقلم: سامي ميخائيل (*)

منذ أجيال عديدة وعيد الفصح اليهوديّ مرتبط بقيمتين أساسيتين مُقدّستين: الأولى، الحرية الإنسانية وتعني إلغاء أيّ شكل من أشكال القمع. ولن نكون شعبا حرا أبدا ما دمنا ننتهك حقوق جيراننا وحقوق اللاجئين الذين يقرعون أبوابنا. القيمة الثانية هي الحقّ الأساس المكفول لكلّ إنسان بالتمتع بنعمة الغذاء. "كلّ جائع يأتي ويأكل، كلّ محتاج يأتي ويشارك في الفصح".

وفيما نقرأ قصة الفصح التي تأتي لتغرس في روحنا هاتين القيمتين، فإننا نشهد قيادة الدولة ممثلة بكلّ أذرعها تنتهك ما يعنيه هذا العيد الجميل، يوميا.

إن إسرائيل واحدة من أكثر الدول ثراءً في العالم، إلا أنّ مدى الفقر فيها مُروّع. ثمة الكثير من الصور الصعبة التي تلتقط أناسا يرزحون تحت نير وطأة المعيشة. الكثير، الكثير من المشرّدين. والكثير من الأطفال الفقراء، والكثير من المُسنّين الذين يعانون البرد في الشتاء والحرّ في الصيف، ولا يستطيعون شراء الأدوية اللازمة لهم. وثمة الكثير من عمليات اعتقال طُلاب المأوى، وثمة الكثير من نقل الممتلكات العامّة إلى الملكيات الخاصّة والجَشِعة. هذه الأيدي تمتهن السرقة جدا، مثل أيدي شركات المياه التي رفعت أسعار المياه بشكل كبير ومن دون حساب، وهي تقوم بسهولة بالغة بقطع هذا العنصر الحيويّ والأساس عن العائلات. إنّ التقليص الحاصل في كلّ الخدمات الاجتماعية هو كيديّ ومؤلم.

لقد تحوّلت العنصرية وكراهية الآخر إلى قوت للجماهير يُسمّمون به روح الشعب، ابتداءً بملاعب الرياضة وانتهاءً بالإرهاب الذي يزرعه المستوطنون بين السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وتتمتع إسرائيل اليوم بمياه غزيرة بفضل التقنيات المتطوّرة. نحن نسمح لأنفسنا بتحويل الطرق الرئيسة لبساتين أزهار، فيما تُقطع المياه عن الحنفيات في منازل عشرات الآلاف من سكان القدس الشرقية، وتكون المياه مقطوعة عن الفلسطينيين في الغالب.

يجب أن نتذكر عشية عيد الفصح، أنّ الوفرة التي سيقدّمها جزء من السكان على طاولاتهم ستكون ظاهرة عابرة ما دام هناك الكثير من الطاولات فارغة، وما دام السكن الشعبيّ في تضاؤل ومواطنون سيُلقى بهم خارج منازلهم إلى الشارع، وما دام الظلم سيلحق بمجموعات سكانية مختلفة في المجتمع، وما دام اللاجئون سيُسجَنون، وما دام المزيد من الأطفال الفقراء سيبيتون لياليهم ببطون خاوية. لن تقوى أيّ طائرة متقدّمة أو جيش مسلح على تدعيم أمننا ما دُمنا ندوس حرّيات الآخرين. الزهور لن تُزهر في بساتيننا طويلاً ما دام أناس بيننا وجيراننا العطاشى سيفتقرون لقطرة الماء.

لن تكون هذه الوفرة دائمة ولن تكون الحرية قويّة إلا إذا كانت هذه الأمور من نصيب جيراننا ومن نصيب الفقراء والمحتاجين بيننا.

نتمنّى أن نحتفل بعيد الحرية والعدالة الاجتماعية في السنة القادمة بتفاؤل أكبر. الأمر مَنوط بنا، ونحن المسؤولون عن ذلك.

وليحلّ علينا عيدا الفصح، اليهودي والمسيحي، بالخيرات. عيد ربيع سعيد لنا جميعا.

(*) كاتب إسرائيلي ورئيس "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل". هذا المقال نص تهنئة في مناسبة عيد الفصح اليهودي الذي صادف أخيراً.

ورقة تقدير موقف جديدة صادرة عن «معهد سياسة الشعب اليهودي»: ٢٠١٤- عام حسم إستراتيجي

خطاب إسرائيل حول وجوب مهاجمة إيران عسكرياً بات يصطدم بعقبات كبيرة في الولايات المتحدة والغرب!

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

نتنياهو والنووي الإيراني: خيبة الجهود.

التحدّي الأردني

أدى «الربيع العربي» إلى اندلاع مظاهرات في الأردن، لكن ليس في المستوى الذي شهدته دول عربية أخرى. فالاحتجاجات تركزت حول مواضيع الفساد، الدعوة لإصلاح سياسي، والتعبير عن الغضب تجاه الوضع الاقتصادي المتردي، ارتفاع الأسعار، المستوى العالي للبطالة (٣٠٪). إن المعارضة في الأردن امتنعت في الماضي عن انتقاد الملك نفسه، ذلك أن تحدره من سلالة النبي محمد يعطيه شرعية معقولة. ولكن منذ اندلاع «الربيع العربي» تزعزع هذا المحرم، وهوجم الملك والعائلة علانيةً (مع التأكيد على زوجة الملك التي يتم عرضها كمبذرة ومعزولة) على الرغم من أن دعوات تغيير النظام كانت قليلة وجاءت من هوامش الحلبة السياسية.

لم تقتصر دعوات الإصلاح، التي من شأنها أن تقلص من صلاحيات الملك وتؤدي إلى تحويل الأردن إلى نظام ملكي دستوري، على الإخوان المسلمين. بل حتى في قاعدة الدعم التقليدية للملكية، القبائل البدوية (التي ترى في الملك كابحاً لتنامي قوة الفلسطينيين)، برز هناك غليان وعدم ارتياح. والحرب الأهلية في سورية زادت من تأزيم الوضع الداخلي في الأردن وأصابت الاقتصاد والبنى التحتية والنسيج الاجتماعي بأضرار إضافية وخطيرة (حوالي ٦٠٪ من التجارة الخارجية كانت تمر عن طريق سورية). هناك أيضاً أكثر من ٦٠٠ ألف لاجئ سوري (يشكلون الآن ١٠٪ من مجموع سكان الأردن) يمثلون عبئاً ثقيلاً على المملكة (إضافة إلى مئات آلاف العراقيين الذين بقوا في الدولة منذ الحرب في العراق). ولقد اضطر الأردن إلى دفع مبالغ طائلة أكثر من مرة لاستيراد الطاقة، بعد أن تم تفجير الأنبوب الناقل للغاز من مصر، على أيدي جهاديين في سيناء. وهذا بالإضافة إلى أن عدداً غير قليل من العناصر الجهادية عبرت الأردن إلى سورية للاشتراك في القتال ضد نظام الرئيس بشار الأسد، ما يثير القلق من تأثيرهم على زعزعة الاستقرار في الأردن بعد عودتهم.

إن خطر انهيار الأردن تثير مخاوف كثيرة في الغرب وفي إسرائيل. والرئيس الأميركي باراك أوباما الذي استضاف الملك الأردني في الولايات المتحدة (١٤ شباط ٢٠١٤) عبر عن دعمه له، ووعد بمنح ضمانات بقيمة مليار دولار، إضافةً إلى تجديد الاتفاق - مدته خمس سنوات- الذي يضمن استمرار المساعدات المدنية والعسكرية السخية من الولايات المتحدة إلى عمان.

إن بقاء الأردن مستقراً بتوجهات غربية وحميمة يمنح إسرائيل عمقاً إستراتيجياً مهماً. وقد أثبتت قوات الأمن الأردنية كفاءتها ونجحت في إفشال محاولات عناصر إرهابية لاستغلال الأراضي الأردنية كقاعدة لمهاجمة أهداف إسرائيلية.

إن احتمال حدوث تقدم في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية يثير أيضا مخاوف الجانب الأردني: كيف ستُضمن مكانته في الأماكن المقدسة في القدس؟ وكيف سيحافظ على أمن حدوده بعد إقامة دولة فلسطينية؟ وكيف سيضمن أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لن يغفل مصير أولئك الذين وجدوا ملجأ لهم في المملكة، وأن يتم تخصيص تعويضات مناسبة للحكومة الأردنية عن التكاليف التي تكبدتها على مدار السنوات؟.

إن القرار السياسي من وجهة نظر إسرائيل يجب أن يكون العمل على تقوية الأردن اقتصادياً وأمنياً، وإزالة الشك لديه من كون إسرائيل ترى في الأردن حلاً للمشكلة الفلسطينية.

التحدّي التركي

إن الأزمة الحادة بين إسرائيل وتركيا التي نشأت على خلفية قافلة السفن التركية لغزة في العام ٢٠١٠ اتخذت مساراً مختلفاً عندما اعتذر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من رئيس حكومة تركيا رجب طيب أردوغان في محادثة تلفونية تم إجراؤها على مسمع من الرئيس أوباما قبل وقت قصير من إقلاع طائرته في زيارته (٢٢ آذار ٢٠١٣). وقد عبر فيها نتنياهو عن استعداده المبدئي لصرف تعويضات لعائلات قتلى سفينة مرمرة. وأما بشأن الطلب التركي الإضافي (رفع الحصار عن غزة) فأوضح نتنياهو أنه يتم الآن تنفيذ تسهيلات بشأن عبور الأشخاص والبضائع لقطاع غزة.

لقد عملت الولايات المتحدة من أجل تحقيق المصالحة بين حليفتيها اللتين تشكلان بالنسبة لها مرساة الاستقرار في قلب إقليم عاصف ومتقلب. ويمكن القول إن الحرب الأهلية في سورية زادت من حرص كل من القدس وأنقرة على التوصل إلى تهدئة للأزمة القائمة فيما بينهما، وخلق أساس للتعاون - الذي من المتوقع أن يكون مطلوباً - في ظل تداعيات استمرار تدهور الأوضاع في الجارة سورية، مع أن غالبية المحللين لا يتوقعون العودة إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية التي طبعت في الماضي علاقة الدولتين (على الرغم من أنه على مدار فترة الأزمة الصعبة بين الدولتين ارتفع معدل التبادل التجاري المدني بينهما). إن تركيا ونتيجةً لدعمها جهات إسلامية، بما فيها حماس، تجعل إسرائيل متحفظة جداً تجاهها، خاصة وأنه يقف على رأسها قائد موقفه الأساسي معاد لإسرائيل، وهو لا يتردد بهدف رفع شعبيته في تركيا والعالم العربي في استعمال خطاب حاد معاد لإسرائيل.

إن مثل هذا الدافع قابل لأن ينفجر في ظل المشاكل الداخلية التي تهدد استقرار حكم أردوغان: ضعف في النمو الاقتصادي، احتجاجات اجتماعية، الكشف عن فساد حكومي، ووقوف فتح الله غولن - القائد الديني الشعبي المقيم في الولايات المتحدة - وحركته ضد أردوغان. وهكذا فإنه على الرغم من تلاقي المصالح فيما يتعلق بسورية، والخوف المشترك من عدم الاستقرار فيها، وتنامي جماعات الارهاب والجهاد، هناك الكثير من الاختلاف في التوجهات والسياسات التي من شأنها أن تلقي بظلالها على المصالحة وعلى العلاقات بين أنقرة والقدس.

بالتزامن مع كتابة هذه الأسطر أعلن وزير الخارجية التركي أن كلا الدولتين أقرب من التوصل إلى اتفاق مصالحة بينهما، كذلك فإن الصحافة تتحدث عن موافقة إسرائيل على رفع مبلغ التعويض لـ ٢٠ مليون دولار وأن هناك اتفاقاً وشيكاً بين أنقرة والقدس سيمكن من إعادة العلاقات إلى مسارها والسفيرين إلى موقعي عملهما. مع ذلك، ونظراً إلى أنه ستكون للاتفاق مع إسرائيل آثار سياسية داخلية في تركيا (يتوجب عرض الاتفاق على البرلمان لأخذ مصادقته) فإن من المحتمل أن تتأخر مسيرة التطبيع نظراً لأن أنقرة تدعي الآن أنه إلى جانب التعويض والاعتذار يتوجب رفع الحصار البري عن غزة. وحتى فيما إذا تم التوقيع على اتفاق المصالحة فإنه سيكون من الصعب على إسرائيل الاعتماد على تركيا كمرساة إقليمية داعمة لها كما كانت في العقود الماضية .

التحدّي الإيراني

إن نجاح حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية في إيران (١٥ حزيران ٢٠١٣) أوجد توقعات بشأن تغيير وجهة السياسة الإيرانية. وعلى الرغم من أن روحاني كان ولسنوات جزءاً من المؤسسة المحافظة لكنه برز كإصلاحي وحظي بتأييد شعبي واسع نتيجة لتعهده بالتغيير، وبما يشمل: إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب، رفع العقوبات القاسية (منذ فرض العقوبات في العام ٢٠١٢ هبطت قيمة العملة الإيرانية بـ ٦٠٪ كما تقلصت الصادرات النفطية بنفس النسبة).

وقد عبّر روحاني للغرب، من خلال جملة من الخطوات المدروسة جيداً، عن رغبته في التسوية، واستعداده للوصول إلى صفقة بشأن البرنامج النووي. وجاء تجسيد «هجوم الافتتان» الإيراني هذا بشكل بارز من خلال خطاب روحاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث امتنع حينها عن الهجوم العنيف، الذي اعتاد عليه العالم من سلفه محمود أحمدي نجاد، على إسرائيل. فقد وصف المحرقة النازية كحدث لا يمكن التساهل معه. وعاود التأكيد على أن إيران لن تسعى أبداً إلى امتلاك سلاح نووي، نظراً لأن ذلك محرم من الناحية الشرعية. ثم وقبل مغادرته الولايات المتحدة هاتف الرئيس أوباما كاسراً بذلك القطيعة التي سادت بين قادة كلا البلدين على مدار ٣٤ عاماً، في ظل غياب اتصالات كهذه.

رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو وصف روحاني بأنه «ذئب في ثوب حمل»، وحذر بأن إسرائيل لن تخشى من الوقوف وحيدة في مواجهة التهديد الإيراني. أما محادثات النووي التي تجددت فقد نجحت حقاً في تحقيق اتفاق مرحلي (٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣) مدته ٦ شهور يتم خلالها إجراء محادثات لتحقيق اتفاق نهائي حول تلك القضية. وقد وافقت إيران على أنه خلال المرحلة الانتقالية تلتزم بتخصيب اليورانيوم حتى مستوى ٥٪ فقط (والتي لا تصلح للسلاح النووي)، وبتقليص مخزون اليورانيوم لديها لمستوى ٢٠٪، بحيث يصعب إعادته إلى المستويات العالية التي تمكن من استخدامه عسكرياً، وكذلك عدم إنشاء أجهزة طرد جديدة، وعدم بناء مواقع تخصيب جديدة، والسماح للأمم المتحدة برقابة يومية على مواقع التخصيب في نتانز وفوردو، ومنشأة المياه الثقيلة في أراك، ومواقع إنتاج أجهزة الطرد، ومناجم اليورانيوم. ومقابل ذلك تحظى إيران برفع جزئي للعقوبات بحيث يتم تحرير ٤ مليارات دولار من أموالها المجمدة في الغرب، والسماح بتصدير المنتوجات البتروكيميائية، والتجارة في الذهب والمعادن الثمينة الأخرى، واستيراد قطع طائرات وغيرها. وهذا الاتفاق دخل حيز التنفيذ (في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٤). ومنذ هذا التاريخ تبدأ مرحلة الشهور الستة المحددة للوصول إلى اتفاق دائم بشأن الموضوع النووي (من المتوقع التمديد لنصف سنة أخرى).

من جانبه، وصف نتنياهو هذا الاتفاق بالخطأ التاريخي. أما منتقدو هذا الاتفاق فيرون أنه لم يمنع اقتراب إيران من الحصول على قنبلة ذرية لأن خطوات إيران في هذا الإطار كلها عكسية، ولأنه يسمح لها باستمرارية التقدم في كافة مسارات التطوير المطلوبة نحو الهدف:

إنتاج مواد انشطارية، تطوير أجيال جديدة من أجهزة الطرد المركزي، تطوير السلاح ذاته وتأهيل صواريخ الاطلاق. إن الاتفاق وفقاً لأقوال المنتقدين لم يضع أي حد لاستمرار نشاط طهران في المنطقة (أنظر ما يحدث في سورية) وتورطها في الإرهاب، بل إنه عملياً منحها الشرعية لمواصلة تخصيب اليورانيوم النووي في إيران مع الإبقاء على قدرتها النووية كما هي: حوالي ١٩٠٠٠ جهاز طرد مركزي، جزء منها محسن (في ٢٠٠٣ كان بيد إيران ٢٠٠ فقط)، يورانيوم مخصب يكفي لتزويد إنتاج ٥- ٦ قنابل نووية، موقع للمياه الثقيلة غير ذي فائدة لانتاج الكهرباء ولكنه قادر على انتاج بلوتونيوم لقنبلة نووية، مواقع تخصيب صواريخ بعيدة المدى. وذكر أيضاً بأن تقليص العقوبات يرفع الضغط الذي تمت ممارسته بفاعلية على طهران، ويرسل رسائل إلى عالم الأعمال الغربي للبدء بالتسابق من أجل الحصول على صفقات كبيرة مع إيران (وفعلاً فإن وفوداً أوروبية وروسية أخذت تندفع نحو طهران).

إن المفاوضات على الاتفاق الدائم التي ستبدأ في (١٨ نيسان ٢٠١٤) من المتوقع لها إنجاز «حل كامل وطويل الأمد يضمن بأن البرنامج النووي الإيراني هو لأهداف سلمية».

ومن جانبها فإن الولايات المتحدة تصبو إلى اتفاق يقلص القدرة النووية لإيران ويقصرها على الاستخدام المدني ويؤدي بأن تصبح قدرتها على التحول نحو السلاح النووي تتطلب زمناً أكبر.

ولذا من المتوقع أن تصبح المواضيع التالية في مركز المفاوضات:

تقليص تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٥٪،

إخراج معظم احتياطي المواد الانشطارية من إيران،

تفكيك الآلاف من أجهزة الطرد المركزي،

تقليص كفاءة أجهزة الطرد المركزي بالمستوى الحالي،

إغلاق مواقع تخصيب (بشكل خاص ذاك المبنى في أعماق الجبل في فوردو)،

إغلاق منشأة المياه الثقيلة في «أراك» من أجل منع الخيار البلوتوني أو على الأقل تحويله لفرن ماء خفيف يلائم برنامج نووي مدني (قدرة إنتاج منشأة أراك، عندما تستكمل، ستصبح حوالي ٩ كغم بلوتونيوم سنوياً كافية لقنبلة نووية واحدة)،

إحكام نظام الرقابة، بما يشمل الوصول إلى المنشآت المشبوهة كمواقع بناء أسلحة نووية (مثل: القاعدة العسكرية في فريشين)،

تلقي إجابة إيرانية بشأن ما لدى الغرب من أدلة تشير إلى محاولات في الماضي لتطوير سلاح نووي،

تقليص مشروع الصواريخ البالستية الإيراني،

رفع العقوبات وتحرير حوالي ١٠٠ مليار دولار مجمدة حالياً في بنوك الغرب.

وتقدر غالبية المحللين، وبشكل مخالف تماماً لموقف إسرائيل، أن الولايات المتحدة والغرب سيتوصلان إلى اتفاق دائم يسمح بالإبقاء على قدرة نووية لإيران، والسماح لها بتخصيب اليورانيوم على أراضيها. ومع أن الولايات المتحدة تطالب بضمان ألا تكون لإيران قدرة سريعة على إنتاج قنبلة نووية، يطمح الإيرانيون للحصول على مكانة مشابهة لمكانة أعضاء مجتمعات NPT الأخرى، والتي ليس لديها أي أسلحة نووية (مثل الأرجنتين والبرازيل اللتين تخصبان اليورانيوم وتحظيان برقابة ضعيفة نسبياً)، ذلك أن الاتفاق المرحلي حدد أن «المشروع النووي الإيراني سيحظى بعلاقة مشابهة لتلك التي تحظى بها مشاريع الأعضاء في NPT والتي ليس لديها أسلحة نووية». وبهذه الروح يصرح قادة إيران بأنهم لم يوافقوا ولن يوافقوا على تفكيك أي منشأة أو أي جهاز طرد مركزي أو حتى إغلاق منشأة أراك.

إن عدم التوصل إلى اتفاق نهائي ضمن الإطار الزمني المحدّد لن يكون بالضرورة نهاية أخيرة للجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق دبلوماسي مع إيران. ومن المحتمل أن تجد إسرائيل نفسها في وضع يتم فيه تجديد الاتفاق المرحلي مع إيران مرة تلو الأخرى (أو قد تجد نفسها أمام اتفاق نهائي لا يشبع رغباتها).

إن واقعاً كهذا يضع إسرائيل في مشكلة - هل تهاجم المواقع النووية عسكرياً؟.

الآراء في أوساط المحللين المختلفين منقسمة. هناك من يعتقد بأن إسرائيل لن تسمح بأي شكل من الأشكال أن يكون هناك وضع تستطيع فيه إيران التحول بسرعة كبيرة نسبياً لإنتاج سلاح نووي، وستضطر للعمل عسكرياً ضد هذا التهديد. آخرون يعتقدون أنه لا يوجد احتمال لسيناريو كهذا، لأن إسرائيل لن تهاجم إيران طالما أن الولايات المتحدة تدير مفاوضات مع طهران، وقطعاً لا - إذا ما توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق نهائي مع إيران. إن أصحاب هذا الموقف يرون أن إسرائيل فقدت عملياً الخيار العسكري في مواجهة إيران عندما لم تهاجمها عشية الانتخابات الأميركية (في وقت كان في إمكانها التقدير بأن الولايات المتحدة ستمنحها التأييد لخطوة كهذه).

إن المفاوضات الجارية مع إيران تكشف عدم التوافق التام بين إسرائيل والولايات المتحدة حول أهداف هذه المفاوضات. وهذا الواقع المرّ يصوره ستيف هادلي، رئيس مجلس الأمن القومي الأميركي السابق، كما يلي: «لا يريد الإسرائيليون أن تصبح إيران دولة على عتبة النووي. لكن إيران هي الآن دولة على عتبة النووي، وعلى ما يبدو ستبقى كذلك، فهذا الخط تم تجاوزه». إن المحاولة التي لم تنجح حتى الآن، والمتمثلة بسن قانون في الكونغرس يدعو إلى زيادة العقوبات ضد إيران، كشفت عن اختلاف المواقف بشأن الموضوع الإيراني بين إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة وبين إدارة أوباما.

وإلى جانب الموضوع النووي، فإن المباحثات الجارية مع إيران تدعو إلى الافتراض بشأن إمكانية إجراء تسوية أكثر اتساعاً بين الولايات المتحدة وإيران. فدول الشرق الأوسط مثل إسرائيل والسعودية تجد نفسها في ذات الخندق، لأن الخوف ليس فقط من صفقة النووي التي ستبقي على التهديد الإيراني على حاله، لكن أيضاً من وضع يمنح فيه الغرب شرعية لطموح الهيمنة الإقليمي لدى إيران (مثلاً، إذا رأى في إيران حليفاً لمحاصرة الحركة السنية المتطرفة التي تهدد المصالح الغربية في الشرق الأوسط).

وبالإضافة إلى السيناريوهات الصعبة، هناك من يعرض إمكانية وجود صورة إيجابية تمثل فرصة لإسرائيل: إيران ذات علاقة حسنة مع الغرب تضع قدمها على طريق التقدّم الاقتصادي سوف تضطر إلى تقليص دعمها وعلاقتها مع الجهات المعادية لإسرائيل مثل حزب الله وأشباهه. إن سيناريو كهذا، والذي لا يبدو معقولاً جداً، يشير أيضاً إلى إمكانية قيام إيران بتغيير سياستها تجاه إسرائيل وتعترف بها، ذلك أنه في فترة حكم الرئيس خاتمي (١٩٩٧- ٢٠٠٥) تركت إيران مسألة الاعتراف بإسرائيل للقرار الفلسطيني. وفي سنة ٢٠٠٣ اتخذ أيضاً قرار في قمة الدول الإسلامية التي عقدت في طهران يؤيد مبادرة السلام العربية. لكن منذ ذلك الوقت تدهور الموقف الإيراني، ورفض قبول وجود إسرائيل قطعياً.

اليوم هناك من يرى إمكانية للتغيير. وبعض مظاهر التغيير تمثّل في قيام إيران بدعوة المقرّب من (الرئيس الفلسطيني) محمود عباس، جبريل الرجوب، لمباحثات سياسية في طهران (٢٨ كانون الثاني ٢٠١٤)، في حين أنه في فترة ولاية أحمدي نجاد وقفت إيران كلياً إلى جانب حركة حماس وعارضت مواقف حركة فتح، التي تقبل بوجود إسرائيل وتدعو إلى حل الدولتين.

إن التقدّم في مباحثات النووي من المحتمل أن تكشف وبشكل مواز عن المزيد من الاستعداد الإيراني للتسليم، ولو بحكم الأمر الواقع، مع المسار الذي يعمل على حل الدولتين، مما سيصعب كثيراً على خطاب إسرائيل بوجوب مهاجمة إيران عسكرياً، ولكن قد يفتح أيضاً كوة لإمكانيات سياسية جديدة.

[للبحث صلة. نُشر الجزء الأول في العدد السابق وسيُنشر الجزء الثالث والأخير في العدد المقبل]

صدر حديثاً
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
علاقات إسرائيل الدولية
تحرير: عاطف أبو سيف

«ثمة فكرة وحاخامون مؤيدون وأجواء كراهية»!

الخلفية الحقيقية لجرائم «جباية الثمن» ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر...

* تحليلات: تسامح المؤسسة السياسية والمجتمع من شأنه أن يفاقم هذه الجرائم *

تصاعدت الاعتداءات التي ينفذها يهود متطرفون، والمعروفة باسم «جباية (تدفيع) الثمن»، والتي يستهدفون من خلالها أيضاً الأملاك والمقدسات الإسلامية والمسيحية لدى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، يوم الخميس الماضي، أنه خلال شهر نيسان الفائت نفذ يهود متطرفون لا أقل من عشرة اعتداءات «جباية الثمن»، وأن أجهزة الأمن الإسرائيلية، الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)، لم يقدموا أي دليل يمكن أن يشكل لائحة اتهام ضد هؤلاء المتطرفين منذ بداية هذه الاعتداءات قبل أكثر من ستة أعوام.

وكان يهود متطرفون قد دنسوا مقبرة الشيخ عز الدين القسام، في بلد الشيخ (مدينة نيشر) قرب حيفا، يوم الجمعة، حيث نبشوا قبورا وبينها قبر الشيخ القسام ورسموا وكتبوا شعارات مسيئة. وقبل ذلك بيوم اعتدوا على سيارة مقاول عربي، كانت متوقفة في بلدة «يوكنعام»، القريبة من حيفا أيضا، وثقبوا إطاراتها ورسموا شعار «نجمة داود» عليها. واستيقظ سكان قرية الفريديس، جنوب حيفا، على شعارات عنصرية («العرب إلى الخارج») وعمليات رسم «نجمة داود» وثقب إطارات عشرات السيارات.

وألحق يهود متطرفون، الثلاثاء الماضي، أضرارا بكنيسة «الطابغة» في طبريا، ووصلت رسالة تهديد إلى مطران طائفة اللاتين في الناصرة، بولس ماركوتسو، تطالب المسيحيين بالخروج من البلد. وقبل أسبوعين أحرق يهود متطرفون باب مسجد في مدينة أم الفحم. وتأتي هذه الاعتداءات استمرارا لحرق مسجد في قرية طوبا - زنغريا، قرب صفد، وإضرام النار في باب كنيسة في القدس وتدنيس مقابر إسلامية ومسيحية في يافا، قبل ثلاث سنوات تقريبا.

واعتداءات «جباية الثمن» هذه هي امتداد للاعتداءات التي ينفذها المستوطنون المتطرفون ضد المواطنين الفلسطينيين وأملاكهم ومقدساتهم في الضفة الغربية، منذ العام ٢٠٠٨. وقد نفذ هؤلاء المتطرفون خلال السنوات الماضية المئات، إن لم يكن الآلاف، من هذه الاعتداءات في الضفة وداخل الخط الأخضر.

وامتنع رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، عن التنديد بهذه الاعتداءات العنصرية، لكنه قال خلال لقائه مع أعضاء عرب في حزب الليكود الذي يتزعمه، إن اعتداءات «جباية الثمن» هي «أمر مثير للغضب». وأضاف «إننا نعمل من أجل القبض على المسؤولين عنها. وأمرت بزيادة القدرات لصالح هذا الموضوع ونحن نستخدم وسائل الشاباك. وهذه غاية مركزية لأنها (الاعتداءات) تتعارض مع جوهرنا كله ومع قيمنا».

من جانبه دعا رئيس حزب العمل والمعارضة الإسرائيلية، إسحاق هيرتسوغ، إلى قيام كافة أجهزة تطبيق القانون باجتثاث ظاهرة «جباية الثمن»، وأكد أنه من أجل تحقيق ذلك «ينبغي التعامل مع منفذي الاعتداءات مثلما يتم التعامل مع المنظمات الإرهابية».

وفي سياق ردود الفعل الإسرائيلية، أعلنت وزيرة العدل، تسيبي ليفني، أن «جرائم 'جباية الثمن' ليست ضد العرب وإنما هي ضدنا».

ووصفها الوزير يعقوب بيري أنها «مس بالقيم الدينية المقدسة».

ورأى هيرتسوغ أن «'جباية الثمن' لا تختلف عن الأعمال المعادية للسامية في أوروبا».

وقال الوزير عمير بيرتس إن «'جباية الثمن تحولت إلى وباء خطير، ويجب قطع دابر التحريض».

وأعلن «صندوق أبراهام» الذي يدعم المنظمات الحقوقية في إسرائيل أن «جرائم الكراهية تستوجب مقولة حازمة من نتنياهو».

واعتبر مراسل «هآرتس»، حاييم ليفينسون، في تحليل نشره يوم الخميس الماضي، أن «سلسلة جرائم الكراهية القومية التي تم تنفيذها مؤخرا في شمال البلاد تدل على أن اجتثاث ظاهرة 'جباية الثمن' معقدة أكثر بكثير مما اعتقدوا في الشرطة، إذ أن 'جباية الثمن' ليست حركة هرمية - ليست لديها قيادة، ميزانية أو حساب في البنك. إن 'جباية الثمن' هي فكرة، نشأت في [مستوطنة] يتسهار في العام ٢٠٠٨. وهي لا تحتاج إلى أكثر من أيديولوجيا عنصرية، غريزة مغامرة وبضع عشرات الشواكل لشراء بخّاخ ومواد حارقة وآلة حادة. والقواعد بسيطة: توجد عملية فلسطينية فإنهم يردون؛ قوات الأمن تسيطر على كنيس في يتسهار - يردون. وليست هناك حاجة لتوجيه أو إصدار أوامر. يكفي تصفح الصفحات المناسبة في الفيسبوك من أجل الحصول على إيحاء».

وحول انتقال هذه الاعتداءات من الضفة إلى داخل الخط الأخضر، كتب ليفينسون أن «مشجعي هذا النشاط العنيف أدركوا أن المعركة على الوعي يتم حسمها في إسرائيل. وتوجد في صفوف اليمين المتطرف تنقل أفراد من السكن في المستوطنات إلى السكن في إسرائيل بهدف نشر عقيدتهم: جباية الثمن، مقاطعة مصالح تجارية عربية ورفض الأوامر العسكرية».

وأشار ليفينسون إلى أن هذه الأفكار العنصرية يتم استيعابها بشكل واسع نسبيا في القدس، وأنه يوجد فرع لها في الجليل، وخاصة في منطقة مدينة صفد، التي تجذب إليها سكانا يهود متدينين وحريديم. واعتبر الكاتب أنه «في ظل غياب وجود مشتبهين محتملين بتنفيذ الأحداث الأخيرة في الشمال، فإنه ليس بالإمكان معرفة ما إذا كان الحديث يدور حول مقلدين تلقوا إيحاءات من قراءة الأخبار أو من خريجي أعمال العنف في المناطق [المحتلة]».

وأضاف أن هناك سببا آخر لتسرب هذه الاعتداءات إلى داخل الخط الأخضر وهو «الضغوط المكثفة التي تمارسها الشرطة في لواء يهودا والسامرة (الضفة الغربية) على النشطاء. ففي الشهور الأخيرة، وبعد مرور عام منذ تشكيل شعبة محاربة الجريمة القومية في لواء يهودا والسامرة بميزانية كبيرة، بإمكان هذه الشعبة استعراض إنجازات». وأشار إلى أن الشرطة تعتقل نشطاء متطرفين بين المستوطنين وتفرض عليهم الاعتقال المنزلي أو الإبعاد عن الضفة «بصورة تعسفية أحيانا»، وادعى ليفينسون أن «الشرطة نجحت في استعادة الردع» علما أن اعتداءات «جباية الثمن» في الضفة الغربية لم تتوقف.

حاخامون يدعمون عصابات «جباية الثمن»

تعرّف الموسوعة الإلكترونية «ويكيبيديا» باللغة العبرية اعتداءات «جباية الثمن» بأنها «أنشطة يتم تنفيذها عادة كرد فعل على هدم مبان غير مرخصة في البؤر الاستيطانية العشوائية على أيدي الشرطة أو الجيش الإسرائيليين، وكذلك في أعقاب عمليات إرهابية فلسطينية، وهدفها الأساس صنع الردع ضد هذه العمليات، لكن هذا المصطلح يستخدم أيضا لوصف عمليات الكراهية التي لم يسبقها أي حدث معيّن».

وقال تقرير، نشره موقع «واللا» الالكتروني في شباط الماضي، إنه ليس من السهل القبض على منفذي اعتداءات «جباية الثمن». فهم «يعملون بصورة سرية للغاية، ولا يستخدمون الهواتف المحمولة، ويكونون مسلحين أحيانا». وفي حال إلقاء القبض على أفراد منهم، فإنهم «لا ينبسون ببنت شفة» خلال التحقيق معهم. وبعد ذلك يتم إطلاق سراحهم.

وأضاف التقرير أن «محققي الشاباك كانوا عاجزين(!)، إذ أنه بعد ساعتين من الاعتقال كان النشطاء يلتقون مع محام، ودائما يكون هذا المحامي من جمعية 'حنانو'، التي تمنح المساعدة القانونية لمعتقلي اليمين والتي حصلت على تبرعات معفية من الضرائب بتشجيع الكنيست [أي بموجب القانون]. ويحث المحامي الناشط على التزام الصمت، وبحسب أقوال مسؤول كبير في الشاباك، فإن المحامي يقول للناشط بضع كلمات لتشجيعه وحتى آيات من التوراة. وبعد ذلك يعود الناشط إلى غرفة التحقيق ويوجه نظره نحو الجدران. ومن دون أدلة وبدون اعتراف، تعيد المحاكم أفراد الشاباك والشرطة من حيث أتوا».

وتابع التقرير أنه «لا يقف وراء عمليات 'جباية الثمن' تنظيم منظم. والحديث لا يدور عن تنظيم إجرامي، ولا عن هرمية يرأسها حاخام ملتحٍ وعنيف يأمر طلابه بحرق مسجد وإلقاء زجاجات حارقة. ولا توجد بطاقة عضوية ولا عادات المافيا. توجد فكرة، ويوجد حاخامون مؤيدون وتوجد أجواء. يوجد بضع عشرات من النشطاء المتطرفين ولديهم صفر وسائل. لكنهم يحملون مئة بالمئة كراهية، وهذه تشكل خطرا حقيقيا».

بعد هذا الوصف لمنفذي اعتداءات «جباية الثمن»، يصبح قرار وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، بالإعلان عنهم على أنهم «أعضاء في تنظيم محظور»، قرارا سخيفا. علما أن قرار يعلون جاء في أعقاب تنفيذ «جباية الثمن» ضد ضباط إسرائيليين وسيارات تابعة للجيش الإسرائيلي، وليس بسبب الاعتداءات على الفلسطينيين.

وأوضح ناشط اليمين المتطرف إيتمار بن غفير، وهو أيضا أحد المحامين الذين يمثلون منفذي هذه الاعتداءات، أن الاعتداءات ضد ضباط إسرائيليين نابع من «غضب هؤلاء الشبان وشعورهم بالتمييز ضدهم»، لأن قوات الأمن تأتي (في أحيان نادرة) إلى بؤر استيطانية عشوائية من أجل هدم بيوتهم، التي بنيت بصورة غير قانونية. وتمنى أن يكون لدى نتنياهو أبناء مثل الشبان الذين ينفذون اعتداءات «جباية الثمن».

وأضاف بن غفير، في ديماغوغية شفافة، أن هذا الشعور ينتاب منفذي هذه الاعتداءات على ضوء «البناء غير المرخص بصورة واسعة لدى العرب» في الضفة والقرى غير المعترف بها في النقب، علما أن هؤلاء هم مستوطنون في الأراضي المحتلة، بينما سلطات الاحتلال في الضفة والسلطات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر ترفض وضع خرائط هيكلية لتنظيم البناء لدى الفلسطينيين.

«معتمرو القلنسوات المنسوجة يضعون سياسة أجهزة الأمن»

لقد قيل الكثير عن أن أتباع التيار الصهيوني - الديني، الذين يعتمرون القلنسوات المنسوجة، أصبحوا في مراكز صناعة القرار والمؤسسة الأمنية في إسرائيل في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص بعد عودة نتنياهو إلى سدة الحكم.

وتطرق المحلل الأمني ران إدليست إلى ذلك في سياق مقال حول ظاهرة «جباية الثمن»، نشره في «واللا» في ١٢ نيسان الفائت. وكتب إدليست أن «من بإمكانه اعتراض عمليات 'جباية الثمن' هم أفراد المستوى المتوسط الميداني. لكن في الواقع فإن معظم هؤلاء يعتمرون القلنسوات، وليس لديهم محفز للقيام بذلك».

وأضاف المحلل أنه «لا يوجد وضع يوجه فيه رئيس هيئة الأركان العامة للجيش قائد كتيبة أو لواء، وبالتأكيد ليس قائد سرية، إذ أن هؤلاء هم الذين يقررون قواعد اللعبة ميدانيا. والمستوى المتوسط في الشاباك والشرطة والجيش الإسرائيلي يديرون الميدان برؤوسهم [أي بموجب أفكارهم]، وهذه الرؤوس تعتمر قلنسوات في غالب الأحيان».

ورأى إدليست أن «من السهل جدا مهاجمة وكر الأفاعي في [مستوطنة] يتسهار، التي خرج منها كتاب 'عقيدة الملك' سيء الصيت، ومؤلفه، الحاخام إسحاق شابيرا، مدير ييشيفاة 'عود يوسيف حاي' التي تم إخلاؤها من نابلس، وتم التحقيق معه في الماضي بشبهة الضلوع في حرق مسجد. وهذه مجرد أعراض. لكن المرض والمسؤولية الحقيقية عن اعتداءات المستوطنين المتطرفين تقع على حكومة إسرائيل وكتلة اليمين كلها، وبمساعدة الإعلام المنحاز».

وقلل إدليست من شأن شجب قادة المستوطنين لاعتداءات «جباية الثمن». وشدد على أنه «لا أحد منهم يقصد أي كلمة يقولها. وهذه الخدعة التي تفرق بين المستوطنين الذي يعتبرون عاديين وبين شبيبة التلال المتطرفين أصبحت عادية. وهذه خطوة يفترض بها أن تحول من يندد بالمتطرفين إلى معتدل. وهذا مجرد خداع، إذ لا فرق بين [مستوطنتي] يتسهار وألون موريه. إنه الاستيلاء غير القانوني نفسه على الأراضي وتبييض المباني بواسطة أعضاء كنيست والمدسوسين في أجهزة القانون والقضاء».

شعار يدعو إلى إغلاق مساجد خطّه إرهابيو «جباية الثمن» على جدار مسجد في أم الفحم.

إلقاء الذنب على الضحية!

في أعقاب إحراق باب مسجد في أم الفحم، كتب وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أن هذه الاعتداءات هي «الضرر الأكبر الذي يسببونه لدولة إسرائيل عامة وللمعسكر القومي خاصة». وأضاف أنه «ليس مهما ما إذا كان الهدف مسجدا أو كنيسة، فإنه عمل إجرامي وبائس وهدفه وضع دولة إسرائيل في مواجهة دينية وثقافية داخل الدولة ومع العالم». وتابع أن منفذي الاعتداء «يفتقرون للمسؤولية، الشخصية والوطنية، وهم الذين يلحقون الأذى أيضا بضباط وجنود الجيش الإسرائيلي الذين يخاطرون بأنفسهم من أجل الدفاع عن أرض إسرائيل».

لكن ليبرمان ناقض شجبه هذا، إذ أعلن في الصفحة نفسها «سأبذل كل ما في وسعي من أجل أن تكون أم الفحم جزءا من الدولة الفلسطينية في أي اتفاق مستقبلي». كما هاجم شخصيات من عرب ٤٨، لمجرد احتجاجهم على الاعتداء على المسجد والاعتداءات المشابهة الأخرى، معتبرا أنه «إذا كان هناك شيء يجعل الدم يغلي في عروقي ليس أقل (من الاعتداء العنصري) فهو الاستغلال السافر للحادث من جانب أعضاء كنيست عرب وجهات متطرفة أخرى في الوسط العربي، مثل الشيخ رائد صلاح وعضو الكنيست جمال زحالقة، من الذين 'انتهزوا الفرصة'، وكأنه لا توجد هدية أكبر منها بالنسبة لهم وضخموا الموضوع من أجل الانفلات والتحريض ضد دولة إسرائيل. وتصرفهم هذا إنما يثبت مرة أخرى أنهم تحولوا منذ وقت طويل إلى طابور خامس هدفه القضاء على الدولة التي يعيشون فيها ومن أجل ذلك فهم مستعدون لاستغلال أي حادث وأي مجنون».

وتناول الكاتب نداف شرغاي اعتداءات «جباية الثمن» في مقال نشره، الأربعاء، في صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتنياهو. وكتب أن «جريمة الكراهية في الفريديس، ومثلها تلك التي سبقتها في الشهور الأخيرة في باقة الغربية وأم الفحم والجش وفي أماكن سكنى العرب الأخرى، ليست مختلفة عن جرائم الكراهية المشابهة التي ينفذها كارهو إسرائيل ضد المقابر والكُنس وأماكن سكنى اليهود في أنحاء العالم؛ كتلك التي تدخل في إحصائيات الأحداث المعادية للسامية، التي تنشر عنها بتعصب بالغ المنظمات اليهودية وفي مقدمتها الوكالة اليهودية كل شهر».

وأضاف شرغاي أنه «لا ينبغي أن تكون هناك أي 'لكن' أمام جنون 'جباية الثمن' والطفرات الغريبة والخطيرة التي يظهر فيها منفذوها بين حين وآخر، وليس مهما ما إذا كانت هذه الأمور تحدث داخل الخط الأخضر أو وراءه... وليس فقط أن جرائم الكراهية هذه ليست أخلاقية وتمس بالأبرياء، وإنما هي خطيرة ومضرة. ومن يلحق ضررا بمبنى مقدس وكرامة الديانة الإسلامية يثير عداء وصراعات بينها وبين الديانة اليهودية».

وحذّر الكاتب من تحول الصراع على البلاد من صراع «قومي وإقليمي» إلى صراع ديني، وأن «جرائم الكراهية هذه من شأنها أن ترفع الصراع إلى خطوط مواجهة بين الأديان. وحرب دينية مكشوفة يجب أن تكون الأمر الأخير الذي يمكن أن يهتم به الحكماء».

واستهجن شرغاي هو الآخر احتجاج شخصيات من عرب ٤٨ على هذه الاعتداءات، معتبرا أن «تدنيس المساجد والكتابات المسيئة من شأنها أن تشجع لا قدّر الله، وحتى منح الشرعية لتنفيذ جرائم كراهية مشابهة، وربما أخطر، ضد اليهود في البلاد وفي أنحاء العالم. وحقيقة أن كارهين بارزين لإسرائيل، مثل رائد صلاح وأشباهه شاركوا في الاحتجاج في أعقاب الحدث في الفريديس، يدل على الطريقة التي سوف يستغل بها أعداء آخرون لدولة إسرائيل والشعب اليهودي أحداثا من هذا القبيل، والركوب عليها باتجاه أماكن خطيرة جدا بالنسبة لنا».

وزعم شرغاي أن «حقنا وأولويتنا في أرض إسرائيل سوف يتعززان وحسب بنظر الشعوب وأمم العالم إذا سارعنا إلى تقيؤ هذه الظاهر الهدامة منا، والقبض على المسؤولين عنها وسجنهم، وإذا ما ترددنا فإننا سنضعف موقفنا العادل في النزاع على هذه البلاد».

«جباية الثمن» تذكّر بالنازيين

تزامنت اعتداءات «جباية الثمن» في الأيام الأخيرة مع إحياء إسرائيل ذكرى المحرقة التي ارتكبها النظام النازي. وكتب الوزير وعضو الكنيست السابق عن حزب العمل أوفير بينيس - باز، رئيس اللجنة الإدارية لبيت محاربي الغيتوات، في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، الثلاثاء، أنه «عندما يخرب يهود متطرفون أملاكا عربية، يحرقون مساجد ويخطون كتابات مسيئة مثل 'العرب إلى الخارج'، يتعين علين أن نعود ونتذكر ما فعلوه باليهود في ألمانيا في سنوات الثلاثين من القرن الماضي. علينا أن نتذكر تكسير زجاج مصالح تجارية يهودية، إضرام النار بالكُنس ونشر الشعار المعادي للسامية 'اليهود إلى الخارج'».

وأضاف أن «علينا تذكر أحداث الماضي ليس فقط لأنها مشابهة من حيث حجمها أو طبيعتها بالأحداث العنيفة عندنا، وإنما أيضاً لأن تجربتنا كأقلية ملاحقة لا يمكنها القبول بجرائم الكراهية الخطيرة التي تخرج من داخلنا».

وشدد بينيس - باز على أن «المعتدين اليهود تبنوا تكتيكا عنصريا من النوع المكشوف والسافر جدا. وليس واضحا ما هي الأفعال التي بسببها يتعين على العرب أن يدفعوا ذلك 'الثمن'. والواضح هو أن الأفعال المتطرفة وصلت إلى منحدر أملس خطير. وقد تم توجيهها في البداية ضد الفلسطينيين في المناطق [المحتلة]، واستمرت باتجاه عرب إسرائيل، ووصلت أخيرا إلى الجنود الإسرائيليين الذين سعوا إلى لجم أعمال العنف».

وأضاف أنه «يصعب فهم كيف أن المجتمع اليهودي الإسرائيلي - الذي كوت أحداث المحرقة وعيه الجماعي بصورة عميقة للغاية - يتعامل بتسامح كهذا مع جرائم الكراهية الخطيرة ضد الأقلية التي تعيش في داخله. كيف حدث أن تجربتنا علمتنا أن نتزعزع من كل محاولة لإحراق كنيس، بينما تبقينا لا مبالين إزاء إحراق مساجد في أراضينا».

رئيس الشاباك الأسبق يؤكد أنه بالإمكان وقف جرائم «جباية الثمن»

أكد رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) الأسبق، كارمي غيلون، على أن الشاباك قادر على وقف اعتداءات المستوطنين واليمين المتطرف الإسرائيلي على الفلسطينيين وأملاكهم ومقدساتهم في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، المسماة «جباية الثمن» (أو «تدفيع الثمن»). ووصف وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، جرائم «جباية الثمن» بأنها أعمال إرهابية. لكن هذا التصريح الذي أدلى به يعلون يتناقض مع الواقع، حيث أخلت الشرطة الإسرائيلية، أمس الاثنين، سبيل أربعة شبان يهود كانت اعتقلتهم قبل يوم واحد بشبهة ارتكاب جرائم كهذه وبينها إحراق باب مسجد في مدينة أم الفحم.

وقال يعلون في خطاب ألقاه خلال مراسم أقيمت في تل أبيب، أمس، لتخليد ذكرى الجنود الإسرائيليين القتلى، إن «علينا أن نحرص على أن نكون دولة تكون قيمها الأخلاقية نورا أمام أرجلها. وعلى الدولة أن تحارب بيد من حديد الإرهاب المسمى خطأً 'جباية الثمن'، وهي الظاهرة البشعة التي ليس بينها وبين القيم والأخلاقيات اليهودية أي علاقة، وهدفها إلحاق الأذى بالعرب لمجرد كونهم عربا».

من جانبه أكد غيلون في تعليق نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أول من أمس الأحد، على أن الشاباك قادر على وقف جرائم «جباية الثمن». وعلى ضوء تسامح السلطات الإسرائيلية مع منفذيها، إذ لم يتم تقديم أي منهم إلى المحاكمة على مدار السنوات الماضية التي ارتكبت فيها الآلاف من هذه الجرائم بحق الفلسطينيين، كتب غيلون أن «جميع رؤساء الحكومات في إسرائيل امتنعوا دائما عن ان يحددوا لرؤساء الشاباك غايات في الوسط اليهودي – في اليمين المتطرف أو اليسار المتطرف. وذلك تحسبا من أن تدخل كهذا قد يُفسر بأنه استخدام للشاباك لغايات سياسية».

وأشار غيلون إلى وجود حالة استثنائية واحدة في هذا السياق، تتعلق بإلقاء متطرف يهودي قنبلة على مظاهرة نظمتها حركة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان وأسفرت عن مقتل الناشط إميل غرينتسفايغ، في العام ١٩٨٣. وعلى أثر ذلك أصدر رئيس حكومة إسرائيل في حينه، مناحيم بيغن، تعليما لرئيس الشاباك حينذاك، أبراهام شالوم، وطالبه «برصد موارد كثيرة من أجل محاربة الإرهاب اليهودي، الذي رأى به عاملا سيقود إلى خراب الهيكل الثالث».

وأضاف غيلون أن الشاباك «المسؤول عن حماية أمن إسرائيل وقيمها إزاء أنشطة تآمرية وإرهابية، ليس بحاجة لقرار حكومي من أجل أن يدرك أن نشاط 'جباية الثمن' هو تهديد حقيقي على أمن جميع مواطنيها. ونشاط كهذا، الذي وفقا للتجربة يتدهور إلى إرهاب بكل معنى الكلمة، قد يؤدي إلى حالة غليان بين عرب إسرائيل وفي المناطق (المحتلة) ويؤدي إلى إلحاق الأذى على خلفية دينية باليهود في البلاد والعالم. وكون إرهاب 'جباية الثمن' موجها ضد مؤسسات دينية ومسيحية على حد سواء، فإن الأمر يصبح حساسا وقابلا للاشتعال أضعافا مضاعفة».

ورأى غيلون أن الشاباك يقوم بمهمات عديدة وأن مسألة محاربة إرهاب «جباية الثمن» متعلق بتفضيل مهمة على أخرى. ولكن «بسبب الضرر الهائل الذي قد تلحقه بالجاليات اليهودية في إسرائيل والعالم، فإنه لا مفر من أن نرصد من أجل اجتثاث هذه الظاهرة كافة الأدوات الاستخباراتية والعملانية وأفضل القوى البشرية النوعية التي تعمل في الشاباك». وأكد غيلون على أن «بذل جهد كهذا سيؤدي خلال فترة قصيرة إلى نتائج جوهرية، أي اعتقالات، تحقيقات، محاكمات، عقوبات وردع».

وأشار غيلون إلى أنه في موازاة ذلك «يتعين على النيابة العامة والجهاز القضائي ضمان استخدام كافة الأدوات، وبضمنها العقوبات المتشددة، من أجل الإيضاح للإرهابيين الذين ينتمون إلى تنظيم 'جباية الثمن' والمحرضين من خلفهم أنه ستتم ملاحقتهم دون هوادة وأنهم سيقضون أفضل سنوات حياتهم في السجون».

إعـداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

المنافسة على بوليصات التأمين الصحي تنتظر تعليمات مقيّدة

اتسع الجدل في إسرائيل في الأيام الأخيرة حول ظاهرة التأمينات الخاصة المكملة للتأمين الطبي العام، إذ أن الكلفة باتت تتزايد باستمرار، وسط منافسة شديدة بين شركات التأمين حول طبيعة الخدمات الطبية، ما انعكس أيضا على خدمة المستشفيات الخاصة، أو خدمة المستشفيات العامة، في أوقات ما بعد الدوام الرسمي، لأصحاب بوليصات التأمين الخاصة.

والقصد بالتأمينات المكملة، هي تأمينات صحية خاصة، غير تلك التي تجبيها مؤسسة التأمين الصحي، وفي هذه التأمينات المكملة ثلاثة مستويات، بسيطة ومتوسطة وعليا، وتضمن للمؤمن خدمات طبية أعلى وأسرع من تلك التي يقدمها الطب العام، وهذه التأمينات هي بالأساس من نصيب الشرائح الميسورة، ولكنها تحولت إلى قطاع تجاري واسع النطاق، ومنافسة شديدة بين شبكات العيادات التي هي أيضا فتحت لذاتها شركات تأمين مكمل، وبين شركات التأمين العادية.

وفي ظل هذه المنافسة نشأت أيضا ظاهرة جديدة هي تأمينات مزدوجة بمعنى مؤمنين يؤمنون بالتأمين المكمل في شبكات العيادات وأيضا في شركات التأمين.

وتستعد وزارة المالية وبالتنسيق مع وزارة الصحة لفرض إجراءات جديدة تقيد قطاع الطب الخاص المتنامي بوتيرة عالية في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الكشف عن سلسلة من الأساليب التي يتم من خلالها تمويل الطب الخاص من ميزانيات الطب العام، كما أن الوزارة تستعد لاتخاذ تدابير من شأنها أن تحد من ظاهرة التأمينات الصحية المكملة المزدوجة، التي تدفعها الشرائح الميسورة والغنية في سبيل الحصول على خدمات صحية أفضل وأسرع من تلك التي يقدمها القطاع العام.

وتبين من تقارير أخيرة أن شبكات عيادات مرضى شبه رسمية أقامت لنفسها قطاع خدمات طبية خاصة، مثل شبكة عيادات «مكابي» التي أقامت في السنوات الأخيرة شبكة المستشفيات الخاصة «أسوتا» وباتت شبكة «مكابي» توجه قسما جديا من مرضاها لتلقي علاجات وإجراء عمليات جراحية في مستشفيات «أسوتا»، وتمول قسم من هذه العلاجات ميزانيات الطب العام، والباقي من التأمينات المكملة.

ومن الجدير ذكره، أن سلسلة التقارير التي صدرت تباعا في السنوات الأخيرة دلت على أن صرف الأفراد والعائلات المباشر على الصحة في ارتفاع مستمر، على الرغم من التأمين الصحي العام، ودفع رسوم من خلال الراتب.

وبيّن تقرير آخر ارتفاعا في نفقات العائلات على برامج التأمين الصحي الرسمية والبرامج المكملة التي تضمن خدمات صحية بمستوى أعلى، وهي من نصيب الشرائح المتوسطة والميسورة، إذ كلما ارتفعت كلفة بوليصة التأمين ارتفع مستوى الخدمات، وهذا ما أفرز على مدى عقد ونصف العقد الأخيرين ظاهرة «طب للأغنياء وطب للفقراء».

خط هاتفي مفتوح بين حيتان المال ونتنياهو

قال رئيس اللجنة المالية البرلمانية في الكنيست الإسرائيلي نيسان سلوميانسكي، في مؤتمر اقتصادي عقد في الأيام الأخيرة، إن كل واحد من «حيتان المال» بإمكانه الاتصال مباشرة برئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، حينما يكون الأول في ضائقة وعلى الفور يتلقى ردا من الأخير.

وشارك سلوميانسكي في مؤتمر حول علاقة رأس المال بالنظام الإسرائيلي الحاكم، وقال في لهجة انتقادية إن على الدولة أن تحمل على أكتافها كل صاحب رأس مال كبير يأتي بالخيرات على الدولة، لكن في المقابل، هناك مجموعة من حيتان المال التي تهتم بمصالحها الشخصية الضيقة على حساب الجمهور العام، وحينما يتكبدون خسائر، يبحثون عن كيفية إلقاء هذه الخسائر على الجمهور.

ولفت سلوميانسكي، وهو من الحزب اليميني المتشدد «البيت اليهودي»، إلى أن الاحتكارات الكبيرة تؤدي إلى أن يدفع الجمهور أحيانا أربعة أضعاف كلفة المنتوج. كذلك انتقد المتحدث ذاته المقاييس المتشددة التي يضعها معهد المقاييس، وقال إن هذه الأنظمة في كثير من الحالات مبالغ بها وترفع كلفة المنتوج، وقال إن الكثير من المنتجين يتذمرون من هذه الأنظمة ويطالبون بتخفيفها والاكتفاء بما هو قائم في الكثير من الدول المتطورة في العالم، التي فيها جودة المنتوج لا أقل مما هي في إسرائيل.

قريبا: فتح حساب بنكي عبر الانترنت

أعلن مصدر مسؤول في بنك إسرائيل المركزي أنه سيسمح ابتداء من مطلع العام المقبل- ٢٠١٥، بفتح حساب بنكي عبر الانترنت اعتمادا على تقديرات قسم التقنيات في أحد البنوك الكبرى، وهو أمر ما يزال محظورا في إسرائيل رغم أنه قائم في الكثير من دول العالم.

وكان بنك إسرائيل يمنع هذا الاجراء، من باب السيطرة على ظاهرة تبييض الأموال، إذ أن الأنظمة القائمة تلزم البنوك بأن يُقدم طالب فتح الحساب وثائق تدل على شكل نشاطه المالي، إلا أن تقرير مراقب البنوك في بنك إسرائيل المركزي، الذي تم تقديمه قبل عام ونصف العام، قال إن عدم السماح بفتح حسابات بنكية عن طريق الانترنت، يشكل حاجزا في المنافسة بين البنوك التجارية.

وحسب ما نشر، فإن بنك إسرائيل وضع أنظمة ملزمة لتجاوز عقبة مثول الزبون أمام البنك، ومن بينها مثلا إجراء محادثة «فيديو» عبر الانترنت بين الزبون وبين موظف البنك لدى قرار الأول فتح حساب بنكي، وسيكون مسموحا للزبون أن لا يتجاوز رصيده المتراكم في حساب كهذا مبلغ ٨٥ ألف دولار، وأن لا تتجاوز قيمة عملية التحويلات المالية مبلغ ١٣ ألف دولار، وأن يسحب الزبون في اليوم الواحد مبلغ ٣ آلاف دولار نقدا كحد أقصى.

«التشغيل الخفيّ» لمكتب الإحصاء المركزي!

معطيات البطالة في إسرائيل تؤثر على الكثير من القرارات التي يتخذها الاقتصاد الإسرائيلي، بدءا من نسبة الفائدة البنكية التي يحددها بنك إسرائيل المركزي، وحتى ميزانيات الوزارات، ولذا فمن الضروري أن يكون مقياس البطالة شفافا، ويعكس الواقع الحقيقي

بقلم: البروفسور آفي دغاني*

إن معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي التي نشرت في مطلع العام الجاري- ٢٠١٤، دلت على أن أكثر بقليل من ٢١٣ ألف شخص «يطلبون العمل» في إسرائيل، وهذا عدد يعادل نسبة مُرضية من حضيض للبطالة- ٥ر٥٪- بينما معطيات معهد «جيوكراتوغرافيا» عن شهري شباط وآذار دلّت على نتيجة مختلفة: ٣٨٧ ألف شخص، وهذا ما يعادل نسبة بطالة ٨ر١٠٪.

ويعكس مقياس «جيوكراتوغرافيا» أعدادا أعلى بنسبة ٨٠٪ من تلك التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي الرسمي، وعمليا نحن أمام نسبة مضاعفة، وأكثر من هذا، فإن معطيات «جيوكراتوغرافيا» تتعلق بالجمهور اليهودي فقط، في حين أن نسبة البطالة بين العرب أعلى بكثير.

إن الفوارق الكبيرة بين نتائج مقياس «جيوكراتوغرافيا» وبين نتائج المقياس الرسمي تحتاج إلى توضيح، وهذا ليس توضيحا تقنيا، لأنه من الناحية التقنية فإن الاستطلاعين يجريان وفق الأنظمة السليمة المعروفة، كذلك فإن الفوارق أكبر من أن تكون مجرد حرف للمعطيات لهذا الاتجاه أو الآخر.

وتنبع الفوارق من عاملين جوهريين: الأول، هو طريقة تحديد جيل «القوة العاملة»، وهذا يحدد من أي شريحة يشملها الاستطلاع، ما يؤثر كثيرا على نتائج احتساب نسبة البطالة، وكلما كان المقياس أوسع، من ناحية الشريحة العمرية، فإن نسبة البطالة تكون أقل.

والعامل الجوهري الثاني، هو تحديد الفترة الزمنية التي يطلب فيها الشخص الانخراط في سوق العمل، ولا يلقى ردا، بمعنى مكان عمل، من أجل دمج الشخص ضمن شريحة «العاطلين عن العمل»، إضافة إلى شكل تحديد مسألة العمل الجزئي، وكم هي الفترة التي عمل فيه الشخص جزئيا، وتحديد ما إذا يدخل ضمن شريحة «العاملين» أم لا. وفي هذين العاملين الجوهريين، وبرأيي الخاص، فإن تفسيرات مكتب الإحصاء المركزي ليست منطقية وحتى أنها غريبة.

يطمح مكتب الإحصاء المركزي إلى عرض معطيات تتماشى كليا مع معطيات مقاييس نسبة الانخراط في سوق العمل والبطالة، المتبعة في الدول الأعضاء في منظمة OECD، التي ترتكز على مبدأ منظمة العمل الدولية ILO. لكن المقالات الجدية في هذا الموضوع تشير إلى أن الدول الأعضاء في منظمة OECD تضم إلى المقاييس المتبعة، مقاييس أخرى تتعلق بجيل الشريحة، وما يتعلق بالوظائف الجزئية وفترة العمل فيها، وهي مقاييس يتبعها معهد «جيوكراتوغرافيا».

بنفس الروح، كان من المناسب لإسرائيل أن يجري مكتب الإحصاء المركزي ملاءمات تعكس بشكل أمين طابع المجتمع، وثقافته الاجتماعية وعقليته، والقوانين المتبعة في الدولة، وإذا كان أي سبب ما من أجل عرض معطيات أمام منظمة OECD، يكون بالإمكان مقارنتها مع معطيات المنظمة، فكان على المكتب أن يضع مقياسا يلائم منظمة OECD من جهة، ولكن أن يناسب الاحتياجات الداخلية من جهة أخرى، من أجل عرض معطيات واقعية أمام المؤسسة الحاكمة.

إلا أن شيئا من هذا لم يتم لأسباب يجدر فحصها، خاصة وأن مكتب الاحصاء يتبع عدة تعريفات تؤدي في نهاية المطاف إلى «تقليص» عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي تقليص نسبة البطالة المعلنة.

فمثلا جرى تعريف «قوة العمل» في مكتب الإحصاء المركزي، على أنها تشمل الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاما، ما يعني توسيع الشريحة العمرية لقوة العمل إلى ما دون سن ١٨ عاما، وهذا يقلّص من ناحية إحصائية نسبة العاطلين عن العمل، إذ أن أبناء ١٥ عاما وحتى ١٧ عاما، من المفترض أنهم على مقاعد الدراسة بموجب القانون، وليس في سوق العمل، حتى وإن في دول OECD معينة تتقبل مسألة تشغيل القاصرين.

كذلك فإن مكتب الإحصاء المركزي يتعامل مع كل شخص، حتى وإن عمل ساعة واحدة في الأسبوع الذي أجرى فيه الاستطلاع، وكأنه «عامل»، وكل هذا يدخل في إحصائية رسمية، ونضيف إلى كل هؤلاء الجنود، ضمن الخدمة الإلزامية الذين يقلصون نسبة العاطلين عن العمل.

إن معطيات البطالة في إسرائيل تؤثر على قرارات كثيرة في الاقتصاد، بداء من مستوى الفائدة البنكية التي يقرها بنك إسرائيل، وحتى ميزانيات الوزارات المختلفة، ولذا من المناسب أن يتم قياس نسبة البطالة في إسرائيل بشفافية أكثر، وملائمة للوضع القائم، فمثلا في شهر آذار الماضي (٢٠١٤) كان في ٣ر٨٪ من بيوت اليهود في إسرائيل عاطل واحد عن العمل على الأقل، وترتفع النسبة إلى ٢٦٪ في البيوت العربية.

إضافة إلى هذا، فإن «مقياس الحساسية في الاقتصاد» الذي يتبعه معهد «جيوكراتوغرافيا»، يشير إلى أنه في ٢٥٪ من البيوت في إسرائيل هناك تخوّف من أن أحد أفراد العائلة قد يتحوّل إلى عاطل عن العمل بسبب احتمال فصله من عمله، ولذا هناك حاجة لإعادة النظر في ملاءمة المقاييس التي يتبعها مكتب الإحصاء المركزي مع المقاييس التي تتبعها منظمة OECD.

* رئيس معهد الاستطلاعات والأبحاث «جيوكراتوغرافيا»

تقرير: السياحة إلى إسرائيل تراوح مكانها منذ أعوام!

*جزء جدي من الارتفاع في عدد السياح إلى إسرائيل نابع من اتساع ظاهرة السياحة ليوم واحد من دون مبيت *

* خلال ١٤ عاما ازداد عدد الغرف الفندقية بنسبة ٨٪ فقط * تكلفة السياحة العالية أحد الحواجز أمام السياحة إلى إسرائيل *

بيّن تقرير لمكتب الإحصاء المركزية الإسرائيلي، نشر في نهاية الأسبوع الماضي، أن عدد ليالي المبيت للسياح الأجانب في إسرائيل في الربع الأول من العام الجاري بلغ ٣٨ر٢ مليون ليلة، وهذا أقل بنسبة ١٠٪ مما كان في الربع الأول من العام ٢٠٠٠، الذي كانت فيه زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى البلاد، لكن بحسب آخر المعطيات فإن أعداد السياح بالمجمل لم تشهد قفزة جدية منذ العام ٢٠١٠ وحتى العام الماضي ٢٠١٣، إذ أنها في حدود ٥ر٣ مليون سائح، ونحو ١٧٪ منهم هم سياح ليوم واحد من دون مبيت.

ويقول تقرير مكتب الإحصاء إن عدد ليالي المبيت في فنادق إسرائيل بلغ بالمجمل في الربع الأول من العام الجاري ما يقارب ٦ر٤ مليون ليلة، منها ٣٨ر٢ مليون ليلة لسياح أجانب، وهذا أعلى بقليل مما كان عليه في نفس الفترة من العام الماضي- ٢٠١٣.

وكانت إسرائيل قد تخطت لأول مرّة حاجز الثلاثة ملايين سائح في العام ٢٠٠٨، حينما تجاوزت لأول مرة ثلاثة ملايين سائح وزائر، ثم تراجعت قليلا في العام ٢٠٠٩، لترتفع من جديد إلى ما فوق ثلاثة ملايين سائح وزائر في السنوات اللاحقة. وفي العام ٢٠١٠ سجلت ذروة جديدة، حينما بلغ إجمالي عدد السياح ٤ر٣ مليون نسمة، ولكن منذ ذلك الحين لم يتم تسجيل ارتفاع جدي في هذا العدد.

ويلفت التقرير إلى أن عدد السياح ارتفع في العام ٢٠٠٠ إلى ٧ر٢ مليون نسمة ثم تراجع لاحقا، ولكن في العام ٢٠٠٠ لم تكن في إسرائيل ظاهرة السياحة ليوم واحد من دون مبيت، وعدد السياح في هذا النمط في إسرائيل يتراوح في السنوات الأخيرة ما بين ٥٨٠ ألفا وحتى ٨٦٠ ألفا كما كان في العام الماضي.

وكان عدد السياح إلى إسرائيل قد شهد في العام الماضي ٢٠١٣ ارتفاعا بنسبة ٣٪ مقارنة مع العام ٢٠١٢، إذ بلغ عدد السياح وحدهم ٣ ملايين سائح، بينما بلغ عدد الزائرين (بما في ذلك السياح) في العام الماضي ٥ر٣ مليون شخص، ما يشكل ارتفاعا محدودا بنسبة نصف بالمئة عن العام ٢٠١٢.

وقال التقرير إن عدد السياح الأجانب الذين أمضوا في إسرائيل أكثر من ٢٤ ساعة مع مبيت بلغ في العام الماضي ٢ر٩٦٢ مليون سائح، وهذا بارتفاع بنسبة ٣٪، بينما بلغ عدد السياح ليوم واحد، أي الذين يدخلون ويغادرون في نفس التاريخ، ٥٧٨ ألفا، وهذا يشكل انخفاضا بنسبة ٦٪ عن العام ٢٠١٢، ولكنه يبقى أعلى من العام ٢٠١١، بنسبة ٦ر٦٪.

وتعزو إسرائيل هذا التراجع في أعداد السياح ليوم واحد إلى التطورات الجارية في مصر، إذ شهدت في العام ٢٠١٢ استقرارا ما، ثم تفجرت الأوضاع مجددا، ما أوقف جولات بحرية بالأساس، إذ تكون مصر ضمن الرزمة السياحية، كما أن الهبوط الحاد الذي شهده معبر طابا مع صحراء سيناء في خليج العقبة ساهم في هذا التراجع. وحسب التقرير، فإن القطاع الأكبر الذي يستخدم السياحة ليوم واحد، وخاصة عن طريق البحر، هو الروس، الذين وصل منهم ١٠٦ آلاف سائح.

وأحد أسباب محدودية السياحة إلى إسرائيل هو ارتفاع التكلفة، فقد قال تقرير عالمي صدر قبل أسبوعين إن إسرائيل تحل في المرتبة الخامسة من بين ٦٨ دولة متطورة في العالم، من حيث أسعار الإقامة في الفنادق، ومعها في نفس المرتبة ثلاث دول أخرى، هي روسيا ودولة الإمارات العربية والسعودية. وصدر هذا التقرير في أوج نقاش يشغل الساحة الاقتصادية الإسرائيلية حول تكلفة السياحة الخارجية في إسرائيل، وعدم قدرتها على منافسة السياحة المنتشرة في المنطقة، خاصة السياحة الترفيهية.

وتبين أن معدل كلفة ليلة إقامة واحدة في فنادق إسرائيل تصل إلى ٢٣٤ دولارا، وحلت في المرتبة الأولى إمارة موناكو- ٣٢٨ دولارا، تليها سلطنة عمان- ٣١٠ دولارات، ولكن في دول فيها مستوى المعيشة أعلى من إسرائيل، وحتى فيها مناطق جذب سياح أكثر فإن الأسعار أقل تكلفة بكثير، فمثلا سويسرا ٢٢٨ دولارا، والولايات المتحدة الأميركية ١٩٧ دولارا، وفي إيطاليا ١٧٧ دولارا وفي فرنسا ١٧٠ دولارا وألمانيا ١٥٠ دولارا وبريطانيا ١٤٧ دولارا.

وتقول الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية إن أحد أسباب وصول إسرائيل إلى هذه المرتبة هو أنه ليس فيها ما يكفي من فنادق شعبية، ولذا فإن أسعار فنادق خمسة نجوم هي التي تقرر تكلفة السياحة في إسرائيل، بينما في مختلف أنحاء أوروبا تنتشر الكثير من أنواع الفنادق بمستويات مختلفة، ما يجعل معدل التكلفة لديها أقل.

ويظهر من تقرير لاتحاد الفنادق في إسرائيل أن عدد الغرف الفندقية في إسرائيل يبلغ قرابة ٤ر٤٩ ألف غرفة، وهذا بحد ذاته زيادة بنسبة ٨٪ فقط عن عدد الغرف الذي كان قائما في العام ٢٠٠٠. ويقول رئيس اتحاد الفنادق إيلي غونين إن عدم إحداث قفزة في السياحة إلى إسرائيل نابع من أن هذا الأمر ليس ضمن أولويات الحكومة، واعتبر معطيات الربع الأول من العام الجاري بمثابة انعكاس للضائقة التي يشهدها قطاع السياحة في إسرائيل.

وتقول وزارة السياحة في ردها لملحق صحيفة «يديعوت أحرونوت» الاقتصادي «مامون» إن السياحة إلى إسرائيل هي تحد صعب، بسبب التقارير الإعلامية العالمية عن إطلاق القذائف الصاروخية، وعمليات أخرى، لا تشجع السائح على زيارة إسرائيل، بالإضافة إلى أسعار الفنادق في إسرائيل. وادعت الوزارة أنه رغم هذه الظروف، فإن مكاتب التسويق تنجح في استقدام ملايين السياح إلى إسرائيل، الذين يدفقون على إسرائيل سنويا ما يقارب ٥ر١١ مليار دولار.

يذكر أن حقيبة السياحة الإسرائيلية هي في عهدة اليميني المتشدد عوزي لانداو من حزب «إسرائيل بيتنا» الذي يتزعمه أفيغدور ليبرمان.

معظم الفنادق الإسرائيلية ذات خمسة نجوم الأمر الذي يؤدي إلى رفع تكلفة السياحة في إسرائيل.

شلدون أدلسون يوسع نفوذه في حلبة الإعلام الإسرائيلي

*أدلسون الأميركي اليهودي اليميني المتشدد وصديق نتنياهو اشترى موقع صحيفة «معاريف» على الانترنت ومطابع الصحيفة وفي الأيام الأخيرة اشترى صحيفة «مكور ريشون» *

تؤكد التقارير في الأيام الأخيرة أن الثري الأميركي اليهودي شلدون أدلسون، الصديق الشخصي لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وصاحب الصحيفة اليومية المجانية الأكبر «يسرائيل هيوم» ذات التوجهات اليمينية، يتوغل أكثر في امتلاك وسائل الإعلام الإسرائيلية، بموازاة المبادرة في الكنيست، لسن قانون يضع تقييدات أمام توزيع صحف يومية مجانية، من باب أسس منافسة موضوعية.

فقد أقر المقرر العام بشأن الصفقات الاقتصادية الكبرى صفقة شراء أدلسون لصحيفة «مكور ريشون» التي كان صاحبها اشترى في العامين الأخيرين صحيفة «معاريف» وانهارت مجددا ماليا، في حين أقر المراقب ذاته شراء أدلسون لموقع صحيفة «معاريف» على الانترنت «إن. آر. جي»، وقبل ذلك كان أدلسون قد اشترى مطابع صحيفة «معاريف» التي باتت تطبع «يسرائيل هيوم»، بينما اشترت صحيفة «جيروزاليم بوست» صحيفة «معاريف» الورقية.

ومعروف عن أدلسون أنه صاحب أكبر شبكة عالمية للمراهنات «القمار»، وينتشر بشكل قوي في لاس فيغاس وفي دول في الشرق الأقصى، وهو صاحب مواقف يمينية متشددة، وعنصرية للغاية ضد الشعب الفلسطيني، وصرف أكثر من ١٤٠ مليون دولار على الحزب الجمهوري الأميركي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهو أكبر داعم لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إذ إن «يسرائيل هيوم» تعد بوقا إعلاميا لصالح هذا الأخير.

ويتوقع مراقبون أن يسعى أدلسون لاحقا إلى شراء حصة من قنوات البث العام، إذا ما تمت خصخصتها بالفعل ابتداء من العام المقبل، ما يعني تمدد سطوة أدلسون بشكل أوسع على الإعلام الإسرائيلي.

بموازاة ذلك، أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي غدعون ساعر من حزب الليكود، في الأسبوع الماضي، مرسوما وزاريا يحدد فيها الصحف اليومية التي يجب أن تنشر في واحده منها إعلانات «التنظيم والبناء» الصادرة عن الوزارة، إذ تم اسقاط صحيفة «معاريف» المتوقفة عمليا عن الصدور، وصحيفة «هآرتس»، التي كانت تنشر مساحات شاسعة من هذه الإعلانات التي تدفق عليها مئات آلاف الدولارات سنويا. وضم ساعر اسمي صحيفتي «يسرائيل هيوم» و«يسرائيل بوست» اليوميتين المجانيتين، رغم محدودية توزيع الثانية، وهناك شعور بتوجهات سياسية وراء هذا القرار، خاصة في ما يتعلق بصحيفة «هآرتس».

وكان عدد من أعضاء الكنيست، من سبع كتل برلمانية من الائتلاف والمعارضة، قد أعلنوا قبل نحو شهر عن مشروع قانون مشترك يقضي من الناحية الفعلية بمنع توزيع صحيفة يومية مجانا بمواصفات ملائمة لصحيفة «يسرائيل هيوم» فقط.

وينص القانون على أنه من منطلق المساواة في المنافسة التجارية، فإنه يُحظر على صحيفة يومية توزع ستة أيام أسبوعيا، وبعدد صفحات يومي يتجاوز ٣٠ صفحة، وأن لا يكون التوزيع المجاني لأكثر من ستة أشهر، أن توزع على القراء مجانا، وهذه مواصفات تقتصر على صحيفة «يسرائيل هيوم»، التي يتراوح عدد صفحاتها يوميا ما بين ٦٨ إلى ٨٠ صفحة، بينما الصحيفة الثانية «يسرائيل بوست» تصدر خمسة أيام، وعدد صفحاتها أقل، وتوزيعها الأساس في شبكة القطارات.

وردا على هذه المبادرة، نشرت صحيفة «يسرائيل هيوم» في عددها الصادر يوم الجمعة الأخير استطلاعا، تزعم فيه أن ٧٦٪ من الجمهور يعارضون اغلاق صحيفة «يسرائيل هيوم»، رغم أن مبادرة النواب لا تدعو إلى اغلاق الصحيفة، بل عرض نسخها اليومية للبيع، كما هي حال سائر الصحف، إلا أن الصحيفة اعتبرت الأمر بمثابة دعوة إلى إغلاقها. وبحسب الاستطلاع، فإن ٨٠٪ من قراء صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصحيفة الأكبر مباعا، يعارضون «إغلاق يسرائيل هيوم» كما هو نص الاستطلاع.

يذكر في هذا المجال أن تقديرات سابقة ظهرت في السنة الأخيرة قالت إنه لو جرى بيع نسخ صحيفة «يسرائيل هيوم» كباقي الصحف الكبيرة، لهبطت نسبة توزيعها إلى ٥٪، بسبب مضامينها وتدني مستواها الصحافي.

ظاهرة غير مسبوقة في الجيش الإسرائيلي تربك قيادته وتثير قلقا شديدا لديها

«تمرد عنكبوتيّ» على نيّة (متخيّلة!) معاقبة جندي بجريرة «تصرف شاذ» في الخليل!

شريط فيديو يوثق إشهار جندي من وحدة «الناحال» سلاحه في وجه فتى فلسطيني وتهديده بـ «رصاصة في رأسه» وتوجيه الشتائم له، ثم أنباء (مغلوطة) عن «نية قيادة الجيش معاقبة الجندي» يثيران «حملة احتجاج» واسعة النطاق على شبكات التواصل الاجتماعي شارك فيها آلاف الجنود تحت شعار: «وأنا، أيضا، مع جندي الناحال»!

«الفيس بوك ليس بديلا عن سلسلة القيادة العسكرية» ـ كان رد فعل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال بيني غانتس، على قضية الجندي الذي وجّه سلاحه وصوّبه استعدادًا لإطلاق النار على فتى فلسطيني، بعد اندلاع «حملة الاحتجاج» على شبكة التواصل الاجتماعي «الفيس بوك»، رغم ما تبين لاحقا (الأربعاء الأخير) من أن محاكمة الجندي لم تأت في أعقاب الحادث المذكور، إطلاقا، وإنما على خلفية حادثة سابقة هاجم فيها الجندي نفسه اثنين من قادته، من بينهم ضابط.

وكان من بين المعلقين والمراسلين العسكريين في إسرائيل من وصف «حملة الاحتجاج» هذه بأنها «التمرّد الرقميّ الأول في الجيش الإسرائيلي»، بعدما حظيت صفحة الدعم للجندي المذكور على شبكة «الفيس بوك» بأكثر من مئة ألف معجب وداعم، ونُشرت عليها آلاف الصور، تعبيرا عن الاحتجاج على «التخلي عن مقاتل في صفوف الجيش الإسرائيلي» وعلى أن «أيدي الجنود مقيّدة في التعامل مع الإرهاب الفلسطيني»!

وقد بدأت «حملة التمرد والعصيان» هذه في أعقاب أنباء تحدثت عن «نية قيادة الجيش» معاقبة جندي من وحدة الشبيبة الطلائعية المحاربة (الناحال) تم تصويره وهو يصوّب سلاحه نحو فتى فلسطيني في الخليل ويهدده بـ «رصاصة في الرأس»!

وكانت «بوابة الأخبار ٠٤٠٤» الإسرائيلية على الشبكة العنكبوتية أول من نشر عن توجه مئات الجنود، من وحدات عسكرية مختلفة، إليها للتعبير عن امتعاضهم من أن «الجيش يمنعنا من العمل» وأنهم «يشعرون بالإهانة» حيال «العجز عن تأدية المهام كما ينبغي»! وسط التأكيد على أن «الجندي من الناحال تصرف بشكل سليم وبالطريقة المطلوبة... فليس ثمة جيش في العالم يسمح لأي إنسان بالاقتراب من جندي وتهديده. لقد أصبحنا أضحوكة»!

ونقلت البوابة عن جندي من لواء غولاني قوله: «لحسن حظي أنني لم أكن هناك، لأن الأمر لم يكن لينتهي بمثل ما انتهى إليه. حكومة إسرائيل تمنع الجيش من تأدية واجباته والجيش يمنعنا نحن الجنود أيضا»!

وما لبثت الرسائل والتوجهات إلى البوابة المذكورة أن تحولت إلى «حملة احتجاج» منظمة وواسعة شارك فيها مئات الجنود الذين نشروا صورهم الشخصية (مع تغطية الوجوه) على شبكة الانترنت تحت شعار: «وأنا، أيضا، مع دافيد الناحاليّ»، ثم افتتحت صفحة خاصة على شبكة «الفيس بوك» تحت الشعار نفسه، وكُتب في صدارتها: «كفى إهمالا بحق الجنود! الجنود ملّوا تركهم فريسة بأيدي العدو واللعب بهم كأحجار شطرنج»!

كما انبرى الوزير نفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي»، للدفاع العلني عن الجندي معربا عن «تأييده المطلق» له، قائلا: «عندما يقف جندي وحيدا أمام مجموعة عرب أعداء وعنيفين، ينبغي له أن يفكر في اتخاذ قرار، يجب عليه اتخاذ الخطوات، أما نحن فعلينا أن ندعمه. من المهم أن يعلم كل مقاتل بأن عليه الاستمرار في حمايتنا وحماية نفسه، وله منا كل الدعم والتأييد».

وقال بينيت إنه لو تعرض هو نفسه لمثل هذا الموقف «لتصرّف بطريقة مماثلة»!

الجندي يهدّد الفتى الفلسطيني بـ «رصاصة في الرأس»!

وقضية هذا الجندي (الجديدة!)، التي كشفت النقاب عنها القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، أنه تم تصويره في شريط فيديو وهو يصوب سلاحه نحو وجه فتى فلسطيني في مدينة الخليل، بالقرب من «بيت هداسا». ويظهر الفتى الفلسطيني في الشريط (الذي تم تصويره في الأيام الأخيرة، كما تشير التقديرات) وهو يضع يده على الجندي (من الكتيبة رقم ٩٣٢ في «الناحال») فيقول له الجندي: «ليس لصالحك أن تفعل هذا مرة أخرى»! وبينما ينشب جدل بين الجندي والفتى الفلسطيني يظهر في الشريط فتى فلسطيني آخر، فيقوم الجندي بإشهار سلاحه وتصويبه نحو أحد الفتيين، كما يحاول رفسه. ثم يتوجه الجندي إلى الفتى الفلسطيني الذي يحمل آلة التصوير ويأمره، مهددا: «أطفِئ الكاميرا وإلا أطلقت رصاصة على رأسك، يا ابن الـ...»!

وفي أول تعقيب رسمي على هذا الشريط، بعد الكشف عنه ونشره، قال الجيش الإسرائيلي إن «تصرف الجندي هو تصرف شاذ ولا ينسجم مع ما هو متوقع منه»! ثم عاد الجيش الإسرائيلي وأصدر بيانا رسميا آخر، هذه المرة عن مكتب الناطق الرسمي بلسان الجيش، قال فيه إنه «يأسف للنشر المغالِط بشأن عقوبة الجندي» ويؤكد أن «حبس الجندي جاء على خلفية ممارسته العنف ضد قادته العسكريين، وبدون أية علاقة مع الشريط الذي سيقوم الجيش بالتحقيق فيه بشكل تفصيلي وعميق»! ونقلت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن «مصدر عسكري مسؤول» قوله إن «الجيش لم ينتقد الجندي على أنه أشهر سلاحه، وإنما على تصرفه اللاحق ـ إطلاق الشتائم والتهديدات»!!

وفي أعقاب الكشف عن الشريط ونشره، بما في ذلك على شبكة «يوتيوب» أيضا، نشرت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن «توقع قيام الجيش بعزل الجندي» المذكور، وهو ما أثار «حملة الاحتجاج» غير المسبوقة، في أسلوبها وفي مداها، على الرغم مما تبين لاحقا من أن هذا النشر عن «توقع عزل الجندي» كان «مغلوطا»، حسبما أكد المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، الذي نقل عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي تأكيده أن «الحادثة مع الفتيين الفلسطينيين تم تصويرها بعد ساعات من مثول الجندي نفسه لمحاكمة تأديبية على خلفية مخالفات عنفية أخرى، إذ اعتدى باللكمات على قائد فرقة عسكرية وقائد آخر. وعلى ذلك، فرض عليه قائد الكتيبة، الضابط بتسلئيل شنايد، عقوبة الحبس لبضعة أيام»!

أما رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال بيني غانتس، الذي تحدث عن هذه القضية في مستهل جلسة قيادة أركان الجيش يوم الخميس الأخير، فلم يتطرق إلى تصرف الجندي وإشهاره السلاح في وجه الفتى الفلسطيني مكتفيا بالقول إن الجيش «سيفحص الأمر ويحقق في الحادثة وفي السيرورة التي أوصلت إليها»! وهذا، بينما ركز غانتس على حملة الاحتجاج العنكبوتية معتبرا أنه «من المهم والضروري التذكير والتشديد، بما لا يقبل أي تأويل، أن الفيس بوك ليس وسيلة قيادية وليس بديلا عن سلسلة القيادة العسكرية»!

العصيان الرقميّ الأول ... مؤشر إلى سيرورات عميقة!

اعتبر المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» أن «عاصفة الانترنت» التي ثارت خلال الأيام الأخيرة بين الجنود في إسرائيل «حول شريط عادي وروتيني»(!) تكشف الكثير عن طرق عمل الجيش الإسرائيلي في المناطق (الفلسطينية) في عصر انتشار الوسائل التكنولوجية الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي. فمن الجهة الأولى، ثمة حوادث كثيرة كهذه لم يكن ممكنا تصويرها وتوثيقها من قبل، يتم اليوم توثيقها وتصويرها بسهولة فائقة ثم تحظى بالنشر والانتشار الواسعين. ومن الجهة الأخرى، فإن جنود الجيش الإسرائيلي، الذين لم يكونوا جزءا أو طرفا في أي نقاش أو خلاف في الماضي، أصبحوا يستغلون هذه الوسائل والشبكات اليوم للتعبير عن آرائهم، وبصورة فظة حتى، ثم للاصطفاف دعما وتأييدا لأي جندي يتورط في مثل هذه الأعمال والحوادث.

وأكد المعلق العسكري أن «تصرف الجندي المذكور، كما ظهر في الشريط، ليس شاذا أو استثنائيا، على الإطلاق، عما يجري في المناطق (الفلسطينية) بوجه عام». أما ما أثار الحرج لدى الجيش وقيادته، حسب المعلق المذكور، فهو «ليس إشهار السلاح وتصويبه نحو الفلسطيني (وهو ما يمكن تبريره، في حال شعوره بالخطر)، وإنما الألفاظ النابية والتهديدات التي تم تسجيلها»!! لكن القضية، في مجملها، تعكس ـ وفق المعلق نفسه ـ تحولا آخر، على غاية من الأهمية هو: ليست هناك اليوم أية حواجز يمكن أن تحول بين الجندي في الميدان وبين تعبيره عن آرائه الحقيقية، بكل فظاظة، في وسائل الإعلام المختلفة. وحتى لو كان في رد فعل الجنود الواسع «بعض المبالغة، وبعض الطفولية ربما، إلا أن ثمة مؤشرات إلى سيرورات أكثر عمقا وتأثيرا. فموجة التضامن مع «دافيد الناحاليّ» تشكل «العصيان الرقميّ الأول» الذي يجرّبه الجيش الإسرائيلي ـ انتظام واسع بين الجنود، من خلال الانترنت وبواسطته، للاحتجاج على سياسة الجيش! ومن هنا، فهي تمثل «حلبة صراع مستجدة لا تزال قيادة الجيش تتلمس الطرق لدراستها وسبر أغوارها وتحديد قواعدها وآلياتها. وفي الأثناء، يبدو أن الجنود يسبقون قادتهم العسكريين فيها، بخطوات عديدة»!

وإلى جانب ذلك، رأى المعلق العسكري نفسه أن «هذا العصيان» يعكس، أيضا، عدم رضى واسع وعميق بين الجنود في الميدان عن «سياسة ضبط النفس التي تعتمدها قيادة المنطقة العسكرية الوسطى وتفرضها على الوحدات المختلفة في كل ما يتصل بالتعامل مع السكان الفلسطينيين، منذ فترة طويلة جدا»!!

المشهد التنكيلي من الخليل. (أب)

استنفار قائد «شعبة التربية والشبيبة»!

وحيال هذا التطور غير المسبوق، وجد قائد «شعبة التربية والشباب» في الجيش الإسرائيلي، أفنير باز-تسوك، حاجة ملحة، كما يبدو، إلى التدخل الفوري فأصدر، يوم الأول من أيار الجاري، «رسالة خاصة» إلى جنود الجيش وضباطه عنونها بـ «قواعد سلوكية في شبكات التواصل الاجتماعي» تم تعميمها، كما أفادت الأنباء، على جميع وحدات الجيش الإسرائيلي المختلفة.

واستهل باز ـ تسوك رسالته الاستثنائية هذه (التي نشر نصها الكامل على موقع الجيش الإسرائيلي على الشبكة) بالإشارة إلى السبب العيني الذي دفعه إلى إصدارها قائلا: «شهدنا، خلال اليومين الأخيرين، موجة من الاحتجاج على شبكات التواصل الاجتماعي يعبر فيها جنود ومواطنون عن دعمهم لجندي الناحال الذي جرت محاكمته ومعاقبته مؤخرا. وقد أفاد الناطق بلسان الجيش بأن المعالجة التأديبية بحق الجندي لا علاقة لها بالحادثة التي تم تصويرها في الخليل وبأن هذه الحادثة لا تزال قيد الفحص»!

وأكد قائد «شعبة التربية والشباب» أن ليس في نيته تناول الحادثة العينية في رسالته الخاصة هذه، بل «التطرق إلى مسألة استخدام الجنود شبكات التواصل الاجتماعي، رسم وتحديد خطوط توجيهية عامة للسلوك المتوخى من جنود الجيش الإسرائيلي على شبكات التواصل هذه».

وانطلاقا من الإدراك بأن «استخدام شبكات التواصل الاجتماعي هو جزء لا يتجزأ من العالم الذي نعيش فيه»، يوضح باز ـ تسوك أنه «لن يكون من الصواب منع الجنود من استخدامها، ولا نية لذلك»، لكن هذا الاستخدام ينبغي أن يكون مرهونا بالحفاظ على «الخطوط التوجيهية الأساسية التالية: ١. التصرف المحترم، على قاعدة احترام الذات والآخرين، وتمثيل الجيش بصورة لائقة في الحيز العام. ٢. المحافظة على كرامة الإنسان. ٣. الامتناع عن المشاركة في نقاشات عامة أو في احتجاجات عامة تتعلق بقضايا سياسية أو عسكرية من غير تخويل بذلك، تمشيا مع أمر القيادة العامة (رقم ٨ر٠١٠٥) الذي يحظر على جنود الجيش المشاركة في مسيرات أو تظاهرات والتوقيع على عرائض تتعلق بهذه القضايا. ٤. المحافظة على الهرمية القيادية العسكرية وعلاقات القائد ـ الجندي وتجنب طمس الحدود فيها. ٥. المحافظة على قواعد الأمن الميداني».

ويكشف قائد «شعبة التربية والشباب» عن الدافع والهدف الحقيقيين من وراء إصدار هذه الرسالة الاستثنائية بالتأكيد على أن المحافظة على هذه القواعد الأساسية في الحيز العام «ضرورية جدا لصيانة مكانة الجيش في المجتمع الإسرائيلي» باعتباره «جيشا رسميا في دولة ديمقراطية»!

ثم يخاطب القادة العسكريين في جميع المستويات والدرجات قائلا: «أدعوكم إلى إجراء محادثات مع جنودكم بغية شرح وتوضيح المنطق الكامن في هذه القواعد السلوكية، سعيا إلى تعميق وعيهم وفهمهم للإسقاطات المحتملة على الجيش الإسرائيلي وعلى دولة إسرائيل الديمقراطية إذا لم نتصرف جميعنا وفق هذه القواعد»! ويختم رسالته بالدعوة إلى «... ينبغي استغلال الحادثة وتحويلها إلى فرصة لتشجيع الجنود على التوجه إلى قادتهم لاستيضاح أية مسألة يواجهونها وتثير قلقهم، من خلال محادثات مباشرة بينهم وبين قادتهم وليس بواسطة الاحتجاج على شبكات التواصل الاجتماعي»!.

أنظمة «الطعام الحلال» ترفع أسعار المواد الغذائية في إسرائيل حتى ٣٥ بالمئة!

الأنظمة المفروضة على اللحوم المجمّدة المستوردة ترفع أسعارها بنسبة ٣٠٪ وتلك المفروضة على منتوجات الحليب المستوردة ترفع أسعارها بنسبة ٣٥٪ *جدل في لجنة خاصة لفحص غلاء المعيشة وحوار بين المالية ووزارة الأديان حول كلفة مراقبة «الحلال» *مطالبات بتخفيض الكلفة وأن لا يكون الأمر منفعة مالية للقائمين على شهادات «الحلال» والعاملين فيها

كتب ب. جرايسي:

يتصاعد الجدل في إسرائيل حول غلاء المعيشة، وبشكل خاص غلاء أسعار المواد الغذائية، ومن المفترض أن تنهي لجنة فحص حكومية عملها في الأسابيع القليلة المقبلة حول أسباب غلاء المعيشة، مع تركيز خاص على كلفة المواد الغذائية. وقالت تقارير صحافية إن العناوين المركزية للتقرير المتوقع لهذه اللجنة تتمحور حول ضُعف المنافسة واتساع الاحتكار من جهة، وكلفة مراقبة أنظمة «الحلال» وفق الشريعة اليهودية، من جهة أخرى. وهذه قضية قديمة جديدة، وتقول تقارير عديدة ظهرت على مر السنين إن أنظمة الحلال في إسرائيل تساهم في رفع أسعار المواد الغذائية المستوردة حتى ٣٥٪ وأسعار المنتوجات الغذائية المحلية بما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪.

وكان بحث لقسم الأبحاث في الكنيست قد بيّن أن أسعار المواد الغذائية في إسرائيل أعلى مما هي في الدول المتطورة بما بين ١٠٪ إلى ١٠٠٪، وهذا مقارنة بمستوى المعيشة، ومعدلات مداخيل العائلات والأفراد. كما أن تقريرا لمنظمة الدول المتطورة OECD صدر في الأشهر القليلة الماضية، كان قد بيّن أن أسعار منتوجات الحليب في إسرائيل أعلى بنسبة ٣٠٪ مما هي عليه في الأسواق الأوروبية والدول المتطورة الاعضاء في منظمة OECD، وهذا في الوقت الذي تدعي فيه إسرائيل أن أسعار المنتوجات الزراعية فيها أقل مما هي عليه في الأسواق الأوروبية.

وبحسب التقارير الصحافية الاقتصادية فإن لجنة التحقيق الحكومية توصلت إلى قناعات بضرورة تخفيف القيود على الاستيراد، وكانت الحكومة على وشك إقرار هذه التسهيلات، وتحويلها إلى أنظمة وقوانين معمول بها، إلى أن ظهرت اعتراضات الحاخامية الكبرى، التي تفرض أنظمة مشددة في قضية الحلال وفق الشريعة اليهودية، وبشكل خاص على منتوجات الحليب والألبان، فمثلا تطلب الحاخامية فحص «الحلال» ليس في الحليب وحده، بل أيضا في حظائر الأبقار التي يأتي منها الحليب.

من دون المساس بأنظمة «الحلال»

تقول المحللة الاقتصادية في صحيفة «ذي ماركر» ميراف أرلوزوروف إن الحاجزين الأساسيين اللذين يقفان أمام خفض الأسعار في سوق الغذاء الإسرائيلية وما زالا يعرقلان إحداث انجازات في هذا المجال هما: «الاحتكار الهدّام الأكبر» وفق تعبيرها الذي لا يتجرأ أي شخص على الاقتراب منه، وهو احتكار أنظمة الحلال الذي تسيطر عليه الحاخامية الكبرى في إسرائيل (مؤسسة رسمية).

وتضيف أرلوزوروف أن متطلبات الحلال في إسرائيل عديدة جدا، وترفض إسرائيل الاعتراف بأي شهادات حلال يهودية تأتي من الخارج، رغم أن دولا فيها نسبة كبيرة من اليهود المتزمتين «الحريديم»، وحتى من الفرق الأشد تزمتا، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، لديها مؤسسات محلية لمنح شهادات حلال، ويأكل المتزمتون من ذلك الطعام، إلا أن إسرائيل ترفض تلك الشهادات، وتريدها حكرا على مؤسسة الحاخامية الكبرى لديها.

وهذا نابع، حسب أرلوزوروف، من أن الحاخامية الكبرى تريد الاهتمام أولا بتشغيل أعضائها، وتكدّس تكاليف مالية كبيرة، مقابل «خدمات الحلال» هذه، ما يؤدي في كثير من الحالات إلى أن الكثير من المنتجين في العالم يرفضون العمل مع السوق الإسرائيلية.

ويطرح الداعون إلى خفض كلفة أنظمة الحلال مطلب الاعتماد على المؤسسات الدينية اليهودية في تلك الدول، تماما كوزارة الصحة التي تعترف بشهادات صحية للأدوية الصادرة من الدوّل المصدّرة، دون أن ترسل الوزارة مندوبين عنها إلى تلك الدول، ولا يوجد أي سبب لوزارة الأديان والحاخامية الكبرى يمنعهما من الاعتراف بشهادات حلال لرجال دين يهود معروفين أيضا لإسرائيل.

وتقول التقارير إن اللجنة الحكومية الخاصة بفحص أسباب غلاء المعيشة، التي ترأسها المديرة العامة لوزارة المالية ياعيل أندورن، بدأت البحث مع وزارة الأديان حول تفاصيل كلفة مراقبة ومتابعة أنظمة الحلال، بهدف التوصل إلى التفاصيل الزائدة، التي بالإمكان الاستغناء عنها، من أجل تقليص الكلفة، وخاصة في مجالي اللحوم ومنتوجات الحليب.

وتقول وزارة المالية إنها ليست معنية بإلغاء أنظمة الحلال، وإنما بتقليص كلفتها، ولهذا فإن تكاليف الحلال لن تزول كليا، بل سيتم تقليصها. ويظهر من تقارير أخرى أن تكاليف الحلال لا تقتصر بطبيعة الحال على الأغذية المستوردة، فإن كانت الكلفة ترفع أسعار اللحوم المجمّدة المستوردة بنسبة تصل إلى ٣٠٪، فإنها ترفع أسعار اللحوم الطازجة في إسرائيل بما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪.

ويقول مستوردون للحوم إن استيراد اللحوم من أميركا اللاتينية يستوجب إرسال ما بين ١٠ إلى ١٤ رجل دين يهوديا إلى كل مسلخ سيتم الاستيراد منه، وكلفة كل رجل دين كهذا تتراوح ما بين ٦ آلاف إلى ٧ آلاف دولار شهريا إضافة إلى تكاليف أخرى، ما يعني كلفة شهرية تصل إلى ١٠٠ ألف دولار، من أجل استيراد ٥٠٠ طن من اللحوم المجمّدة.

ويتبيّن أيضا أن لأنظمة الحلال مستويات، والمستوى الأشد الذي تتبعه المجموعات الدينية المتزمتة، يتطلب تكاليف أعلى بكثير من «الأنظمة العادية» وفق تعابير الحاخامية الكبرى، ويقول مدير مبيعات في شركة إسرائيلية تستورد اللحوم المجمّدة مع أنظمة حلال مشددة إن الكيلوغرام الواحد من اللحوم بهذه الأنظمة يصل سعره إلى سعر كيلو اللحمة الطازجة في إسرائيل.

وتقول أرلوزوروف إن مستوى أسعار المواد الغذائية هو أمر حاسم ومصيري بالنسبة لغلاء المعيشة، وطالما أن أسعار الأغذية المستوردة عالية، فإن أسعار المنتوجات المحلية ستبقى هي أيضا عالية، لأن هذه الحال تساعد المحتكرين الكبار لسوق الأغذية الإسرائيلية على عدم تخفيض أسعار المنتوجات المحلية. ولذا تشدد أرلوزوروف على أن الحاجز الأكبر في هذا المجال تبقى أنظمة الحلال الصارمة.

وما يزيد الأمور تعقيدا بالنسبة لإسرائيل في السنوات الأخيرة، هو تراجع عدد المزودين المستعدين لتصدير اللحوم إلى إسرائيل، خاصة أمام اتساع ظاهرة رفض دول متطورة، وخاصة أوروبية، لأنظمة الشريعة اليهودية في ذبح المواشي، إذ تعتبر مجموعات الرفق بالحيوان أن طريقة الذبح فيها تعذيب للحيوانات، حيث بحسب تلك الأنظمة يكون الذبح يدويا ولمرّة واحدة ووحيدة، وباتجاه واحد دون رجعة، ما يبطئ موت الماشية، ولذا فإن إسرائيل تبحث عن اللحوم في مناطق بعيدة، وفي دول على استعداد لتقبل هذه الطريقة الأساسية في الشريعة اليهودية، ما يجعل السوق المركزية التي تتجه لها إسرائيل في السنوات الأخيرة هي أميركا اللاتينية، وهذا أيضا يزيد من كلفة استيراد اللحوم.

وأعلنت وزارة الأديان الإسرائيلية، في بيان عممته على وسائل الإعلام، أنها ملتزمة بالعمل على تخفيض كلفة مراقبة أنظمة الحلال، وهي تبحث في سلسلة مقترحات تم طرحها على الوزارة، لكن حسب مراقبين فإن بيان وزارة الأديان يبقى للاستهلاك الإعلامي وتخفيف الضغط، لأن القضية مرتبطة أكبر بالحاخامية الكبرى، وبسلسلة مؤسسات دينية لديها مصلحة في الحفاظ على الوضع القائم، الذي يضمن مدخولا جديا لرجال الدين اليهود.

يشار هنا إلى أنه ضمن المناقشات في لجنة الفحص الحكومية لغلاء المعيشة، تم طرح فكرة إلغاء الجمارك على منتوجات الحليب المستوردة لتخفيض أسعارها، إلا أنه ليس من الواضح، حتى إعداد هذا التقرير، سبب ربط مسألة الجمارك بأنظمة الحلال، وحسب الاعتقاد فإن كبار المحتكرين لإنتاج وتصنيع المواد الغذائية في إسرائيل، يضغطون على الحكومة كي تمتنع عن فرض الجمارك، من أجل الحفاظ على مستوى أعلى لأسعار المواد الغذائية المستوردة، ما يؤدي إلى إضعاف المنافسة مع المنتوجات المحلية.

ليس الحلال وحده

الجدل حول أنظمة الحلال هو الغطاء لجدل أوسع وأعمق، قائم منذ عشرات السنين في إسرائيل، ويتركز في قوانين الإكراه الديني، التي تتدخل في تفاصيل حياة المواطن الدقيقة، من مولده إلى عمله وأوقات عمله، وحركته على مدى أيام السنة، وعقد زواجه، وبطبيعة الحال طعامه، وهذا إلى جانب الجدل حول كلفة الأنظمة الدينية من ميزانية الدولة، فمثلا يجري في السنوات الأخيرة «نقاش هادئ» في أروقة الحكومة والكنيست حول جدوى المجالس الدينية في المدن الإسرائيلية، نظرا لكلفة هذه المجالس وسطوتها على الكثير من تفاصيل الحياة العامة.

واحتدم الجدل على ضوء الميزانيات التي تصل إلى عشرات مئات ملايين الدولارات سنويا، التي تتلقاها تلك المجالس من الخزينة العامة وميزانيات المجالس البلدية، ومن الرسوم التي يدفعها المواطنون مقابل خدمات دينية من تلك المجالس.

ومن المقترحات التي تطرح حاليا في فضاء الحلبة السياسية إلغاء كل المجالس الدينية، وجعل الخدمات مرتبطة بالحاخامية الكبرى، من خلال موظفين محليين في المدن، أو تقليص عددها، بمعنى تحويل المجالس إلى مجالس مناطق بدلا من مجالس مدن وبلدات.

لكن «لهيب» هذا الجدل يرتفع ويخبو، وفقا لتركيبة الحكومة التي يدور في ظلها هذا الجدل، فإن كانت الكتل الدينية المتزمتة في الحكومة فإن هذا الجدل يبقى مجرد أحاديث لا يمكن تطبيقها، كما أن المتدينين من التيار «الديني الصهيوني» لا يستعجلون في التجاوب مع مطالب العلمانيين، كون أن لهم أيضا مصالح مباشرة في هذه المجالس من خلال بسط نفوذ وصرف ميزانيات.

ولكن ما يبدو مرحليا أقرب إلى أن يتحقق، هو المبادرة لتوحيد الحاخامية الكبرى، إذ إنه منذ العام ١٩٤٨ وحتى اليوم يتم انتخاب حاخامين في إسرائيل يعملان سوية، الحاخام «السفارادي» لليهود الشرقيين، والحاخام «الأشكنازي» لليهود الغربيين، إذ أن طرفي المبادرة هما وزيرة العدل العلمانية تسيبي ليفني، ورئيس حزب «البيت اليهودي» الذي يمثل التيار «الديني الصهيوني» نفتالي بينيت، إضافة إلى موافقة رئيس حزب «يوجد مستقبل» وزير المالية يائير لبيد، ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان.

في المقابل، فإن اليهود المتزمتين يعارضون بشدة هذه القضية، نظرا للخلافات الدينية الكبيرة بين الطوائف الشرقية والغربية، التي تصل إلى حد عدم الاعتراف المتبادل في الحياة العامة، باستثناء الأزمات التي توحدهم، مثل قضية تجنيد شبان «الحريديم»، ومحاولات تغيير أنظمة لها علاقة بالشريعة اليهودية.

والخلفية لهذه المبادرة مالية من ناحية، ومن ناحية أخرى محاولة لإنهاء حالة التفرقة بين السفاراديم والأشكناز، رغم أنها ظاهرة متجذرة في الشارع الإسرائيلي. ولا يبدو أن قرارا كهذا قد ينهي هذه الحالة، لا بل قد يزيدها تعقيدا، لأنه على الأغلب فإن اليهود المتزمتين الذين غالبا ما يلتفون على الحاخامية الكبرى سيعطون وزنا أكبر للحاخامية الخاصة بطوائفهم ويستمدون منها فتاواهم.

إعداد: بلال ضاهر

لأنه أثار غضب المستوطنين؟

ضباط يلمحون إلى أن نتنياهو ويعلون رفضا تعيين ضابط رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية لاعتبارات سياسية!

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، ورئيس هيئة أركان الجيش، بيني غانتس، قبل حوالي عشرة أيام، عن تعيينات جديدة في قيادة الجيش الإسرائيلي، في إطار عملية تدوير مناصب. وكان الأمر الأبرز واللافت في هذه القرارات هو تعيين قائد مدرسة القيادة والأركان، العميد هيرتسي هليفي، الذي ستتم ترقيته إلى رتبة لواء، رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»)، خلفا لرئيسها الحالي، اللواء أفيف كوخافي، الذي تم تعيينه قائدا للجبهة الشمالية.

وأشارت تقارير إسرائيلية، نُشرت في نهاية الأسبوع الماضي، إلى أنه تنافس على منصب رئيس «أمان» ضابطان كبيران هما هليفي وقائد الجبهة الوسطى، اللواء نيتسان ألون. وكان يبدو أن حظوظ كلاهما متساوية، خاصة وأن مسارهما في الجهاز العسكري متشابه جدا. فكلاهما كان قائدا لوحدة كوماندوس النخبة «سرية هيئة الأركان العامة»، وتوليا قيادة ألوية إقليمية في الضفة الغربية وفي جبهات أخرى، ولواء تفعيل القوات التابع لـ «أمان». كما أنه يوجد بين قادة وضباط الجيش الإسرائيلي إجماع واسع، ونادر، على قدراتهما. والفرق الوحيد بينهما هو أن هليفي، ٤٧ عاما، وتكون رئاسة «أمان» المنصب الذي سيدخله أول مرة إلى هيئة الأركان العامة، بينما ألون، ٤٩ عاما، هو عضو في هيئة الأركان العامة منذ عامين.

والجدير بالذكر أن رئيس «أمان» هو أحد المناصب المركزية في جهاز الأمن الإسرائيلي كله، إذ يخدم تحت إمرته أفراد استخبارات ويتم استخدام وسائل بحجم أكبر من جميع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية كلها مجتمعة. وقد حصل هليفي على هذا المنصب البالغ الأهمية فور ترقيته لرتبة لواء. وهذا الأمر ليس نادرا في الجيش الإسرائيلي، فقد حدث لرئيس «أمان» الحالي كوخافي، وحدث أمر مشابه ليعلون نفسه عندما تم تعيينه رئيسا لـ «أمان» في العام ١٩٩٦. إضافة إلى ذلك فإن تعيين هليفي يشير إلى أنه سيكون مرشحا لرئاسة أركان الجيش، وإن كان ذلك لن يتم إلا بعد ولايتين.

ووفقا للمحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، فإن مستقبل ألون في الجيش ليس واضحا تماما، وأن غانتس يبحث حاليا في فكرة توحيد شعبتي العمليات والتخطيط في الجيش، وفي حال تم ذلك فإن من الجائز اقتراح هذا المنصب على ألون. وأفادت تقارير صحافية بأن يعلون أبلغ ألون بأنه معني بأن يستمر في عضوية هيئة الأركان العامة وفي مناصب أخرى.

غانتس (من اليمين) وألون. المستوطنون يؤثرون على التعيينات الرئيسية في قيادة الجيش الإسرائيلي!

ألون أثار غضب المستوطنين

وأكدت تقارير صحافية أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، شارك في قرار تعيين هليفي رئيسا لـ «أمان». إذ أنه بعد رئيس أركان الجيش والمستشار العسكري لرئيس الحكومة، فإن رئيس «أمان» هو أكبر ضابط يعمل بصورة قريبة جدا مع رئيس الحكومة والمجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية. وكان نتنياهو متحمسا لتعيين هليفي، بعد أن كان قد طلب قبل عام تعيينه سكرتيرا عسكريا له.

لكن السؤال الذي أثار شكوكا، لدى ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي والمحللين العسكريين، حول وجود دوافع سياسية في اتخاذ القرار حول تدوير المناصب الحالي، هو لماذا قرر نتنياهو ويعلون تعيين هليفي رئيسا لـ«أمان» وليس ألون، رغم كفاءاتهما المتساوية ووجود خبرة أكبر بقليل لدى ألون العضو في هيئة الأركان العامة.

وأجاب على هذا السؤال أربعة ضباط كبار خرجوا إلى التقاعد، لكن ما زالوا ضالعين في ما يحدث داخل جهاز الأمن الإسرائيلي، وقالوا لـ «هآرتس» إنهم يقدرون أنه كان هناك اعتبار آخر لدى اتخاذ القرار بتعيين هليفي، وهذا الاعتبار يتعلق «بالصبغة السياسية التي علقت باللواء ألون».

وأضاف الضباط الأربعة أن ألون تمكن من إثارة غضب المستوطنين ومؤيديهم في اليمين، أي وزراء وأعضاء كنيست، خلال توليه منصبه السابق كقائد قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية. وهو «عنيد ومستقل ولا ينشغل في مناورات التملق السياسي، السائدة لدى الكثيرين من ضباط الجيش والشرطة المُعينين في الضفة. وإلى جانب جهود تطبيق القانون ضد جرائم الكراهية التي ينفذها نشطاء اليمين المتطرف [أعتداءات «جباية الثمن»]، فإن ألون أملى ضبط النفس في المواجهات مع متظاهرين فلسطينيين غير مسلحين».

ووفقا للصحيفة فإن التمرد الافتراضي، الأسبوع الماضي، الذي شارك فيه أكثر من مئة ألف جندي إسرائيلي، تضامنوا من خلال موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» مع زميلهم الذي أشهر سلاحه في وجه شاب فلسطيني في الخليل، «بصورة تتناقض مع تعليمات الجيش»، إنما «تعبر بقدر معين عن احتجاج ميداني على سياسة ألون» (طالع تقريراً مفصلاً على ص ٥).

وقالت الصحيفة إنه بعد عدم نجاح حملة المستوطنين واليمين الإسرائيلي ضد ألون، راحوا يبحثون عن معلومات حول زوجته. وتبين لهم أن زوجة ألون وقعت قبل عدة سنوات على عريضة يسارية. ونظم المستوطنون واليمين في أعقاب ذلك موجة تظاهرات مقابل بيت عائلة ألون، وهو أمر حدث لثلاثة ضباط سبقوه في تولي المنصب، وهم يائير نافيه وغادي شمني وأفي مزراحي. لكن الصحيفة أشارت إلى أن الحملة ضد ألون كانت عدوانية أكثر، الأمر الذي أثار غضب الرئيس السبق لمجلس المستوطنات، داني دايان.

كذلك تؤكد تقارير إسرائيلية الآن أن يعلون، المستوطن والمدعوم سياسيا من المستوطنين، كان قد عبر عن تحفظه من قرار وزير الدفاع السابق، إيهود باراك، بتعيين ألون قائدا للجبهة الوسطى. واشتبه يعلون في حينه أن باراك عيّن ألون «بهدف تصعيد الأجواء» بين الجيش والمستوطنين، وإبقاء ألون في «خط النيران الأمامي» مقابل المستوطنين.

وقال الضباط الأربعة المذكورين آنفا، إن النية بتعيين هليفي رئيسا لـ«أمان» كانت معروفة منذ شهرين. لكن مكتب يعلون نفى وجود خلفية سياسية لتعيين هليفي واستبعاد ألون. ونقلت «هآرتس» عن مسؤول أمني رفيع المستوى قوله إنه «لم يتم تلقي توجهات ضد ألون من جانب قادة اليمين، وهذه المسألة لم تكن مطروحة أبدا خلال المحادثات بين يعلون ونتنياهو» حول تعيين رئيس «أمان» القادم.

وكتب المحلل العسكري هرئيل إنه «عدا نفي مكتب يعلون، فإنه من الصعب أن نعرف بصورة أكيدة كيف تم اتخاذ القرار». وأضاف أنه عندما تم تعيين يورام كوهين رئيس لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، قبل ثلاثة أعوام، وتفضيله على نائب رئيس الشاباك السابق، إسحاق إيلان، تعالت ادعاءات مشابهة حول وجود اعتبارات سياسية، ولم يتم إثباتها أبدا. وتساهم في انعدام الوضوح هذا حقيقة أن عملية اختيار قيادة جهاز الأمن تجري بانعدام شفافية مطلق.

وكان مراقب الدولة الإسرائيلي قد تطرق في العام الماضي إلى قضية التعيينات في المناصب العليا في جهاز الأمن. وانتقد تقرير المراقب أداء الحكومة في هذه الناحية. وأشار التقرير إلى وجود معايير ثابتة لتعيين ضباط برتبة عقيد وعميد «لكن هذا لا يشمل تعيين ضباط برتبة لواء وأعضاء في هيئة الأركان العامة، أو رؤساء الشُعب في الشاباك والموساد». وبغياب المعايير فإن المسؤولين، رئيس الحكومة ووزير الدفاع في هذا السياق، يميلون إلى الاعتماد على جوانب مثل الثقة الشخصية والمعرفة المسبقة بالشخص المعيّن.

هيئة الأركان العامة المقبلة مريحة لنتنياهو ويعلون

هيئة الأركان العامة المقبلة للجيش الإسرائيلي ستكون مؤلفة، لأول مرة، من ضباط ولدوا في الستينيات، ومعظمهم في النصف الأول من ذلك العقد. وهليفي هو أول ضابط في هيئة الأركان العامة وُلد بعد حرب حزيران العام ١٩٦٧، التي احتلت فيها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء. كذلك فإن هيئة الأركان العامة المقبلة ستكون، لأول مرة أيضا، خالية من أي ضابط شارك في حرب تشرين/ أكتوبر العام ١٩٧٣.

وعلى ما يبدو فإن نتنياهو ويعلون خططا لتشكيل «هيئة أركان عامة مريحة»، بحسب المحلل الأمني في «هآرتس»، أمير أورن، الذي اعتبر أن وضعا كهذا من شأنه أن يزيد من إحباط القيادة العليا للجيش على ضوء الاتجاهات المقلقة في جوهرها. وعدد أورن هذه «الاتجاهات المقلقة»، وهي «صعوبات متزايدة في ميزانية الأمن، أزمة في التدريبات، فصل آلاف الضباط من العمل، التخلي عن مجندين نوعيين يرفضون ربط مستقبلهم بجيش متذبذب. وتتعالى في صفوف كبار الضباط مرارة وعدم ارتياح بسبب تساهل يعلون مقابل وزارة المالية. وما زالوا يتخوفون في الجيش من الحديث عن غانتس، قبل إنهاء ولايته». إضافة إلى ذلك، فإن «قضية هرباز»، أي النزاع بين باراك ورئيس أركان هيئة الجيش السابق غابي أشكنازي الذي شارك فيه عدد من كبار الضباط الذين ما زالوا في صفوف الجيش، وتجري الشرطة تحقيقا جنائيا حولها، ما زالت تخيم منذ ثلاثة أعوام على قيادة الجيش الإسرائيلي.

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تقرر تدريس موضوع المحرقة بدءا من روضات الأطفال!

أعلنت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ومؤسسة «يد فاشيم» لتخليد ذكرى محرقة اليهود، مؤخرا، عن وضع منهاج ثابت لتدريس المحرقة بدءا من روضة الأطفال وحتى الصف الثاني عشر، وذلك منذ بداية العام الدراسي المقبل. وهذه هي المرة الأولى التي تضع فيها وزارة التربية والتعليم برنامجا دراسيا ملزما لتدريس موضوع المحرقة لكافة الفئات العمرية في جهاز التعليم.

ويأتي النشر عن هذا القرار بالتزامن مع حلول يوم إحياء ذكرى المحرقة في إسرائيل، قبل أسبوعين. وكانت قد تعالت انتقادات في إسرائيل حول وضع برنامج تدريس في روضات الأطفال حول موضوع مشحون جدا مثل المحرقة. ويرى العديد من الخبراء التربويين والأخصائيين النفسيين أن هذا الموضوع ليس ملائما للتدريس في سن مبكرة.

وفي المقابل، فإن مسؤولين في «يد فاشيم» ووزارة التربية والتعليم يعتبرون أن تدريس هذا الموضوع للأطفال في سن مبكرة هو «ضرورة»، لأنه يتم إحياء «يوم المحرقة» في جميع أنحاء إسرائيل من خلال إطلاق صفارات ومراسم عامة ولذلك فإن الأولاد ينكشفون إليها، وتضطر المعلمات إلى التطرق للموضوع رغما عنهن وبدون أن تكون بحوزتهن الأدوات المناسبة لذلك. كذلك فإن هدف هذا البرنامج الدراسي هو وضع حدود لدى تناول هذا الموضوع وملاءمته لكافة الفئات العمرية.

وبحسب قرار وزارة التربية والتعليم فإنه سيتم تدريس موضوع المحرقة بحجم يتراوح ما بين ساعتين و١٥ ساعة دراسية في السنة، ووفقا للفئة العمرية. وذلك إلى جانب دراسة فصل حول المحرقة في إطار منهاج التاريخ للصفوف الحادية عشرة والثانية عشرة، وتشمله امتحانات البجروت (مشابهة لامتحانات التوجيهي)، في جميع المدارس. ووضعت منهاج تدريس المحرقة لجنة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم والمدرسة الدولية لتدريس موضوع المحرقة التابعة لـ «يد فاشيم»، وشارك في هذه اللجنة خبراء في مجالات تدريس المحرقة ومتخصصون في التربية وعلم النفس ومستشارون تربويون.

وأعلنت الوزارة في بيان أن «المنهاج يتطرق إلى كافة الفئات العمرية، ويتلاءم مع قدرات الأولاد العاطفية والمعرفية من أجل التعامل مع الموضوع ومعانيه. وسيتم تناول الموضوع على مدار سنوات، بحيث يتم تزويد المعلومات بصورة منتظمة وبنيوية وتدريجية».

إلا أن محاولات وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ومؤسسة «يد فاشيم» لم تنجح في الإقناع بتدريس موضوع المحرقة المشحون. وامتلأت شبكات التواصل الاجتماعي بالانتقادات المعارضة لتدريس الموضوع للأطفال في سن مبكرة. كذلك فإنه توجد خلافات حول هذا الموضوع في الأكاديميا الإسرائيلية. ومن جهة يرى البعض أنه لا يمكن تجاهل موضوع كهذا يتعاطى معه المجتمع الإسرائيلي بصورة مكثفة للغاية، ومن الجهة الأخرى يرى قسم آخر أن ثمة تخوفا من المساس بالأطفال الصغار.

المحرقة تستحوذ على المجتمع الإسرائيلي

قالت المحاضرة في كلية «أورانيم» للتربية والباحثة في تدريس موضوع المحرقة، البروفسور نعيما برزيل، لصحيفة «هآرتس» إن الموضوع معقد. وأضافت أن «أية قصة من فترة المحرقة، وحتى لو تم تقديمها بألطف صورة وبشكل يتوخى الحساسية البالغة، وحتى لو كانت نهايتها جيدة، فإنها ستشمل كلمات مثل الغيتو والافتراق عن العائلة والجوع والخوف... وهل بإمكان أحد أن يضمن أن مجرد إعطاء الشرعية من قبل جهاز التعليم، أو مؤسسة يد فاشيم، لن يجعل المعلمين ورجال التربية يبالغون ويصلون إلى الأطراف المقوضة للأمن ولخلق الخوف والشبهات والانطواء، التي يحاول البرنامج منعها؟».

واحتجت رئيسة كلية «ليفينسكي» للتربية، البروفسور ليئا كيسن، على وضع برنامج دراسي حول المحرقة لروضات الأطفال وقالت إن «أي ذكر لهذا الموضوع أمام طفل أو طفلة ما زالا يفتقران إلى مهارة معالجة المعلومات بالشكل المناسب من شأنه أن يثير لديهم مخاوف».

ويتناول منهاج تدريس موضوع المحرقة في المدارس الإسرائيلية قضايا عميقة وواسعة مثل «الأزمة التي أحدثتها المحرقة في العالم والأجيال القادمة»، إلى جانب تعميق النقاش حول قضية مواجهة أسئلة متعلقة باستمرار الوجود اليهودي وطبيعة هذا الوجود خلال فترة المحرقة. ومن بين المواضيع التي سيتم تدريسها: الإبداع ومعناه في عالم الدمار؛ الهوية اليهودية خلال المحرقة وبعدها؛ العالم بعد أوشفيتز؛ اليهودي المؤمن والمحرقة؛ الناجون من المحرقة وإسهامهم في إقامة دولة إسرائيل وبنائها.

وأشار بيان وزارة التربية والتعليم ومؤسسة «يد فاشيم» إلى أنه تم وضع منهاج تدريس الموضوع على ضوء الواقع الذي أخذ فيه جيل الناجين من المحرقة يغيب «وهذا الواقع يدفعنا، كجهاز مسؤول عن تربية الجيل الشاب، إلى تخليد ذاكرة المحرقة بصورة ملائمة وذات مغزى. ويشدد برنامج التدريس على قصة المحرقة والتراث اليهودي – الصهيوني والتراث الإنساني – العالمي كأسس مركزية. وبواسطة هذه المضامين سيتم ضمان نقل الذاكرة من جيل إلى آخر، بحيث يكون جزءا من الذاكرة الجماعية لشعب إسرائيل وتاريخه».

وأشارت الوزارة إلى أن التجربة التعليمية في هذا السياق تدل على أن معلمين يتناولون موضوع المحرقة، خاصة بالتزامن مع يوم إحياء ذكرى المحرقة، رغم أنهم ليسوا مؤهلين لذلك. كذلك فإن المعلمين بادروا بشكل شخصي إلى عرض أفلام أمام تلاميذهم حول المحرقة وعمليات الإبادة التي حدثت خلالها، لكن التلاميذ واجهوا صعوبة في التعامل مع مشاهد كهذه.

كذلك نقلت «هآرتس» عن معلمات في روضات الأطفال قولهن إنهن بحاجة إلى تأهيل خاص للتحدث حول موضوع المحرقة أمام الأطفال في الروضات، لكن معظمهن فضلن عدم التطرق إلى هذا الموضوع أمام الأطفال. وقال قسم من المعلمات إن إحدى المشاكل التي يواجهنها هي أنه في الأيام التي تسبق إحياء الذكرى يمتلئ الحيز العام بتعبيرات حول المحرقة، التي كثير منها لا تتلاءم الأطفال. ولذلك فإنه حتى لو امتنعت المعلمات عن تدريس هذا الموضوع فإنهن مرغمات على التفسير لتلاميذهن سبب انطلاق صفارة الإنذار أو التعقيب على قصص مأساوية يجلبها التلاميذ من بيوتهم.

وهذا يعني أن المربيات لا يستطعن تجاهل موضوع المحرقة الذي يستحوذ على المجتمع في إسرائيل، خاصة في مناسبة الذكرى. وقالت إحدى المربيات إنه «يجب تهيئة الأطفال للصفارة لأنه يستحيل تجاهلها وهم يصابون بالذعر لدى انطلاقها. وقد شرحت لهم أن الصفارة هي لذكرى أشخاص قُتلوا في الحرب. وأنا أسأل نفسي ما هي حاجتنا إلى ذلك. لكن عندما حاولت أن أرى ما إذا كانوا يعرفون شيئا حول الموضوع اكتشفت أنهم يعرفون الكثير من البيت وبيئتهم، ولا خيار أمامي، ولا يمكنني تجاهل ذلك بشكل مطلق».

وقالت مربية أخرى إنه «لديّ أطفال جاؤوا حاملين من بيوتهم قصصا رهيبة. وأثار أحد الأطفال الخوف في الروضة كلها وقال إن أمه أبلغته أن من لا يقف حدادا لدى انطلاق الصفارة سيحضر أفراد الشرطة ويأخذونه إلى المحرقة. وقال طفل آخر إنه تم إحراق اليهود أحياء، وعندها قال طفل ثالث 'نعم، وشربوا دماءهم'. وقد وضعني كل هذا في وضع معقد، وألزمني بالتطرق إلى المضامين التي من الواضح أنني كنت أفضل الامتناع عنها بسبب سنهم الصغيرة».

«كي يصبحوا جنودا مسممين ومواطنين طائعين»

شددت المستشارة النفسية والمحاضرة في جامعة بار إيلان، الدكتورة سوزي كيغن، في مقال نشرته في صحيفة «يسرائيل هيوم»، على أن «تفاصيل المعلومات حول المحرقة ربما تبدو معقولة وهامة للبالغين، لكن إذا نظرنا إليها بعيون الأطفال فإنها قد تكون مخيفة ومهددة، وحتى أنها يمكن أن تخلق لديهم هلعا حقيقيا ووجوديا».

وأضافت أن «ذكرى المحرقة ويوم المحرقة مهمة لشعب إسرائيل، لكن الحديث في الموضوع مع أطفال في سن مبكرة يثير لديهم الخوف ويلحق ضررا عاطفيا هائلا. ففي هذه السن المبكرة ليس بمقدور الأطفال التمييز بين الماضي البعيد والحاضر، وتختلط مصطلحات ذلك الحين واليوم».

وأشارت هذه الأخصائية النفسية إلى أنه «في هذه المرحلة، مع اقتراب يوم المحرقة، يوجد ارتفاع كبير في مستوى الهلع لدى الكثير من الأطفال. وفقط مؤخرا، قال لي طفل في السادسة من عمره، وجاء لعلاج في عيادتي: 'إنني خائف من قدوم أشخاص أشرار كي يأخذوني أنا وعائلتي إلى النازيين، ويقتلوننا'. وقالت لي طفلة في السادسة والنصف من عمرها إنه 'لدي سر. إني أخبئ الطعام، كي لا يفعل بي النازيون ما فعلوه بآنا فرانك'. وبالنسبة للأطفال، فإن المعلومات حول المحرقة تتحول إلى معلومات ملموسة، وتشكل خطرا عليهم وعلى أفراد عائلتهم أيضا».

وانتقدت الكاتبة في موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، أريانا ميلاميد، القرار بتدريس موضوع المحرقة في روضات الأطفال. وكتبت أنه «في سن خمس سنوات، أو حتى خمس سنوات ونيف، لا يعرف الطفل أن العالم مليء بأشخاص بالغين أشرار، ويقرؤون لهم بين حين وآخر أسماء كهذه أو تلك وأنهم يقررون إبادة شعب أحيانا. والطفل لا يعرف من هو اليهودي ويفهم بصعوبة ما هو الموت. فبعد يوم ذكرى قتلى الجيش الإسرائيلي، الذي تم إحياؤه في روضة الأطفال، حدثتني ابنتي أنهم رووا لها أن الجنود الأبطال لا يموتون في الحقيقة، وإنما يستشهدون وبعد قليل سينهضون».

وأضافت ميلاميد أنه «لا يوجد شخص بالغ، بمن في ذلك مربيات روضات الأطفال اللاتي يفترض أن تكنّ الوسيطات في الشرح عن المحرقة لتلاميذهن، يعرف ما سيقوله لتلاميذه. وماذا سيفعل ابن الخامسة بهذه المعلومات وكيف سيستوعبها؟ وبالأساس، لماذا هو بحاجة إليها؟».

وأشارت الكاتبة إلى أنه يتضح من بيان وزارة التربية والتعليم أن أحد أسباب اتخاذ القرار بتدريس موضوع المحرقة في روضات الأطفال هو أن الموضوع يثار بشكل واسع في وسائل الإعلام. وأضافت أن الوزارة تصف صورة غير صحيحة «لأطفال في سن الخامسة يتصفحون صحيفة مليئة بالفظائع، وحاسوبهم مفتوح على موقع 'يد فاشيم' الالكتروني، ويستمعون إلى محادثات في الإذاعة حول المحرقة ويشاهدون قناة التاريخ في التلفاز».

وانتقدت ميلاميد وزير التربية والتعليم الإسرائيلي شاي بيرون، بسبب اتخاذه قرار تدريس المحرقة بدءا من روضات الأطفال. وكتبت أن هذه الصورة «ربما تكون موجودة في دماغ وزير التربية والتعليم، لكنها ليست موجودة في البيت الإسرائيلي العادي. فيوم المحرقة هو يوم عمل عادي... ولا توجد هنا، حمدا لله، أمة مهووسة بالحداد وبإمكان أساها أن يمس بالمعرفة والتطور العاطفي للطفل، والذريعة من المجال الإعلامي لا تمت للواقع بصلة».

وأشارت ميلاميد إلى أن الصفارة التي يتم إطلاقها في يوم المحرقة كعلامة على الحداد هي أمر مخيف. ورأت أن على المربيات في روضات الأطفال أن يشرحن لتلاميذهن أنه يتم إطلاقها «بسبب الكبار الذين يريدون أن يتذكروا أشخاصا ماتوا، وإذا أراد الأطفال أن يتذكروا معهم فإنه بإمكانهم الوقوف. وإن لم يرغبوا بذلك فليبقوا جالسين».

ورأت ميلاميد أنه «لا يوجد لدى وزارة التربية والتعليم تفسير مقنع حول سبب إطلاع الأطفال على وجود المحرقة. ولا يوجد تفسير كهذا في العالم. وفقط خطر وجودي وداهم على سلامة وحياة الأطفال يلزم بإشراكهم بمعلومات متطرفة كهذه. فدولة إسرائيل قامت من أجل ألا يمر أطفال الروضة بخطر كهذا. وما تريده وزارة التربية والتعليم وليست مستعدة لأن تكشف عنه للأهالي والأطفال هو أن جميعهم سيتدبرون أمرهم جيدا في ظل التلقين الذي يتم إملاؤه من أعلى، ويفضل أن يبدأ مبكرا قدر الإمكان كي يكونوا عندما يكبرون جنودا مسممين ومواطنين طائعين. وطريقة تعليم كهذه مقبولة في أنظمة ظلامية فقط».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يصدر قريباً ...

كيف لم أعد يهودياً

للمؤرخ شلومو ساند

ترجمة وتقديم: أنطوان شلحت

جديد مركز «مدار»

العدد ٥٣ من فصلية «قضايا إسرائيلية»: محور خاص عن المؤسسة الأكاديمية في إسرائيل

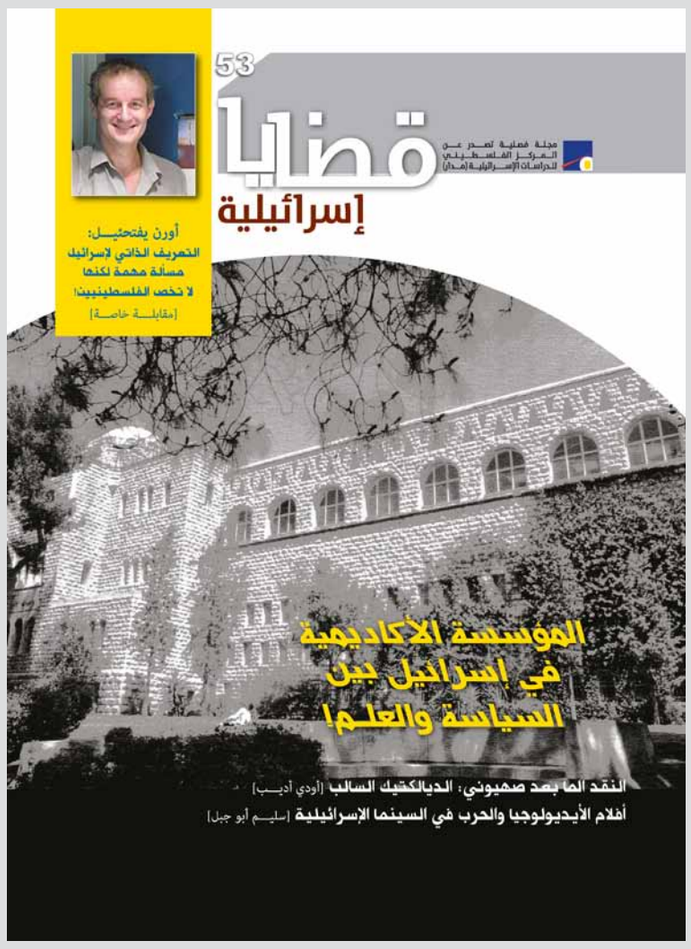

رام الله- صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٥٣ من المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية».

ويضم هذا العدد محوراً خاصاً عن المؤسسة الأكاديمية في إسرائيل بعنوان «المؤسسة الأكاديمية في إسرائيل- بين السياسة والعلم».

وتركز مقالات المحور على طرح عدة تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين السلطة والحقيقة، وبين القوة والمعرفة، وبين السياسة والعلم.

وساهم في مقالات المحور كل من عادي أوفير (الأكاديميا الإسرائيلية واللاوعي السياسي)؛ ريفكا فيلدحاي (الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي)؛ مهند مصطفى (المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين الخصخصة والتوجهات النيو- ليبرالية الحكومية)؛ إيال خوفرز (الجامعة العبرية: اللغة والعنف في الصهيونية المُبكِّرة)؛ عامي فولانسكي (الصراعات التي رافقت إعداد قانون مجلس التعليم العالي)؛ وديع عواودة (التعليم العالي في إسرائيل- بين الجامعات والكليات).

ويحوي العدد مقابلة خاصة أجراها أنطوان شلحت وبلال ضاهر مع البروفسور أورن يفتحئيل، أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع والخبير في تخطيط المدن ، الذي يعتبر أحد أبرز الأساتذة الجامعيين النقديين الما بعد صهيونيين في إسرائيل. وقد صدر له عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار كتاب «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين»، وقدّم فيه تعريفاً شاملاً للنظام الإثنوقراطي عموما، وشرّح تطبيقاته في إسرائيل على شتى الصُعُد.

وفي العدد مقالة لعالم الاجتماع الإسرائيلي أودي أديب بعنوان «النقد الما بعد صهيوني: الديالكتيك السالب» يتناول فيها بالنقد والتحليل الكتابات الما بعد صهيونية التي نشرت في العقود السابقة والتي تشترك فيما بينها باستئنافها على المنظور البحثي الذي تبنى بشكل واع أو غير واع مقولات المؤسسة الصهيونية أولا ودولة إسرائيل لاحقاً.

وهناك مقالة أخرى للناقد والسينمائي سليم أبو جبل عنوانها «أفلام الأيديولوجيا والحرب في السينما الإسرائيلية» تحلل دور السينما الإسرائيلية في كسب تعاطف الرأي العام في إسرائيل والعالم مع الفكرة الصهيونية.

وفي باب قراءات يقدّم رائف زريق عرضاً نقدياً لكتاب الأستاذ الجامعي الإسرائيلي إيال خوفرز «الفلسفة السياسية للصهيونية» الذي يحاول أن يموضع تاريخ الفكر الصهيوني ضمن سياقه الأوروبي وتأثراته بالتيارات الفكرية السائدة في أوروبا وخصوصيته مقارنة بتلك التيارات. ويقدّم سليم سلامة قراءة في كتاب «خيانة» لبن هيخط الذي يعالج الدور الذي لعبه قادة الحركة الصهيونية العالمية و«الييشوف العبري» في التعاون الوثيق مع النازية، من خلال امتثالهم للإرادة والإملاءات البريطانية وتنفيذها، ثمنا لتحقيق مطامعهم في إقامة دولة يهودية في «أرض إسرائيل» على أن تستوعب هذه الدولة «اليهود الأقوياء» دون «اليهود الضعفاء».

وأشارت افتتاحية العدد التي كتبها مدير تحرير المجلة رائف زريق إلى أن محور هذا العدد يطرح عدة تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين ثنائيات مثل السلطة والحقيقة، القوة والمعرفة، السياسة والعلم. ولا يمكن اختزال الحديث بين هذه الثنائيات بمعادلة واحدة تبسيطية كأن نقول مثلا إن المؤسسة الأكاديمية وصناعة المعرفة تجري بأمر المؤسسة الحاكمة، أو أن العلوم الاجتماعية والآداب ما هي إلا تجليات أيديولوجية لمشروع سياسي سابق، وكأن العلوم هي بنيه فوقية تأتي لتخدم مصالح سابقة عليها. بالمقابل من الوهم الاعتقاد أن العلوم هي مشروع مستقل تماماً، وأنها تعمل دائما وأبدا في حياد، تحدّد أجندتها البحثية بذاتها وتتطور وفق منطق داخلي يحكمه العقل وتنأى عنه المصالح والسياسة.

وأضافت: إن المتابع لوضع المؤسسات الأكاديمية والبحث العلمي في إسرائيل يستطيع استشعار هذه الحقيقة بسهولة. من ناحية فإن مشروع الجامعة والبحث الأكاديمي جاء ضمن المشروع الصهيوني ولسنوات طويلة خدم الرواية، وأسس لها. لكنه لم يأتمر مباشرة بأوامر السياسيين، أي أنه كان يحظى ببعض الاستقلال النسبي، والذي يتيح له أن يقوم بدوره. فإذا كان العلم والمشاريع البحثية ما هي إلا مقولات سياسية أيديولوجية يجري اجترارها أكاديميا لما كان باستطاعة العلم أن يكون داعماً للسياسة والأيديولوجيا، لأنه سيكون بعضاً منها، يتكئ عليها، ويعيد إنتاج مقولاتها. بالتالي حتى يكون للعلم هالته الخاصة به، وهيبته، ووزنه النوعي الإضافي، عليه أن يلتزم بالحد الأدنى من الاستقلال النسبي الذي يتيح له أن يكون نقدياً وأن يذهب مع الحقيقة حتى مداها الأخير دون أن يأتمر مباشرة من رجل السياسة، أي أن يكون وفيا لمشروعه الخاص في البحث عن الحقيقة. وبالتالي فإن العلاقة بين الحكومة والأكاديميا، بين القوة والمعرفة، مركبة ولا تسير في اتجاه واحد فقط: أحيانا المعرفة توظّف في إنتاج القوة، وفي لحظة أخرى «تخونها» وتقف في وجهها وذلك كي تكون وفية مع ذاتها ولذاتها. ولا شك أن الدور التبريري للعلوم الاجتماعية في إسرائيل كان السمة الأساس لهذه العلوم على مدى العقود، ولا يزال. مع ذلك لا نستطيع إلا الإشارة إلى زيادة معينة في الطابع النقدي لهذه العلوم واستئنافها على الرواية السائدة.

وأكدت الافتتاحية أيضاً أنه لا يمكن فهم الدور الحديث للجامعات دون فهم علاقات السوق، والدور المتزايد لتمويل شركات خاصة لأبحاث معينة دون غيرها في الجامعات. وفي بعض الأحوال قد يكون وجود السوق عاملا مخففا لضغط الدولة وإملاءاتها، لكن السوق ليست بريئة بالمرة، وفي كثير من الحالات، إن لم يكن معظمها، فإن للسوق متطلباتها الخاصة وإملاءاتها وأجندتها التي تنوي دعمها وفرضها بنعومة على عقول وقلوب الناس والمواطنين. وبالتالي فإن الحديث يدور عن علاقة ثلاثية قوامها: الدولة، السوق، المؤسسة الأكاديمية أو بتصنيف آخر: القوة، المال، المعرفة. وفي الحالة الإسرائيلية يضاف إلى هذا طبيعة العلاقة بين الأكاديميا والجيش، وذلك نظرا للحضور المركزي والبارز لمؤسسة الجيش في حياة الدولة، السياسية أولا والاقتصادية ثانياً حيث أن الجيش هو محور مركزي للكثير من الأبحاث في المعاهد الأكاديمية الإسرائيلية. أضف إلى ذلك أنه سيكون من السذاجة الاعتقاد أن عالم الجامعة والأكاديميا هو عالم مثالي معرفي خال من المصالح وعلاقات القوة والمؤامرات والمال والنفوذ.

عقب اتفاق المصالحة الفلسطينية

تحليلات إسرائيلية: عباس خلط الأوراق في إسرائيل!

الحديث حول سقوط حكومة نتنياهو تأجل إلى حين استئناف المفاوضات أو عدم استئنافها

يرى العديد من المحللين الإسرائيليين أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، وبعد توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في غزة، إنما زاد من تعقيد الأمور في إسرائيل أكثر مما هي معقدة. فمن جهة، برأي هؤلاء المحللين، أنقذ عباس حكومة بنيامين نتنياهو من السقوط. لكن من الجهة الأخرى، وبعد إعلان نتنياهو عن وقف المفاوضات في أعقاب المصالحة، فإن هذا الأخير صعد إلى شجرة يتعين عليه النزول عنها في الفترة القريبة المقبلة، وإلا فإنه سيواجه أزمة ائتلافية جديدة تهدد هي الأخرى بسقوط حكومته.

وفي ردها على خطاب عباس في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتأكيده أن الحكومة الفلسطينية التي ستشكل بعد اتفاق المصالحة ستعترف بإسرائيل والاتفاقيات الموقعة معها وستنبذ العنف، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن «عباس نفذ اليوم تثبيت قتل لعملية السلام»، وذلك لأنه طالب بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين القدامى وتجميد الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإجراء مفاوضات حول قضية الحدود لمدة ثلاثة شهور.

ويشار إلى أن حكومة نتنياهو مؤلفة من أحزاب يمين ويمين متطرف، وهي الليكود برئاسة نتنياهو و«إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان و«البيت اليهودي» برئاسة نفتالي بينيت، وحزبي وسط، وهما «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد و«الحركة» برئاسة تسيبي ليفني. وانسحاب أي حزب من هذه الحكومة سيؤدي إلى سقوطها. والجدير بالذكر أنه لا توجد قضية تهدد بسقوط هذه الحكومة سوى المفاوضات مع الفلسطينيين.

وقبل الإعلان عن المصالحة الفلسطينية، هدد بينيت بالانسحاب من الحكومة في حال تم إطلاق سراح أسرى ٤٨، في إطار الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين القدامى، إلا في حال إبعادهم عن البلاد، وهو أمر قد لا توافق عليه المحكمة العليا الإسرائيلية. وبعد وقف المفاوضات، الآن، فإن بينيت لن يستقيل، لأنه لن يتم الإفراج عن الأسرى في هذه الأثناء، بل إنه أعلن عن «وجوب تقديم الدعم الكامل لرئيس الحكومة» في خطواته ضد السلطة الفلسطينية.

«أبو مازن خلط الأوراق»

كتبت محللة الشؤون الحزبية والسياسية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيما كدمون، أنه «يصعب القول إن المحيطين ببينيت ذرفوا دمعة على ضوء الاتفاق الذي تم توقيعه في غزة. وشددوا فرحين على أن أبو مازن قلب الأمور رأسا على عقب. وقد كان نتنياهو بحاجة إلى هذه الخطوات أمام العالم وأمام ائتلافه، وها هو رئيس السلطة الفلسطينية يزوده بها. وقال أحد المقربين من بينيت بسخرية: من قال إن [وزير الخارجية الأميركي جون] كيري لم ينجح في تحقيق اتفاق، إذ يوجد اتفاق بين الفصائل العربية».

وأضافت كدمون أنه كانت هناك قناعة في الحلبة السياسية الإسرائيلية بأنه لو تم التوصل إلى صفقة بين إسرائيل والفلسطينيين من أجل تمديد المفاوضات، لكانت ستشمل إطلاق سراح أسرى ٤٨، «وكان بإمكان بينيت النزول عن الشجرة التي تسلقها [بتهديده] فقط بعد أن يشنق نفسه، إلا إذا نجحت خطوة سحب الجنسية الإسرائيلية من الأسرى المحررين... ولذلك كانت احتمالات استقالة بينيت كبيرة جدا، الأمر الذي كان سيؤدي إلى حل الحكومة مباشرة وانتخابات مبكرة».

لكن المحللة أشارت إلى أن «أبو مازن لم ينقذ بينيت فقط، وإنما أنقذ نتنياهو وحزب الليكود وجميع أحزاب الائتلاف أيضا - بما في ذلك ليبرمان ولبيد - وكل من إذا كانت إسرائيل ستنفذ الصفقة مع الفلسطينيين ستضطرهم إلى التعامل مع حل الائتلاف والذهاب إلى انتخابات في توقيت غير مريح لأي منهم».

وأردفت كدمون أنه لو تم تقديم موعد الانتخابات العامة في إسرائيل، فإن معظم الاحتمالات تشير إلى أن نتنياهو لن يشكل الحكومة المقبلة، وفقا لاستطلاعات الرأي، «ولن يوصي به أي حزب أمام الرئيس. لن يوصي به بينيت، الذي تسبب بسقوطه، ولا الحريديم، ولا ليفني، ولا لبيد ولا حتى ليبرمان. ورئيس إسرائيل بيتنا منشغل الآن في تحالفات حزبية جديدة، ويدرس احتمالات خوض الانتخابات المقبلة سوية مع كحلون»، أي الوزير وعضو الكنيست السابق عن حزب الليكود الذي عاد إلى الحلبة السياسية مؤخرا وأعلن عن نيته خوض الانتخابات المقبلة على رأس حزب جديد.

وتابعت كدمون أن «أبو مازن خلط الأوراق، يوم الأربعاء الماضي، وانتقلت الكرة إلى ليفني. والسؤال الآن هو ليس ماذا سيفعل بينيت، وإنما ماذا ستفعل الوزيرة التي دخلت إلى حكومة نتنياهو من أجل جلب اتفاق سلام؟. وواضح أنه إذا جرت انتخابات الآن فإن حزب الحركة سيتحطم. ولذلك فإنه يفترض بليفني أن تتمسك بأي شكل بالحكومة الحالية ومحاولة إحياء الاتصالات مع الفلسطينيين كشرط لبقائها... لكن ليفني ليست لوحدها في هذا القارب. وسيضطر يائير لبيد إلى أن يشرح لناخبيه، الذين جاءت غالبيتهم من الوسط واليسار، مسألة بقائه في حكومة لا تجري مفاوضات سياسية. فقد صرح هو وشيلح [المقصود عضو الكنيست عوفر شيلح، القيادي في حزب لبيد] أكثر من مرة في الماضي بأن ليس ثمة ما يبحثون عنه في حكومة كهذه. والمعروف أن لبيد سينتظر كي يرى ماذا ستفعل ليفني، وإذا ما بقيت في الحكومة، فإنه سيبقى وسيجد الأعذار لذلك»، وسيزعمان أن نتنياهو ليس مذنبا في تفجر المفاوضات.

ورأت كدمون أن «الجميع في الانتظار حاليا. إنهم ينتظرون رؤية ما إذا كان الاتفاق بين حماس وفتح سينفذ. وينتظرون رؤية ما الذي ستفعله ليفني وماذا سيفعل نواب حزبها. وينتظرون المعركة على الرئاسة [انتخاب الرئيس الإسرائيلي القادم] ومن سيكون مرشح نتنياهو فيها. ومن سيكون رئيس لجنة الخارجية والأمن [في الكنيست]، ومن سيخلف عضو الكنيست ياريف ليفين في رئاسة الائتلاف. هناك الكثير من القرارات ورجل واحد [نتنياهو] لا يعرف كيف يقرر».

غضب إسرائيلي على أميركا

بالإمكان الاستنتاج من مقال كدمون أن الغضب الإسرائيلي من المصالحة الفلسطينية جاء مفتعلا. وعلى ما يبدو فإن الغضب الإسرائيلي الحقيقي هو على الإدارة الأميركية، التي أعلنت أنها ستعترف بالحكومة الفلسطينية المقبلة- حكومة الكفاءات- إذا ما اعترفت هذه الأخيرة بإسرائيل والاتفاقيات السابقة الموقعة معها وأعلنت نبذ العنف.

وعبر مكتب نتنياهو ووزراء إسرائيليون عن غضبهم مما وصفوه برد فعل «ضعيف» على المصالحة الفلسطينية. وقالت صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتنياهو إن الغضب الإسرائيلي نابع من أن الإدارة الأميركية «لم ترد بالقوة المناسبة على الوحدة بين فتح وحماس» وأن نتنياهو طالب كيري بأن توضح واشنطن أن المصالحة «ليست شرعية». وأكد مسؤول سياسي في الحكومة الإسرائيلية أنه «يوجد لدينا غضب على الأميركيين، ومطلوب منهم مقولة حازمة تطالب أبو مازن بعدم الذهاب إلى اتفاق مع حماس وتفضيل اتفاق مع إسرائيل، والآن توجد تصريحات ضعيفة».

ووفقا لـ «يسرائيل هيوم» فإن إسرائيل تتخوّف من أن تطالبها الإدارة الأميركية بمواصلة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية وأن ترغم حكومة الوحدة الفلسطينية على الاعتراف بإسرائيل، وليس مطالبة حماس باعتراف كهذا، لأنه لن يكون ممثلون عنها وزراء في حكومة الكفاءات المقترحة.

كذلك نقلت صحيفة «هآرتس» عن موظف إسرائيلي رفيع المستوى قوله «إننا نتوقع تصريحا أميركيا أكثر حزما، وعلى الأميركيين أن يوضحوا لعباس أنه يحظر عليه التواصل مع حماس. ونحن لا نوافق على حقيقة أن الأميركيين يتحدثون عن سياسة حكومة الوحدة التي ستشكل ويتجاهلون حقيقة أن الحديث يدور عن تحالف مع حماس. وعلى الأميركيين القول لعباس إنه تحالف مع منظمة إرهابية وإن هذا غير مقبول عليهم».

في غضون ذلك نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية تفاصيل رشحت عن اجتماع المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، الذي عُقد بعد اتفاق المصالحة وتقرر خلاله وقف المفاوضات مع الفلسطينيين وعدم تحويل أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية ابتداء من مطلع أيار الحالي.

ونقلت «هآرتس» عن وزيرين شاركا في اجتماع الكابينيت قولهما إن رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، يورام كوهين، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اللواء أفيف كوخافي، قالا خلال الاجتماع إن التقديرات في جهازيهما تشير إلى أن تطبيق اتفاق المصالحة بين فتح وحماس «محل شك» وأن ثمة «احتمالا معينا» بتشكيل حكومة كفاءات ليست مؤلفة من سياسيين، وأنها ستكون حكومة انتقالية ريثما تجري انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية مطلع العام المقبل، وأن احتمال إجراء انتخابات كهذه «ضئيل جدا».

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إنه خلال اجتماع الكابينيت دعا نتنياهو وبينيت إلى فرض عقوبات شديدة على السلطة الفلسطينية كرد فعل على المصالحة، إلا أنه تم تخفيف القرار الإسرائيلي بهذا الخصوص في أعقاب ضغوط مارستها ليفني ولبيد.

«الطريق إلى المصالحة ما زالت بعيدة»

سخِر المحلل العسكري في «هآرتس»، عاموس هرئيل، من مظاهر الغضب الزائفة في إسرائيل، التي وصفها بأنها «صيحات يأس»، مشيرا إلى أن المصالحة الفلسطينية «لا تبشر بالضرورة بخراب الهيكل الثالث». واعتبر المحلل أن توقيع اتفاق المصالحة «ليس نهائيا» وأن فتح وحماس حطمتا اتفاقيتي مصالحة مشابهتين بينهما في العام ٢٠١١، «رغم أنه يوجد الآن قدر أكبر من الجدية»، لكن «الطريق ما زالت بعيدة لمصالحة شاملة في الجانب الفلسطيني، ولانتخابات جديدة وحتى لتشكيل حكومة كفاءات».

وكتب هرئيل أن «الجانبين [فتح وحماس] بلورا فقط تفاهمات حول القضايا الهيّنة نسبيا بالنسبة إليهما: إعلان رسمي عن مصالحة ورسم مسار عام للانتخابات. ولم يبدءا بعد بتلمس القضايا الثقيلة والمختلف جدا عليها بينهما، من توحيد أجهزة الأمن في الضفة والقطاع، مرورا بالبنية الجديدة للمؤسسات الوطنية الفلسطينية، ووصولا إلى اختيار إستراتيجيا متفق عليها تجاه إسرائيل- كفاح مسلح؟ كفاح شعبي؟ مفاوضات سلام؟».

وأضاف أن «اتفاق المصالحة يعكس استجابة فتح وحماس لتوقعات الجمهور في المناطق (المحتلة)، الذي يطلب التقرب من توحيد الصفوف الفلسطينية بغياب تقدّم في الاتصالات مع إسرائيل».

ورأى هرئيل أن «المسألة الأكثر إلحاحا من وجهة النظر الإسرائيلية، تتعلق بالعلاقة بين السلطة وحماس في الضفة. هل ستستمر في اعتقال نشطاء حماس الذين يشكلون خطرا أمنيا؟ عدا ذلك، لا تعبر المصالحة في هذه المرحلة عن خيار حقيقي لعباس 'بحماس بدلا من السلام'، مثلما وصف ذلك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو».

«نتنياهو ليس شريكا للسلام»

قبل المصالحة لم تسجل جولة المفاوضات الحالية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، التي دامت تسعة شهور وانتهت مدتها الرسمية في ٢٩ نيسان الفائت، أي تقدم في اتجاه تفاهمات. بل إن الجانب الإسرائيلي وضع عراقيل أمامها، أبرزها استمرار البناء الواسع جدا في المستوطنات، رغم التنديد الدولي، ومطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بـ «الدولة اليهودية»، وإعلان نتنياهو عن بقاء السيطرة الإسرائيلية على غور الأردن.

كذلك سعت إسرائيل إلى تفجير المفاوضات، في الأسابيع الأخيرة، بعدما رفضت إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى، رغم تعهدها بذلك قبل بدء جولة المفاوضات الحالية، والإعلان عن مشاريع استيطانية كبيرة جديدة، ما دفع الفلسطينيين إلى الانضمام إلى معاهدات دولية.

ورأى محلل الشؤون الفلسطينية في موقع «واللا» الالكتروني، آفي سسخاروف، أن قرار الكابينيت بوقف المفاوضات «يمكن أن يسجل في كتب التاريخ بأنه أحد القرارات غير الضرورية التي اتخذتها حكومة نتنياهو الثالثة، إذ أنه قبل أن يتم تشكيل حكومة فلسطينية جديدة - وثمة شك كبير في ما إذا كانت ستشكل - سارع نتنياهو ووزراؤه إلى مهاجمة رئيس السلطة أبو مازن بغضب شديد، لأنه تجرأ على محاولة إنهاء الانقسام بين حماس وفتح، وبين غزة والضفة».

وأردف سسخاروف أن «هؤلاء الوزراء، ورئيس الحكومة نفسه، الذين ادعوا طوال الوقت أنه ليس بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع أبو مازن لأنه لا يسيطر على القطاع، دخلوا في حالة جنون عندما أدركوا أن ادعاءهم المركزي ضده يوشك أن يسقط من بين أيديهم. وقد كان الهجوم فوريا ومنسقا جدا، إلى درجة أنه أثار اشتباها كبيرا بأن هذه حملة هدفها التهرب من استمرار المفاوضات. أو بكلمات أخرى، إنقاذ ائتلاف نتنياهو من التفكك».

وشدد سسخاروف على أن «تخوف رئيس حكومة إسرائيل من أن تقدما كبيرا في المحادثات سيؤدي إلى انتخابات مبكرة أو إلى الانفصال عن نفتالي بينيت، كان على ما يبدو المحرك المركزي لقراره بوقف الاتصالات وفرض عقوبات اقتصادية على السلطة. والمشكلة هي أن هذه الخطوة لا تخدم مصالح دولة إسرائيل»، معتبرا أن استمرار المفاوضات «حتى بدون أن تقود إلى أي مكان» يخدم المصلحة الإسرائيلية بالحفاظ على هدوء نسبي في الضفة الغربية. «وفي هذه الفترة المتوترة جدا، والتي تحدث خلالها مواجهات يومية تقريبا في جبل الهيكل [الحرم القدسي] وفيما بخار الوقود منتشر في الهواء، فإن القرار بوقف المحادثات لن يساهم في تهدئة الخواطر. بل على العكس».

وفيما تدعي حكومة إسرائيل أن عباس تحالف مع «منظمة إرهابية»، تابع سسخاروف أنه «صحيح أن أبو مازن تصالح مع منظمة إرهابية، لكن ينبغي الاعتراف بالواقع. فدولة إسرائيل أيضا ترى في حماس شريكا حقيقيا في الحفاظ على الهدوء النسبي في قطاع غزة. ربما يبدو هذا مفاجئا، لكن هذا ما يدعيه قادة جهاز الأمن في إسرائيل. ويتحدث قادة الجيش الإسرائيلي علنا عن حكومة حماس على أنها مصلحة أمنية إسرائيلية، لأنها تبدي رغبة في الحفاظ على الهدوء مع إسرائيل. كما أن كل من ادعى في الجانب الإسرائيلي أنه يؤيد حل الدولتين للشعبين، بمن في ذلك نتنياهو، أدرك أن الانقسام بين غزة والضفة يجب أن ينتهي من أجل تحقيق ذلك. وإلا فإن اتفاق السلام ليس واقعيا».

واعتبر سسخاروف أن قرار إسرائيل بوقف المفاوضات يتجاهل مضمون اتفاق المصالحة، وأن «هذا اتفاق جيد لأبو مازن وجيد لدولة إسرائيل. وإذا ما تم تطبيقه، رغم أن احتمالات خروجه إلى حيز التنفيذ ضئيلة جدا، سيكون سيئا لحماس، لأن حماس تتنازل عن الحكم في قطاع غزة لصالح حكومة كفاءات، من دون أي شخص من الحركة. وهذه الحكومة ستتبنى وفق ادعاء أبو مازن وقيادة فتح جميع الشروط التي حاربت إسرائيل من أجلها طوال أعوام، أي شروط الرباعية الدولية: الاعتراف بإسرائيل، الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة معها ونبذ كافة أشكال العنف».

وخلص سسخاروف إلى أنه قد يحدث أخيراً أن يتم تأليف حكومة فلسطينية واحدة في الضفة وغزة، تعترف بإسرائيل والاتفاقيات معها وتريد انتخابات ديمقراطية في المناطق، وتعمل ضد العمليات العدائية ولن يكون فيها أي مندوب عن حماس ولا عن فتح أيضا. وبرأيه لو كانت هناك حكومة إسرائيلية أقل انفلاتا وأقل تسرعا لكان يتعين عليها أن تشكر أبو مازن، لكن حكومة نتنياهو أعلنت عن وقف المحادثات معه، كما لو أنها تعلن أنها ليست شريكة للسلام.

مداولات رسمية في إسرائيل حول سحب المواطنة من أسرى الداخل في حال إطلاق سراحهم في إطار المفاوضات

«رسالة إذلال وتمييز: مواطنة العرب في إسرائيل ليست أمرا مفهوما ومفروغا منه»!

كتب سليم سلامة:

شكل نهج المراوغة الإسرائيلية المتمثل، هذه المرة، في نقض التعهدات والتفاهمات بشأن إطلاق سراح «الدفعة الرابعة» من الأسرى الفلسطينيين من السجون والمعتقلات الإسرائيلية، أحد الأسباب الرئيسة لقرار السلطة الفلسطينية عدم الاستمرار في عملية التفاوض ورفض تمديدها إلى ما بعد الموعد الذي كان مقررا لانتهائها، وهو التاسع والعشرون من نيسان الماضي.

وكانت أنباء صحافية مختلفة نشرت في إسرائيل قد أشارت إلى أن «مصادر مسؤولة في السلطة الفلسطينية أكدت أن القيادة الفلسطينية ستوافق على تمديد المفاوضات فقط في حال قيام إسرائيل بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، طبقا لتعهداتها التي قطعتها في إطار التفاهمات التي أفضت إلى استئناف المفاوضات في نهاية تموز ٢٠١٣»، فضلا عن تجميد أعمال البناء في المستوطنات.

وكان من المفترض أن يكون بين الأسرى الفلسطينيين المتفق على إطلاق سراحهم في إطار الدفعة الرابعة ١٤ أسيرا فلسطينيا من مواطني إسرائيل. وقد أبدى مسؤولون إسرائيليون «توقعهم» بأن تتوصل إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق حول تمديد المفاوضات بعد عيد الفصح العبري (الذي انتهى يوم ٢٢ نيسان)، مؤكدين أن «إسرائيل ستضطر لدفع الثمن وتحرير أسرى فلسطينيين، بمن فيهم ١٤ أسيرا من الداخل»، لكنهم أشاروا إلى أنها «تدرس فرض عقوبات ضد الأسرى المحررين، بما فيها الإبعاد»!

وكان موقع «واينت» العبري قد نقل عن مصادر إسرائيلية وصفها بأنها «قريبة من المفاوضات»، قولها إنها تتوقع أن تفضي المحادثات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بعد عيد الفصح العبري، إلى صفقة تشمل تحرير أسرى فلسطينيين مقابل الجاسوس جونثان بولارد، مشيرة إلى إن «إسرائيل لا يمكنها تفويت فرصة تاريخية لتحرير الجاسوس الإسرائيلي بولارد»!

وقال الموقع إن إسرائيل «تدرس اتخاذ خطوات ضد الأسرى المحررين، من ضمنها سحب مواطنة الأسرى حملة الجواز الإسرائيلي، كما تدرس إبعاد عدد من أسرى الضفة الغربية إلى قطاع غزة»، وهو ما أكدت السلطة الفلسطينية رفضها القاطع له.

من جانبه، ذكر موقع «والّا» الإسرائيلي أن إسرائيل عرضت على السلطة الفلسطينية إطلاق سراح ٤٠٠ أسير فلسطيني إضافي، علاوة على الدفعة الرابعة، وذلك مقابل تمديد المفاوضات بستة أشهر أخرى، مضيفا أن «إسرائيل وافقت، أيضا، على إطلاق سراح أسرى من مواطني إسرائيل، لكنها اشترطت أن تقوم هي باختيارهم، إسميّا». ونقل الموقع عن «موظف إسرائيلي رفيع» قوله إن «هذا النبأ ليس دقيقا»، من غير أن ينفيه قطعيا.

ويبدو أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، فضّل حسابات السياسة الحزبية الداخلية والمحافظة على سلامة ائتلافه الحكومي على مواصلة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، رغم أنه من الواضح تماما أنه لا يريدها أكثر من «مفاوضات من أجل المفاوضات» ولا يريد لها أن تفضي إلى فرض أية استحقاقات على حكومته.

فقد كان وزير الاقتصاد في حكومة نتنياهو ورئيس حزب «البيت اليهودي» الاستيطاني، نفتالي بينيت، قد أصدر في أوساط نيسان الأخير بيانا خاصا أعلن من خلاله أن حزبه سيترك الحكومة والائتلاف البرلماني إذا ما صادقت الحكومة الإسرائيلية على إطلاق سراح أسرى من الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل. وقال في البيان: «الصفقة التي يجري العمل على إعدادها هذه الأيام تشكل مساً خطيرا بالسيادة الإسرائيلية إذا ما تضمنت إطلاق سراح قتلة حاملي المواطنة الإسرائيلية»!

ثم عاد وزير آخر من هذا الحزب، هو وزير الإسكان أوري أريئيل، وكرر هذا الموقف لاحقا في سياق تعقيبه على إعلان المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، أنه «سيكون من الممكن سحب المواطنة الإسرائيلية من أسرى الداخل الذين سيتم إطلاق سراحهم في إطار الدفعة الرابعة. وقال أريئيل إنه «لا يكفي سحب المواطنة من هؤلاء، بل يجب ترحيلهم من البلاد»، معيداً أن حزبه «يعارض إطلاق سراح أسرى ما قبل أوسلو من العرب الإسرائيليين»! لأن «إطلاق سراح قتلة هو أمر غير صائب، غير أخلاقي وغير يهودي»! وأن «حزب البيت اليهودي عارض ذلك في الماضي ويواصل معارضته اليوم ومستقبلا»!

فاينشتاين يتبنى مقترح مقربي نتنياهو لإسترضاء بينيت

وكان المستشار القانوني للحكومة قد صرح، في جلسة مداولات خاصة عقدت في مكتب رئيس الحكومة في أواسط نيسان الأخير، بأنه «لا مانع قانونيا من اللجوء إلى خطوة غير عادية تتمثل في سحب المواطنة الإسرائيلية» من أسرى الداخل!

وقالت صحيفة «يسرائيل هيوم» إن «إسرائيل درست إمكانية سحب المواطنة الإسرائيلية من أسرى عرب إسرائيل وتهجيرهم من البلاد». وأوضحت الصحيفة أن هذا الأمر ورد خلال بحث ما أسمته الصحيفة «صفقة جونثان بولارد»، وأضافت أنه «بعد أن تبين أن الحديث يدور عن عملية قضائية معقدة، بحثت إسرائيل إلزام الأسرى من عرب إسرائيل بالتنازل عن المواطنة قبل إطلاق سراحهم»!

وأشارت الصحيفة إلى أن إمكانية سحب المواطنة من أسرى الداخل كانت «مبادرة من مقربين من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، بهدف تقليص عدد الوزراء الذين سيصوتون ضد الصفقة»! موضحة أن تقديرات هؤلاء المقربين كانت تشير إلى أن اقتراحهم هذا «سيتيح للوزير نفتالي بينيت وحزب البيت اليهودي التصويت إلى جانب الصفقة والبقاء في صفوف الحكومة والائتلاف البرلماني».

أما موقع «والّا» فنقل عن «مصدر سياسي رفيع ومطلع على مجريات الأمور» قوله إن المستشار القانوني للحكومة، فاينشتاين، قد أكد في إطار تلك المداولات أنه «يمكن سحب مواطنة الأسرى من عرب إسرائيل الذي سيتم إطلاق سراحهم في إطار المفاوضات مع الفلسطينيين» وأن «وزارة العدل تفحص البدائل الممكنة لإخراج هذه الخطوة إلى حيز التنفيذ»!

ورأى الموقع أنه إذا ما تحول تصريح فاينشتاين المذكور إلى «رأي قانوني رسمي»، فسيسهّل على رئيس الحكومة، نتنياهو، مهمة إقرار الصفقة في الحكومة، بما تتضمنه من إطلاق سراح ١٤ أسيرا من أسرى الداخل، علاوة على أن «سحب المواطنة من هؤلاء وترحيلهم إلى خارج إسرائيل سيسهّلان على وزراء اليمين، وفي مقدمتهم بينيت، تأييد الصفقة»!

ونقل الموقع عن «المصدر السياسي الرفيع» أن «عملا حثيثا يجري في وزارة العدل بغية إخراج الأمر إلى حيز التنفيذ، خاصة وأن الحديث يدور عن إجراء معقد جدا» وأن «ثمة بدائل مختلفة لتنفيذ ذلك، لكن القرار النهائي لم يتخذ بعد».

وأضاف المصدر نفسه أن «إسرائيل ستصرّ، في أية صفقة تبرمها مع السلطة الفلسطينية، على ترحيل الأسرى العرب الإسرائيليين الذين يعتبرهم جهاز الأمن العام (الشاباك) أشخاصا خطيرين»! مؤكدا أنه «لن تبرم الحكومة الإسرائيلية أية صفقة من دون ترحيل الأسرى الخطيرين»! وأن «إصرار الفلسطينيين في هذا الموضوع يعيق مساعي السلام»!!

يشار هنا إلى أن المادة ١١ من «قانون المواطنة» الإسرائيلي يحدد بضع حالات تستطيع فيها الدولة السعي إلى إلغاء جنسية مواطن إسرائيلي وسحب المواطنة الإسرائيلية منه، من بينها: اقتراف المواطن عملا ينطوي على خيانة الولاء للدولة، مثل «عمل إرهابي» وفق تعريفه في «قانون حظر تمويل الإرهاب»، الخيانة أو التجسس.

ويحدد القانون آلية تنفيذ مثل هذا الإجراء من خلال طلب يقدمه وزير الداخلية، بمصادقة المستشار القانوني للحكومة، إلى «محكمة الشؤون الإدارية» (محكمة مركزية). ويمنع القانون سحب المواطنة الإسرائيلية من مواطن إسرائيلي إذا كانت هي مواطنته الوحيدة. أما في حال سحبها من مواطن ما، إذا ما كان يحمل جنسية أخرى، فبالإمكان منحه تأشيرة خاصة للإقامة (المؤقتة) في إسرائيل، بأمر من المحكمة.

إجراء غير دستوري لتحقيق مكاسب سياسية!

حيال هذه التطورات، وجهت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» و«عدالة ـ المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل»، في أواخر نيسان الأخير، رسالة مشتركة إلى المستشار القانوني، فاينشتاين، تطالبانه فيها بعدم المصادقة على سحب المواطنة الإسرائيلية من أسرى الداخل، أو طردهم إلى خارج البلاد، في حال إطلاق سراحهم في إطار المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وأكدت الرسالة، في بدايتها، أنه «إذا صحّت هذه الأنباء، فهي خطيرة جدا وتثير أشد القلق، ولذا فإننا ندعوك إلى الإعلان بوضوح أنك لن توافق على مثل هذا الإجراء»!

وذكّرت الرسالة، التي وقع عليها المحاميان عوديد فيلر، من «جمعية حقوق المواطن»، وحسن جبارين، من «عدالة»، بأن المحكمة العليا الإسرائيلية كانت قد رفضت في الماضي طلبا لسحب المواطنة من «شخص أدين بارتكاب مخالفة خطيرة». وأوضحت أن المحكمة العليا ردّت، في العام ١٩٩٦، التماسا قُدّم إليها للمطالبة بسحب مواطنة القاتل يغئال عمير، قاتل رئيس الحكومة السابق، إسحق رابين، إذ اعتبرت المحكمة أن «المجتمع المنظم يعبر عن رفضه ومقته لجرائم القتل بطرق وأساليب أخرى، وليس بسحب المواطنة التي تشكل واحدا من الحقوق الأكثر أساسية لأي إنسان».

وأكدت الرسالة أن «قانون المواطنة»، من العام ١٩٥٢، يتضمن جوانب شديدة القسوة وجائرة جدا، بل غير دستورية، في كل ما يتصل بسحب المواطنة، مثل: مجرد صلاحية سحب المواطنة بذريعة «خيانة الولاء»، احتمال بقاء إنسان ما بدون مواطنة، احتمال سحب المواطنة بذريعة زيارة دولة معادية أو كيان معاد (مثل قطاع غزة)، احتمال تنفيذ إجراءات قضائية حتى في غياب الشخص المنوي سحب المواطنة منه، احتمال تنفيذ الإجراء وسط خرق قوانين الأدلة والقرائن واستنادا إلى أدلة سريّة وغيرها.

وعلاوة على ما ذكر أعلاه بشأن رفض المحكمة العليا الإسرائيلية سحب المواطنة، فقد أكدت المحكمة العليا الأميركية أيضا، في العام ١٩٥٨، أن البند في قانون المواطنة الذي يجيز سحب المواطنة من مواطن بذريعة «خيانة الولاء» مناقض للدستور الأميركي «بكونه يمثل عقوبة قاسية جدا وغير اعتيادية»، ذلك لأن «المواطنة ليست ترخيصا ينتهي مفعوله جراء سلوك غير لائق»! ولأن «سحب المواطنة ليس إلا عقابا بدائيا وقاسيا».

وذكّرت الرسالة فاينشتاين بأن سلفه في هذا المنصب، ميني مزوز، أكد في رسالة إلى وزير الداخلية من يوم ٢٠٠٦/٨/٦، بأن صلاحية سحب المواطنة بدعوى «خيانة الولاء» هي صلاحية استثنائية جدا غير متوفرة في غالبية دول العالم. وهي تشكل، عمليا، إحدى سمات الأنظمة الظلامية والشمولية. أما الموقف القضائي السائد اليوم فيقضي بأن «خيانة الولاء» لا تشكل سببا وجيها لسحب المواطنة.

ونظرا إلى ما يوليه المجتمع الدولي من أهمية عليا للمواطنة في ضمان حقوق الفرد، كرامة الإنسان وحمايته، فقد تم إقرارها باعتبارها أحد حقوق الإنسان الأساسية، وهو ما أكدته العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية. فالمادة ١٥(١) من الإعلان العالمي حول حقوق الإنسان (١٩٤٨) تنص، بوضوح، على حق كل إنسان في التمتع بمواطنة ما. وتنص المادة ١٥(٢) منه على عدم جواز سحب مواطنة أي إنسان بطريقة تعسفية. ومنذ ذلك الإعلان، أضيفت مجموعة من المواثيق والتعهدات الدولية التي تسعى إلى ضمان حق المواطنة وحمايته على قدم المساواة.

وعلى الرغم من هذا كله ـ أضافت الرسالة ـ تنوي الحكومة الإسرائيلية، هذه المرة أيضا، استخدام هذه الصلاحية الاستثنائية والخطيرة لسحب المواطنة من مواطنين عرب، وهو مسعى يرمي إلى توجيه رسالة إذلال وتمييز مفادها أن «مواطنة المواطنين العرب في إسرائيل ليست أمرا مفهوما ومفروغا منه»! ومما يزيد من خطورة المسعى الحالي ويعزز القلق حياله أن نية سحب المواطنة الآن، كما يُفهم مما نشرته وسائل الإعلام، لا تقصد تحقيق أهداف جديرة بل تقوم على اعتبارات غريبة وحسابات حزبية بغية كسب ود وزراء «البيت اليهودي» واسترضائهم. ومن هنا، فإن «الكسب السياسي لا يمكن أن يشكل مبررا لسحب المواطنة»!

وختمت الرسالة بالتأكيد على أن إجراء سحب المواطنة غير قابل للتنفيذ ـ قانونيا ـ بغير موافقة المستشار القانوني للحكومة «المادة ١١(ج) من قانون المواطنة، ١٩٥٢»، ولذا «فنحن نطالبك (المقصود المستشار القانوني) بأن تعلن، بوضوح، أنك لن توافق على مثل هذا الإجراء»!

«بتسيلم»: عيد العمال ليس عيدا للعمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة

العمال الفلسطينيون في إسرائيل: الخبز المرّ. (رويترز)

قالت منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان إن عيد العمال الذي صادف أخيراً كان بمثابة تذكير آخر للعمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة وخصوصاً الذين يعملون في إسرائيل أنه لم يتغيّر شيء في حياتهم وحقوقهم.

وجاء في بيان خاص أصدرته هذه المنظمة عشية عيد العمال العالمي في الأول من أيار الحالي وتلقى «المشهد الإسرائيلي» نسخة منه:

تحل غدا ذكرى الأول من أيار، عيد العمال التاريخيّ. لكنّ هذا اليوم لن يكون عيدا للعمال الفلسطينيين بل سيكون تذكيرا مؤلما بمرور سنة أخرى من دون أن يتغيّر شيء. ففي هذه السنة أيضا سُلبت حقوقهم الأساسية وعلى رأسها حقهم في كسب الرزق من دون أن يتهدّد الخطر حياتهم.

وأضاف البيان: تخضع الضفة الغربية منذ قرابة ٤٧ عاما للسيطرة العسكرية الإسرائيلية. وكقوة احتلال فإنّ إسرائيل ملزمة بالاهتمام برفاهية وكرامة سكان الضفة. إلا أنّ إسرائيل تستغل الموارد في الضفة لأغراضها وأغراض المستوطنات والمستوطنين، خلافا للقانون ومن خلال تجاهل احتياجات الفلسطينيين. إن غالبية الموارد الخاصة بالسكان الفلسطينيين في الضفة موجودة في المنطقة ج، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وهي تشمل المحاجر ومصادر المياه والمناطق المعدّة للتطوير الزراعي والصناعي والمناطق السياحية. فمثلا، تمنع إسرائيل الفلسطينيين من تطوير زراعة عصرية ذات إمكانيات ربح عالية أكثر من تلك القائمة وذلك بواسطة منع دخول الفلسطينيين إلى غالبية المساحات الزراعية في غور الأردن واستخدام غالبية مصادر المياه فيه. وفي الوقت ذاته، فإنها تخصص للمستوطنات الأراضي والمياه بوفرة من أجل تطوير مثل هذه الزراعة.

إن هذه السياسة هي أحد الأسباب الأساسية من وراء غياب اقتصاد فلسطينيّ مستقل، يمكنه أن يوفر مصادر رزق كافية ومربحة لكل سكان الضفة الغربية، أو لغالبيتهم على الأقل. ولذلك، فإنّ الإمكانية الوحيدة لكسب الرزق والماثلة أمام عشرات الآلاف من سكان الضفة هي العمل في إسرائيل- سواءً أكان ذلك بتصريح من السلطات الإسرائيلية أو من دونه.

وتُقيّد إسرائيل دخول العمال وفقًا للحصة (الكوتا) المتغيّرة من وقت لآخر، وتضع شروطًا متشدّدة من أجل الحصول على تصريح للعمل فيها، وحتى آذار ٢٠١٤ بلغت كُوتا العمال المصرّح لهم بالدخول إلى إسرائيل ٤٧٣٥٠ عاملاً، وغالبيتها مستغلة.

ويُسمح للعمال الحاصلين على التصاريح بدخول إسرائيل عبر ١١ حاجزًا مخصّصة لذلك. وفي شهر حزيران ٢٠١٣ زار طاقم بتسيلم حاجزين هما ترقوميا وإيال، ومنهما يدخل الفلسطينيون الحاملون لتصاريح العمل إلى إسرائيل، واكتشف صورة قاتمة مؤذاها الازدحام والانتظار بالطابور لساعات طويلة، والتعرّض أحيانًا لمعاملة مهينة من طرف المسؤولين عن الفحص. وفي أيام الآحاد يضرب عدد الفلسطينيين المارّين عبر هذين الحاجزين رقما قياسيا ويصل إلى نحو ٤٥٠٠ شخص. ويُفحص الفلسطينيون بواسطة جهاز «مجنوميتر» (كاشف للمعادن)، ومن بعده يعبرون من خلال أكشاك مأهولة بالفاحصين حيث تجري عملية فحص التصاريح والوثائق وبصمات أصابع العمال. ويُوجّه بعضهم إلى فحص تفصيليّ آخر. وبرغم أنّ الحاجزين لا يُفتحان إلا نحو الساعة الرابعة صباحا، إلا أنّ مئات الفلسطينيين يهرعون إلى المدخل في ساعات الليل المتأخرة خشية عدم وصولهم إلى العمل في الوقت المحدّد، نتيجة للازدحام الكبير، والطابور الطويل واحتمال توجيههم إلى الفحوصات التفصيليّة التي تكون مقرونة أحيانا بالتعامل المُهين. وبرغم الازدحام الهائل تعمل أربعة أكشاك فحص بشكل ثابت فقط، من بين ثمانية أكشاك فحص قائمة.

توجّهت بتسيلم بهذا الشأن إلى رئيس سلطة المعابر البرّيّة في وزارة الدفاع وتلقت ردًا بأنّه لا يوجد ازدحام أو طوابير طويلة في الحواجز. وعاد باحثو بتسيلم الميدانيون إلى حاجز ترقوميا يوم ٢٠١٣/٩/١ ووثقوا ثانية ما يحدث هناك. وأشارت النتائج إلى أنّ الواقع هناك لم يتغيّر: فالكثير من العمال حضروا إلى الحاجز ابتداءً من منتصف الليل بقليل، وعندما فُتح الحاجز الساعة الثالثة والنصف صباحا، كان الطابور يمتدّ لمسافة طويلة. إلى جانب ذلك، أفاد فلسطينيون بأنهم مرّوا بعملية فحص إضافية في غرف خاصّة، واضطروا للانتظار وسط ازدحام كبير ومن دون تكييف أو أيّ أماكن للجلوس.

وتابع البيان: يضطر عشرات آلاف الفلسطينيين الذين لم يحصلوا على التصاريح، أو أنهم لا يستوفون المعايير الصارمة التي وضعتها إسرائيل، لمحاولة دخول إسرائيل من دون تصريح. وتفيد التقديرات المختلفة بأنّ ١٥٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل من دون تصريح. وبدلاً من محاولة تسوية وترتيب عملهم، تفضّل إسرائيل عدم طرح حلّ شامل للظاهرة، وبدلا من ذلك تكتفي بحلول موضعية، من ضمنها نشاطات متقطّعة «للقبض على المقيمين غير القانونيين»، حيث يُلقى القبض خلالها أو يُصاب أو يُقتل في أحيان نادرة، أشخاص لا يشكلون أيّ خطر كان، حتى وفق تعريفات الجهاز الأمنيّ. ووفقًا لمعطيات مصلحة السجون الإسرائيلية، فقد بلغ عدد المعتقلين في إسرائيل حتى آخر شهر آذار الماضي ١٤٢٤ فلسطينيا بتهمة «الإقامة غير القانونية» في إسرائيل، منهم ٢٢ قاصرا.

ويرى عمال فلسطينيون يعتمد روتين حياتهم على دخول إسرائيل من دون تصريح، أنّ كل دقيقة هي جزء من معركة البقاء وأنّ العودة بسلام من العمل ليست أمرا مفهوما ضمنا. إنها روتين محفوف بالخوف العميق من الاعتقال أو الإصابة. وفي مثل هذا الواقع فإنّ التفكير بحقوق العمال مثل الأجر الأساسيّ وساعات العمل المعقولة ومخصّصات التقاعد يبدو كحلم بعيد.

وذكر أ. ع (٤٦ عامًا)، الذي يعمل بلاطا ويعتاش من العمل في إسرائيل من دون تصريح، في إفادته التي أدلى بها للباحث في بتسيلم موسى أبو هشهش بتاريخ ٢٥ نيسان ٢٠١٤ ما يلي:

«إن العمل من دون تصريح هو سلسلة من المعاناة الحقيقية والقلق والخوف اللانهائيّ، التي تبدأ كلها لحظة خروجي من البيت. أنا أخرج باكرا في الصباح في مطلع الأسبوع باتجاه الجدار في منطقة الرماضين جنوب جبال الخليل، ومن هناك أدخل إسرائيل برفقة عمال آخرين. وغالبا ما أنتظر ساعات طويلة بجانب الجدار إلى أن أتأكّد من سلامة الطريق. وقد حدث أكثر من مرة أنني انتظرت يومًا كاملاً وفي النهاية اضطررت للعودة إلى البيت والتنازل عن يوم عمل. كل سفرة إلى العمل تكلّفني ١٠٠ شيكل يتقاسمها السائق الفلسطيني الذي يُقلّني إلى الجدار والسائق الإسرائيليّ الذي يُقلّني من الجدار إلى بئر السبع.

«ومنذ لحظة وصولي إلى مكان العمل أحرص على عدم تركه. أظلّ في بئر السبع لأسبوع كامل وأحيانا لأسبوعين. وفي نهاية يوم العمل أنعزل في موقع العمل برفقة العمال الآخرين، ونضطر للنوم بظروف صعبة وفي مبان غير مكتملة، على الأرض، ومن دون كهرباء أو مراحيض. نحن لا نخرج من المكان مطلقا كي لا تمسك الشرطة بنا. وإذا اضطررنا لشراء شيء ما، فإنّ واحدا منا يذهب بحذر إلى البقالة. وفي الغالب نحن نأكل طعامنا من المعلبات. وأحيانا نضطرّ لتبديل أمكنة النوم والانتقال من مبنى إلى آخر كي لا تكتشف الشرطة مكاننا أثناء المداهمات التي تقوم بها. وفي أكثر من مرة داهمتنا الشرطة في الليل وهربنا.

«المقاولون الذين يُشغلونني يعرفون أنني لا أحمل تصريح دخول لإسرائيل ويستغلونني بسبب ذلك. فهم يدفعون لي نحو ٢٥٠ شيكلا لليوم فقط، وعندما أخبرهم بأنّ هذا أجر مُتدنّ نسبة لخبرتي، يقولون لا إنه لا خيار آخر لديهم لأنني من دون تصريح. كما سبق أن رفض أحد المشغلين أن يدفع لي أجرتي في نهاية الشهر وهدّدني بالاتصال بالشرطة والتبليغ عني إذا ما طالبته بالنقود.

«لديّ خمسة أولاد صغار وزوجتي تعمل ممرّضة. لو أنني أحمل تصريحا لتمكّنت من العودة للبيت كلّ يوم وساعدت في تربية الأولاد. أنا قلق لأنني بعيد عنهم وأحاول التحدّث معهم بالهاتف مرة في اليوم على الأقلّ».

وختم البيان: يجب على إسرائيل السماح للفلسطينيين في الضفة الغربية بالتطوير الاقتصادي الذي يضمن كسب الرزق الكريم. وما دام الوضع على ما هو عليه، فيجب عليها أن تمنح تصاريح العمل القانونية للفلسطينيين الراغبين في العمل في إسرائيل بما يخضعهم لفحوصات أمنية موضوعية، وعليها الاهتمام بحماية الحقوق الاجتماعية الخاصة بالعمال.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله ـ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»